

# مَبْدَأُ عَدَمِ التَّخَلُّلِ وَاسْتِنَاوَانُهُ فِي الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ لِعَاصِرِ

تَأَلِيفُ  
مُحَمَّدَ خَضِيرٍ عَلِيٍّ الْأَنْبَارِيِّ



مَنْشُورَاتُ الْجَيْلِيِّ الْحَقُوقِيَّةِ









مَبْدَأُ عَدَمِ التَّخَفُّلِ وَاسْتِثْنَاوَانِهِ  
فِي الْقَانُونِ الرَّوِّيِّ لِعَاصِرِ



# مَبْرَأُ عَدَمِ التَّخَلُّلِ وَاسْتِنَاوَانِهِ فِي الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ لِعَاصِرِ

تَأْلِيفَ  
مُحَمَّدٍ خَضِيرٍ عَلِيِّ الْأَنْبَارِيِّ

مَنْشُورَاتُ الْحِجَابِيِّ الْحَقُوقِيَّةِ



لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر.

ان جميع ما ورد في هذا الكتاب من ابحاث فقهية وآراء وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل المؤلف ويتحمل وحده مسؤوليتها ولا يتحمل الناشر أية مسؤولية لهذه الجهة. كما ان الناشر غير مسؤول عن الأخطاء المادية التي قد ترد في هذا المؤلف ولا عن الآراء المقدمة في هذا الإطار.

**All rights reserved ©**

**AL - HALABI Legal Publications**

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

## منشورات الحلبي الحقوقية

**AL - HALABI**

**LEGAL - PUBLICATIONS**

**جميع الحقوق محفوظة ©**  
**الطبعة الأولى**  
**2016**

**All rights reserved ©**



## منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول: بناية الزين - شارع القنطاري

قرب تلفزيون أخبارية المستقبل

هاتف: 364561 (+961-1)

هاتف خليوي: 640821 - 640544 (+961-3)

فرع ثان: سوديكو سكوير

هاتف: 612632 (+961-1)

فاكس: 612633 (+961-1)

ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان

E - mail [elhalabi@terra.net.lb](mailto:elhalabi@terra.net.lb)

[www.halabi-lp.com](http://www.halabi-lp.com)



## الإهداء

إلى كل من أرشدني إلى طريق العلم والمعرفة ..... أساتذتي  
الأفاضل

إلى الذي بذل جهد السنين سخياً ، وصاغ منها سلاسل لأجل أن  
أرتقي.... والدي

إلى الذين شاركوني في دربي ..... أفراد عائلتي

إلى كل من أحبني وأحبته في مسيرتي العلمية..... زملائي  
أهدي لهم جهدي هذا

المؤلف



## مقدمة

تأسست هيئة الأمم المتحدة، كمنظمة دولية عالمية تهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين في العالم، وفق ما ورد في ديباجة ميثاقها الذي جاء فيه "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على البشرية مرتين، ألا ما يعجز عنها الوصف".

لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال المبادئ التي تضمنها ميثاقها، ومن ضمن تلك المبادئ، مبدأ عدم التدخل، الذي بدأت عملية إقراره على نطاق واسع في العلاقات الدولية، وتم تضمينه في ميثاق الأمم المتحدة، ومواثيق المنظمات الدولية الإقليمية المختلفة.

يُعدّ مبدأ عدم التدخل، من المبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة، المتضمن ضرورة احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفق ما جاء في نصّ الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنّ تحلّ بحكم هذا الميثاق، على أنّ هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"، وكذلك ما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو



الإستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، وخاصةً بعدم استخدام القوة، أو تهديد سلامة أراضي الدول واستقلالها، حيث يتعارض وأسس الشرعية الدولية، ويحظر استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، أو وفق تفويض مُسبق من مجلس الأمن، وضمن شروط محدّدة، لكون الأمور الداخلية هو من المسائل المهمة التي تدخل ضمن الإختصاص الداخلي للدولة، بما فيها النظام السياسي للدولة، ونظامها الإقتصادي والدفاع عن أراضيها، والتصرّف في أموالها والهجرة من الدولة وإليها، وغيرها من الأمور التي تتعلّق بشؤون الدولة.

تتمتع الدول بحقوق مختلفة، وتترتب عليها واجبات إزاء المنظّمات الدولية والإقليمية والدول الأخرى. ومن هذه الحقوق، حقّ البقاء والإستقلال والمساواة، وهي من الحقوق الأساسية الملزمة للدول، ومقابل تلك الحقوق، إلزام الدول بواجبات تتمثّل في احترام حقوق الدول الأخرى، واحترام القانون الدولي العام، والتعهد بتنفيذ الإلتزامات الدولية، وعدم اللجوء إلى الإكراه في العلاقات الدولية.

وقد لجأت بعض الدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، في بعض القضايا إلى عدم احترام مبدأ عدم التدخّل وفق ذرائع ومزاعم مختلفة، تارةً بحجّة احترام حقوق الإنسان، وتارةً أخرى بنشر الديمقراطية، أو إعادتها، أو تهديد المصالح الأمريكية في المناطق المختلفة في العالم، ففي حين كانت واشنطن سابقاً تُعارض تدخّل دول أوروبا في الشؤون الأمريكية، أخذت تلجأ إلى التدخّل بصورةٍ مُطلقة في بعض دول العالم بالرغم من أنّ العديد من الدول تتمسّك بهذا المبدأ، وكذلك بمبدأ التعايش السلمي، واحترام السلامة الإقليمية للدول، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية.

وقد سادت هذه المبادئ في المجتمع الدولي، بعد أن جرى اعتمادها من قبل هيئة الأمم المتحدة وإصرار الدول على المطالبة باحترامها.

ووردت إستثناءات على هذا المبدأ تتعلّق بالأمن الجماعي، لكونه يشكّل قيداً على السيادة الوطنية. وهنالك إستثناء مهمّ على مبدأ عدم

التدخل، ففي المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة تعهد إلى مجلس الأمن بدور رئيسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وبالرغم من ورود أحكام متعلقة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن البعد التنفيذي لهذه المسؤولية وارد في الفصل السابع من الميثاق الذي يتضمن التدابير التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها وفقاً لنص المادة (39) من الميثاق، في حالة وقوع تهديد للسلم، أو الإخلال به، أو وقوع عمل من أعمال العدوان.

وهذه التدابير، قد تتضمن أعمال الحظر والجزاءات، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وفقاً لنص المادة (41) من الميثاق. وفي حال رأى المجلس أن هذه التدابير غير كافية، فله أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية، وما يلزم من الأعمال لحفظ السلم وإعادة الأمن إلى نصابه. ويمنح الفصل الثامن من الميثاق، دوراً للمنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ووفق ما ورد في المادة (53) على أنه يجب أن يكون تحت مراقبة واشراف مجلس الأمن.

أما التنظيمات، والوكالات الدولية، فلا يجوز لها القيام بأي عمل من أعمال التدخل بغير إذن المجلس. بيد أن مجلس الأمن، ليس هو المسؤول الأوحده عن معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، فالمادة العاشرة من الميثاق، تُعطي مسؤولية عامة للجمعية العامة فيما يتعلق بأي مسألة تقع في نطاق سلطة الأمم المتحدة، كما أن المادة الحادية عشرة، تخول الجمعية العامة صلاحية الرجوع إليها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنها صلاحية تقتصر على تقديم التوصيات، ولا تتخذ قرارات ملزمة، وهو الشرط الوحيد المتعلق بمناقشة الجمعية العامة لمثل هذا الأمر، وفق ما ورد في المادة (12) من الميثاق. وبالرغم من أن الأصل هو مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول أياً تكن الذرائع والأسباب، إلا أن ما تشهده الساحة الدولية في الآونة الأخيرة من أشكال التدخل، يشكك في استمرارية تنفيذ هذا المبدأ.

ويسمح ميثاق الأمم المتحدة بالتدخل أحياناً في الشؤون الداخلية للدول. ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى الفصل السابع من الميثاق،

أو موثيق حقوق الإنسان التي تُعطي المجتمع الدولي الحق في التدخل في شؤون أي دولة تخرق ما تتضمنه هذه الموثيق.

إنَّ حدوث التغيير في مبدأ عدم التدخل يجب أن يكون في الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين بصورة أفضل من السابق، لا أن يجبر لمصالح بعض الدول.

### **أولاً: نطاق البحث؛**

تحاول الدراسة الوقوف على مبدأ عدم التدخل واستثناءاته في القانون الدولي، لا سيما أنَّه من المبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة التي نصَّ ميثاقها على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. وهذا ما نصَّت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية منه: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء بأن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحلَّ بحكم هذا الميثاق، على أنَّ هذا المبدأ لا يخلُّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع». وتؤكد الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق أنَّ التدخل بالقوة المسلحة في الشؤون الداخلية للدول يتعارض وأسس الشرعية الدوليَّة حيث يحظر استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، أو وفق تفويض مُسبق من مجلس الأمن وضمن شروط محدَّدة.

### **ثانياً: إشكالية البحث؛**

تشير الدراسة إشكالية الفهم الصحيح لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، لأنَّ الساحة الدولية تشهد في الآونة الأخيرة مفاهيم وتفسيرات مختلفة لهذا المبدأ. فإذا كان التدخل يهدف إلى حماية حقوق الإنسان، فهذا ليس بجديد في الممارسة الدولية المعاصرة، إلَّا أنَّ شيوع ظاهرة التدخل أدَّى إلى انتشارها بشكل كبير، خاصَّة بعد أن تطوَّرت أشكال هذه الممارسة عبر مظاهر مختلفة تزعم تمسُّكها بالشرعية الدوليَّة. فالأمر لم يعد يقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية، بل تعداها إلى التدخل بصفة مباشرة، سواءً أكان ذلك بناءً على قرارات أممية أو غير أممية، ممَّا أدى إلى كثير من التجاوزات. ومهما تعدَّدت مظاهر التدخل،



سواء أكان ذلك بسبب الحروب الأهلية، أم بقرار من الأمم المتحدة، أم للدفاع عن حقوق الإنسان، أم لأي سبب آخر، إلا أنه لا يمكننا بأي شكل من الأشكال أن نتحدث عن حق التدخل، لأن الأصل هو عدم التدخل. والحق هنا ليس التدخل بل الإمتناع عنه. ولذلك فإن مبدأ عدم التدخل هو مبدأ أساسي يشكل قاعدة آمرة في العلاقات الدولية. أما التدخل فهو ممارسة سياسية عادية هي في أغلب الأحيان غير مشروعة.

### ثالثاً: أهمية البحث:

تناقش الدراسة موضوعاً مهماً جداً يتعلّق بالتغيرات الدولية التي تجري في العصر الحديث، وهي التعرّض الى سيادة الدول، وإذا كانت السيادة مُطلقة فيما مضى، فإنها في العصر الحديث، وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، أصبحت مسألة مقيّدة نسبياً.

وكان لقيام الأمم المتحدة - بعد الحرب العالمية الثانية - دور هام في تقييد سيادة الدول في ضوء الحدود المرسومة في الميثاق، وساهمت هذه القيود في جعل الميثاق قاعدة دستورية عليا تسمو على دساتير الدول الأعضاء.

واعتبر الميثاق أن هناك أوضاعاً تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى الفصل السابع من الميثاق، أو الإشارة إلى موثيق حقوق الإنسان التي تعطي المجتمع الدولي الحق في التدخل في شؤون أي دولة تخرق ما تضمنته هذه الموثيق. ونلاحظ أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهر اهتمام عالمي بحقوق الإنسان وحرياته. وعلى الرغم من ذلك، فهناك تجاهل لقواعد القانون الدولي، أو هناك تناقض في تطبيق قواعده في أكثر من منطقة في العالم.

ويهدف التنظيم الدولي عموماً إلى إحلال حفظ السلام، وتعزيز التعاون الدولي. ومن أجل تحقيق هذه الغايات يجب أن تنطلق العلاقات الدولية من مبدأ أساسي في القانون الدولي، هو مبدأ عدم التدخل، الذي أصبح قاعدة آمرة، لا يجوز انتهاكها.

بيد أنه مع تطور التنظيم الدولي أخذت حدود تطبيق هذا المبدأ تضيق شيئاً فشيئاً، لأنّ المجال الذي يجب امتناع الأشخاص الدوليين

عن التدخل فيه، يتقلص كلما امتدت يد التنظيم الدولي إليه. وقد أدى اعتراف القانون الدولي المعاصر بالشخصية القانونية للأفراد في بعض الحالات إلى تقييد سيادة الدولة، من خلال اهتمام القانون الدولي بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لعدم التدخل في القانون الدولي العام، إلا أنه من الملاحظ تزايد حالات التدخل في النظام الدولي المعاصر.

#### **رابعاً: منهجية البحث:**

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والتطبيقي، فتم تحليل القواعد القانونية لمبدأ عدم التدخل، وذكر تطبيقات هذا المبدأ في المجال الدولي، وإبراز الإستثناءات التي واجهته في الساحة الدولية.

#### **خامساً: خطة البحث:**

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي، وبابين وتم التطرق في الفصل التمهيدي إلى مفهوم حقوق الدولة وواجباتها، وإهتمام المنظمات الدولية بتنظيم العلاقات بين الدول، وكيفية إيجاد وسائل سلمية لحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، ومنع الدول من التدخل في شؤونها الداخلية.

أما الباب الأول فقد تناول مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير. والفصل الأول منه بين نشأة هذا المبدأ وأشهر أشكاله؛ وتم التطرق في الفصل الثاني إلى موقف ميثاق الأمم المتحدة وفق الفصلين السادس والسابع من هذا المبدأ؛ أما الفصل الثالث منه فقد بحث موقف موثيق بعض المنظمات الإقليمية من هذا المبدأ.

أما الباب الثاني فقد تناول الإستثناءات لمبدأ عدم التدخل. وتطرق الفصل الأول منه إلى حدود التدخل وأنواعه في القانون الدولي العام. وتناول الفصل الثاني، التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان أو الشعوب. والفصل الثالث تطرق إلى التدخل لمكافحة الجرائم الدولية.

وفي خاتمة الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج المستخلصة من البحث، إضافة إلى ما تم تشخيصه من ملاحظات تتعلق بهذا المبدأ.

## فصل تمهيدي

تعتبر الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي ذات أهلية، لها حقوق، وعليها واجبات دولية، وتملك قدرة المحافظة على حقوقها. وسكانها هم مجموعة من الأفراد الذين يقطنون إقليمها بشكل مستقر، ويخضعون لسلطانها وسيادتها، سواء كانوا يحملون جنسيتها أم لا<sup>(1)</sup>. فتحدد حقوق الدولة، وواجباتها، كان محل اهتمام رجال القانون الدوليين منذ عهد بعيد.

### أولاً: حقوق الدولة؛

يتفق أغلب الفقهاء، عند الحديث عن الدول وواجباتها، على التمييز بين نوعين من الحقوق:

- 1- الحقوق الطبيعية الأساسية، التي تثبت للدولة بحكم وجودها ذاته.
- 2- والحقوق المكتسبة الثانوية، والتي تكتسبها الدولة عن طريق الاتفاق أو العرف.

والحقوق الطبيعية الأساسية ثابتة، وواحدة، بالنسبة لجميع الدول؛ أما الحقوق المكتسبة الثانوية، فتتعلق بالمواضيع المختلفة التي تتصل بها، وتخضع في حكمها للمعاهدات أو العرف الدولي. ولكل دولة الحق في اختيار نظام حكمها الداخلي، وحق التصرف بمواردها الطبيعية،

---

(1) د. إحسان هندي، مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب. الطبعة الأولى، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، 1984، ص163.



واختيار نظامها الإقتصادي، والإجتماع، والثقافي<sup>(1)</sup>. وأصل الحقوق الطبيعية الأساسية هو حق البقاء، وهو محور جميع الحقوق الأخرى التي تُثبت للدولة.

ومن الصعب حصر تلك الحقوق، إلا أنه يوجد حد أدنى منها، مُتعارف عليه، وموافق عليه من الدول كافة. وبالإمكان الإشارة إلى هذه الحقوق:

أ - حق البقاء أو الوجود: إستناداً إلى هذا الحق المتضمن الإقرار بوجود شخص دولي يجب عدم القيام بكل ما من شأنه أن يضرّ بهذا الوجود، فللدولة مُطلق الصلاحية في المحافظة على وجودها، وعمل كل ما من شأنه المحافظة على هذا الوجود<sup>(2)</sup>. وهذا الحق يعطي للدول صلاحية في اتخاذ كل ما تراه لازماً للمحافظة على بقائها، فلها أن تتمي قدرتها البشرية والإقتصادية، وتحديد الهجرة من إقليمها، وزيادة مواردها الإقتصادية بكل السبل الممكنة، ورفع المستوى المعيشي بين أفرادها، وتحسين أوضاعهم الإجتماعية، والإقتصادية، والدخول في تحالفات عسكرية للدفاع عن وجودها، واتخاذ ما يلزم من الوسائل لدفع ما قد يهدّد هذا الوجود من أخطار في الداخل أو في الخارج، والقيام داخل إقليمها بعمل كل ما يكفل لها المحافظة على كيانها.

وهناك حقوق أخرى هي في الواقع نتيجة لحق البقاء، كحق الحرية، وحق المساواة، وحق الإحترام المتبادل، وحق الدفاع عن النفس.

ب - حق الحرية: وهو حق يثبت للدولة نتيجة لسيادتها، ويسمح لها بممارسة جميع الأعمال، سواء في الداخل أو الخارج<sup>(3)</sup>، أي إن الدولة

---

(1) د. حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ص27.

(2) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص228.

(3) د. محمد عزيز شكري، مبادئ القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، 2003 - 2004، ص51.

حرّة في إدارة شؤونها الداخليّة، والخارجيّة، دون أيّ تدخّل من أيّ طرف آخر، إلّا أنّ هذا الحقّ يجب أن يُفهم فهماً صحيحاً، فهو لا يعني تحرّر الدولة من كلّ قيد، وإنّما يعني أن تتقيّد الدولة في تصرفاتها بقيود القانون الدوليّ العامّ الذي يجب احترامه في تشريعاتها الداخليّة، كما هو الحال باحترام حقوق الإنسان.

وتعترض حقّ الحرية بعض القيود الخاصّة التي قد تتناول بعض الدّول دون غيرها، فتحدّد من حريتها فعلاً في التصرف في شؤون هي أصلاً من اختصاصها وحدها، فتحرمها من هذا الاختصاص أو تُشرك معها دولة غيرها.

وتشمل هذه القيود: حالة التبعيّة، وحالة الحياد الدائم، والتدخّل. وسنقول كلمة في هذه القيود:

1 - حالة التبعيّة: هي حالة إرتباط الدّول ناقصة السيادة، بدولة أخرى، تتولّى عنها ممارسة كلّ، أو بعض مظاهر السيادة. وهو نظام قانونيّ تنشأ بموجبه رابطة بين دولتين متبوعة، وتابعة<sup>(1)</sup>. وهذا هو وضع الدّول التابعة، والدّول المحميّة، والدّول المشمولة بالوصاية، التي ليس لها كامل الحرّيّة في التصرف في شؤونها كغيرها من الدّول. ورغم استقلال بعض الدّول إلّا أنّ بقاء ارتباطها بمعاهدة مع الدولة المحتلة، أو الحامية يقيّد حريتها.

2 - حالة الحياد الدائم: والحياد الدائم نوعان، حياد عادي مؤقت، مؤداه بقاء الدولة بعيداً عن حرب قائمة بين دولتين أو أكثر، وامتناعها عن مساعدة أحد الطرفين المتحاربين ضدّ الطرف الآخر مقابل عدم إدخالها في القتال القائم، وتجنّبها ويلاته؛ وحياد دائم، يقتضي بقاء الدولة بعيدة عن أيّ حرب تقوم بين غيرها من الدّول، مقابل امتناع الدّول المتحاربة من الإعتداء عليها. والحياد العاديّ هو مجرد موقف تتّخذه الدولة بمحض إرادتها أزاء حرب قائمة، فهو يبدأ معها وينتهي

---

(1) د. عصام العطية، القانون الدوليّ العام. الطبعة الرابعة، الشركة العراقية للطباعة المحدودة، بغداد، 1987، ص310.

بانتهاؤها، ولا يُعتبر تقييداً لحريتها لأنها تستطيع أن تخرج منه متى أرادت ذلك.

أما نظام الحياد الدائم فقد أوجدته السياسة الأوروبية في القرن التاسع عشر لتحقيق غرضين:

- الأول، هو حماية الدول الضعيفة التي يُعتبر وجودها ضرورياً للمحافظة على التوازن الدولي وتجنبها اعتداء جيرانها الأقوياء، ومحاولتهم إدماجها فيهم.

- الثاني، هو حماية السلم الدولي بإيجاد حاجز يفصل بين دولتين لتجنب الاحتكاك بينهما. وقد اتجهت بعض الدول إلى تبني سياسة عدم الإنحياز، وأول من نادى بهذه النظرية «نهر» الذي كان رئيساً لمجلس وزراء الهند، وقد تبعه عددٌ من الدول، منها بعض الدول العربية، إلى أن أصبح عدد أعضاء كتلة «عدم الإنحياز» وحتى العام 1982 (91) دولة.

3 - حالة التدخل: هو تدخل دولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني. والغرض منه هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها باتباع ما يملئ عليها في شأن من شؤونها الخاصة<sup>(1)</sup>.

ويحصل التدخل بصور مختلفة. ويميل البعض إلى توسيع مفهوم التدخل ليشمل صوراً كثيرة، بينما يميل البعض الآخر لإعطائه مفهوماً أضيق. والتدخل ينطبق فقط على العلاقات بين الدول وليس بين الأفراد والأحزاب والجماعات السياسية، أو المنظمات، أو الجماعات الخاصة. ويتمثل التدخل في أعمال التسلّل، وأعمال التخريب، وحركات العصابات. ومن الضروري معرفة وجود مثل هذه العلاقة مع الدول الأجنبية قبل وصف العمل بأنه تدخل<sup>(2)</sup>، فهو إما أن يكون سياسياً أو عسكرياً، وقد

---

(1) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة التاسعة، 1971، ص224.

(2) علاء الدين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي. رسالة الماجستير، نوقشت في كلية القانون والسياسة في بغداد سنة 1982، ص119 - 120.



يكون فردياً أو جماعياً، وقد يكون صريحاً ومباشراً، أو خفياً ومقنعاً. ويصفه الدكتور محمد المجذوب بأنه «تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض مسوغ قانوني، والغرض منه يكون غالباً رغبة دولة قوية في إملاء سياسة معينة أو طلب أمر معين من دولة أضعف منها»<sup>(1)</sup>.

ج - حق المساواة: يعني المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المجتمع الدولي وفق ما ورد في الفقرة (1) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، فلا أثر لحجم الدولة الإقتصادي، أو وزنها السياسي، إلا في حدود القانون الدولي، "كحق الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن في استعمال حق النقض". ويترتب على هذا المبدأ أنه يجب على الدول أن تعامل بعضها البعض على قدم المساواة، فتحظر المعاهدات غير المتكافئة التي تقيّد استقلال الدول لحساب دولة أخرى، ولا يجوز تقرير حصانة لدولة ما، في مواجهة القضاء الوطني، إلا أنه لا ينبغي لنا تجاهل الواقع، فهناك دول ذات نفوذ، نظراً لقوتها الاقتصادية، أو السياسية، تستأثر بتقرير مصير الشعوب الأخرى في مجالات عدة، مما يؤكد أهمية القوة في الاستفادة من الحق. ونتيجة لتمتع الدول بالسيادة والإستقلالية فهي متساوية أمام المجتمع الدولي؛ أي أن الدولة، مهما تكن صغيرة أو كبيرة، فهي تتمتع بنفس الحقوق، وتقع عليها ذات الواجبات التي تقع على الدول الكبرى مهما يكن عدد سكانها، ومهما تكن قوتها العسكرية والإقتصادية.

واستناداً لمبدأ المساواة أمام القانون، فالدولة تطلب حماية وسلامة أراضيها، واحترام حرمة أجوائها ومياهها الإقليمية. وهذا الحق، منصوص عليه في عدة مواثيق قانونية مثل: ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وإعلان سنة 1970 المتعلق بالعلاقات الودية بين الدول، وكذلك قرار الجمعية العامة لسنة 1974 والمتعلق بحقوق الدول وواجباتها.

---

(1) د. محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام. مكتبة مكابي، بيروت، بدون سنة طبع، ص123.

وينتج من حق المساواة مجموعة من النتائج، منها: عدم الاعتراف بتسلسل الرُتب بين الدُول، أو بين ممثليها؛ والمقصود به، أولوية دولة على دولة أخرى في المؤتمرات الدوليّة، وتساوي اللغات في الأهمية، فلا أولوية للغة دولة على لغة دولة أخرى في الأعمال الدوليّة، وفي إبرام المعاهدات الدوليّة.

فميثاق منظمة الأمم المتّحدة قد تبنّى العمل بخمس لغات رسميّة، وليس معنى ذلك أنّ لهذه اللّغات أولوية على اللّغات الأخرى. والدليل على ذلك، إمكانية إلقاء الخطب، والبيانات بلغاتٍ أخرى غير اللّغات الخمس. واللّغة العربيّة أصبحت إحدى لغات العمل الأساسيّة منذ العام 1974؛ وكذلك بالنسبة للحصانة القضائية للدّولة، حيث لا يمكن أن تُقام على دولة ما دعوى أمام القضاء الدّولي إلاّ بموافقتها<sup>(1)</sup> ولا يُمكن إطلاقاً أن تُقام هذه الدعوى أمام المحاكم الوطنيّة لدولة أخرى. ولكن يمكن أن تزول هذه الحصانة، إذا قبلت هذه الدّولة باختصاص القضاء الأجنبي صراحة.

د - حق الاحترام المتبادل: وهو حق مترتب على حق المساواة، ويعني احترام كيّان الدّولة الماديّ والسياسيّ، والامتناع عن كلّ ما يُسئ للدّولة أو النظام السياسيّ فيها، وعدم القيام بأيّ سلوك يمسّ كيانها السياسيّ والمعنوي، ووجوب استقبال ممثليها الإستقبال اللائق عند دخولهم إليها، واحترام العَلَم والنشيد الوطني. وينطلق هذا المبدأ من احترام الدّولة لكلّ شعوب العالم، وبلدانها، صغيرها وكبيرها، واحترام خياراتها المُختلفة في الجوانب السياسيّة، والإقتصاديّة، والإجتماعيّة؛ واستقلال وسيادة هذه البلدان، وحدودها، وعدم الإنتقاص من أيّ بلد، أو من شعبه، أو حكومته. وبالمقابل، يجري التعامل بين الدول بالمثل. وأي خلل في هذا التعامل، يجري حلّه في ضوء المبادئ، والمواثيق الدوليّة وبشكلٍ حضاريّ وإنسانيّ<sup>(2)</sup>. ولكلّ دولة الحقّ في الإسم، أو

---

(1) وفقاً للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فإنّ للدول الاطراف في هذا النظام وحدها الحق في أن تتقاضى أمام المحكمة (المادة 35، الفقرة الاولى من النظام).

(2) د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدّولي العام. الطبعة الرابعة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1990 - 1991، ص151.

الرمز، أو العلم الذي تتخذه لنفسها.

هـ - حق الدفاع عن النفس: يقتضي هذا الحق تمكين الدولة من صد أي عدوان عليها، بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك القوة المسلحة. وهذا الحق، له أهمية خاصة على مستوى القانون الدولي، وذلك لعدم وجود جهاز دولي يمتلك قوة دائمة يستطيع استعمالها عند اللزوم، وهو الأمر الذي يستلزم اعتماد الدول على نفسها في الدفاع عن نفسها أمام الغير، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان.

وتؤيد جميع الأنظمة القانونية في العالم هذا الحق، ولكنها تختلف في الظروف التي يمكن في ظلها اللجوء إلى استعمال هذا الحق، وفي الوسائل التي يجب استخدامها في ممارستها. وقد أكد عدد من فقهاء القانون الدولي أن لجوء إحدى الدول إلى استعمال القوة له ما يبرره، حتى وإن لم يُشن هجوم مسلح عليها في سياق نزاعها مع دولة أخرى.

ولكن هنالك مجموعة من القيود المفروضة على حق الدفاع عن النفس، ومنها ما هو حديث العهد نسبياً، فالقوة المستخدمة للدفاع عن دولة ما يجب أن تتناسب بصورة معقولة مع الخطر الذي يجب تفاديه.

إن مسألة تقدير ما إذا كانت التدابير الدفاعية المتخذة من قبل دولة ما هي ضرورية بالفعل، أم مفرطة وزائدة عن الحد، يجب ترك بثها لقضاة مستقلين لا علاقة لهم بالنزاع، كمحكمة دولية، أو هيئة تحكيم دولية، أو حتى هيئة سياسية دولية (كمجلس الأمن مثلاً). ومن الواضح طبعاً أن الأحكام الصادرة بالنتيجة تكون ذات أثر رجعي بالنظر إلى ما تنطوي عليه من عنصر الوقت، فالخطر المباشر الذي يهدد الدولة بالفناء نتيجة للإعتداء المسلح عليها، لا يسمح باللجوء إلى إجراء التحقيقات القضائية اللازمة لتحديد الوسائل التي يجب استخدامها لدرء الخطر قبل اتخاذ الخطوات المرغوب فيها.

إن حق الدفاع المشروع عن النفس يثبت للدول كنتيجة لحقها في البقاء. وللدولة، بموجب ذلك، حق الدفاع عن نفسها إذا اعتدي عليها لرد العدوان، ودفع الخطر الناجم عنه، إلا أنه يُشترط لاستعمال الدولة

هذا الحق أن يكون الإعتداء حالاً، والخطر واقعاً، أو وشيك الوقوع<sup>(1)</sup>. وقد ورد في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة أن «ليس في هذا الميثاق ما يُضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. والتدابير التي يتخذها الأعضاء إستعمالاً لحق الدفاع عن النفس تُبلّغ إلى المجلس فوراً. ولا تؤثر تلك التدابير، بأي حال، فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادتها إلى نصابهما».

إذا وقع الإعتداء فعلاً على دولة ما، تُعلم هذه الدولة المعتدى عليها مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها لهذه الغاية، فإن لم يكن الإعتداء حالاً، والخطر واقعاً، أو وشيك الوقوع، فلا محل للدفاع عن النفس. فليس للدولة مثلاً أن تبدأ بمهاجمة جارة لها بحجة الدفاع عن نفسها، لأن الدولة الثانية بلغت في تسليحها حدّاً يُخشى منه على الدولة الأولى إن كان القصد من التسلح الإعتداء على هذه الدولة، ولكن للدولة أن تتخذ ما تراه مناسباً لردّ هذا الاعتداء إن وقع، أو أصبح وشيك الوقوع، كأن تكون الدولة الثانية قد حشدت جيوشها بالفعل على حدود الدولة الأولى بقصد مهاجمتها، وشرعت فعلاً في الأعمال المؤدية لهذا الهجوم.

لقد أيد ميثاق الأمم المتحدة صراحةً وجود هذا الحق للدولة باعتباره حقاً طبيعياً. ويثبت حق الدفاع المشروع للدول، كنتيجة لحقها في البقاء، بالشروط ذاتها التي يثبت بها للأفراد وفقاً للقانون الداخلي، أي أن يكون هناك إعتداء غير مشروع لا يمكن دفعه إلا باستعمال القوة.

ولو تمعناً في نص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة المذكورة أعلاه، نجد أنها منحت شرعية حق المقاومة للشعوب من أجل الدفاع عن نفسها،

---

(1) د. إحسان هندي، مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب. مصدر سبق ذكره، ص212.



إذا داهمها العدو بقصد احتلالها. وهذا، ما أكدته القرارات اللاحقة التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها القرار (1514) لسنة 1960، الخاص بمنح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها<sup>(1)</sup>.

وكذلك القرار رقم (637) تاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1970، الذي اعتبرت فيه الأمم المتحدة حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطاً أساسياً للتمتع بسائر الحقوق والحريات الأخرى. وجاءت الإتفاقيتان الدوليتان (الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والإتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) لتدعما هذا الموقف؛ وأيضاً القرار رقم (3101) الصادر في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1972 لتأكيد حق الشعوب الخاضعة للإستعمار في التحرر منه بكل الوسائل الممكنة. وهناك إلى جانب ذلك، العشرات من القرارات الأخرى التي لا مجال لتعدادها.

إنّ مجمل القواعد والقرارات الدولية التي أشرنا إليها تشكل النصوص القانونية المكوّنة أو المؤكّدة لشرعية حق المقاومة. وتتعاظم أهمية هذا المعيار في حال ممارسة (حق المقاومة)، وفقاً للنصوص القانونية الدولية المنظّمة له، والمحدّدة لضوابطه وقيوده، والغايات المرجوة منه. وهذا الحق يتمتع في هذه الحالة، فضلاً عن صفة (الشرعية)، بصفة (المشروعية)، لأنّه يُعتبر استخداماً أو تطبيقاً صحيحاً لهذه النصوص القانونية.

لذلك يمكن القول، بصورة أولية، أنّه يقع على عاتق الدول واجب احترام حق الدول الأخرى جميعاً في البقاء. وإذا كان بإمكان الدولة اللجوء إلى حق الدفاع عن النفس بصورة مشروعة في حالة الضرورة، فإنّه لا يمكن ترك أمر تحديد مسألة الضرورة هذه لكل دولة بمفردها،

---

(1) لقد جاء فيه «أنّ إخضاع الشعب للإستعباد الأجنبي، والسيطرة الأجنبية، والإستغلال الأجنبي، يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعرّض السلام والتعاون الدوليين للخطر، وأن كلّ محاولة تستهدف جزئياً أو كلياً تقويض الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لقطرٍ ما، تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها».

وذلك بالنظر إلى حقيقة معروفة تماماً، وهي أن بعض الدول ترتكب العدوان ضد دول أخرى بحجة ضرورة الدفاع عن النفس.

## ثانياً: واجبات الدولة:

تتمتع الدولة بحقوقها. وإزاء تلك الحقوق، يتوجب عليها الإلتزام بمجموعة من الواجبات. ولكل حق واجب يُقابله، فتمتع الدولة بحقوقها، يقتضي التزامها احترام حقوق غيرها<sup>(1)</sup>. وهناك واجبات لا تُقابلها حقوق، وهي ما يُطلق عليه اسم «الواجبات الأدبية». والفرق الأساس بين الفئتين يكمن في أن للواجبات القانونية صفة الإلزامية، ولا تمتلك هذه الصفة الفئة الثانية، فهي تُطبق لكونها قواعد معاملات إنسانية. ومن أهم الواجبات الأدبية هي مساعدة الدول التي تُصاب بالكوارث الطبيعية، أو بالأزمات الاقتصادية، أو إسعاف السفن والطائرات، ومراعاة مبادئ الأخلاق في المعاملات الدولية القانونية، واحترام حقوق البقاء، والحرية، والمساواة، واحترام الإلتزامات التعاقدية، وتنفيذها بحسن نية، وتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية، وتنفيذ القرارات التحكيمية، والإمتناع عن مساعدة أية دولة تلجأ إلى الحرب، والإمتناع عن تشجيع الإرهاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والإمتناع عن الإضرار بالبيئة، وواجب إزالة الإستعمار، والقضاء على التمييز العنصري.

وقد ورد ذكر صريح لحقوق الدول وواجباتها في مواثيق دولية متعددة، وأهمها مشروع الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 375 (4) لعام 1949، بشأن حقوق الدول وواجباتها، وهو يتألف من (14) مادة تتضمن أربع حقوق، وعشر واجبات، فحقوق الدول التي نص عليها هذا المشروع هي: الإستقلال، والسيادة، والمساواة في القانون، والدفاع المشروع عن النفس. أمّا واجباتها فهي: عدم إثارة الحروب الأهلية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعدم تهديد السلم، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم اللجوء

---

(1) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام. مصدر سبق ذكره، ص236.

إلى الحرب، وعدم مساعدة الدول المعتدية، وعدم الاعتراف بالإحتلال الحربي، وتنفيذ المعاهدات، والتقيّد بالقانون الدولي. وسنقول كلمة في هذه الأمور:

أ - واجب عدم التدخّل: يُعتبر هذا الواجب من أهمّ الواجبات التي تضمنها في القانون الدولي، إلّا أنّه يصعب تحديد مضمونه، ممّا أدى إلى التباين في تعريفه، فهو يُعرّف بصورة مبسّطة، بأنّه الإمتناع عن التعرّض للشؤون الداخليّة والخارجيّة للدول دون مسوغ قانوني. ورغم تناول الفقهاء له، فإنّ محاولات تعريفه بعبارات جامعة مانعة كان قليلاً. والسبب هو التركيز على التدخّل العسكري دون غيره<sup>(1)</sup>.

وهناك مجموعة من الإستثناءات الواردة على هذا المبدأ (التدخّل المشروع) وتشمل:

- التدخّل الإنساني: ويحصل في حالة إرتكاب الدولة جرائم ضدّ الإنسانيّة، كاضطهاد الأقليات والإعتداء على حياتهم وأموالهم، أو عدم توفير الحماية لهم. ويُفسّر هذا التدخّل بأنّه ردّ فعل مُلزم للإنتهاك الصّارخ لحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>. ويعتبر بعض الفقهاء التدخّل الإنساني تدخلاً مشروعاً حين تُعامل حكومة ما شعبها بطريقة تنكّر عليه حقوقه الإنسانيّة<sup>(3)</sup>.

- التدخّل دفاعاً عن رعايا الدولة: وهذا الحقّ المُثبت للدولة، يعني توفير الدولة الحماية لرعاياها إذا لم تحمهم الدولة المضيفة، وذلك بشرط ألاّ يتحوّل هذا التدخّل إلى تدخّل في شؤون الدولة الأخرى، وأن يتمّ ذلك بعد أن يثبت عجز الدولة المضيفة وتقاعسها عن توفير الحماية

---

(1) د. ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخّل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص213.

(2) راجع دراسة د. عز الدين فودة، الضمانات الدوليّة لحقوق الإنسان. في المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد 20، القاهرة، 1964، ص12.

(3) Fontexyne. The Customary International Law Doctrine of Humanitarian Intervention. 4 california Western International Law. Journal. 1974. p.203.

لرعايا الدولة المتدخلة. ويجب التعامل بكل حذر مع هذه الإستثناءات لأنها قد تكون غطاءً لتدخل عسكري ضد الدولة الأخرى.

ب - تسوية الخلافات بالطرق السلمية: وهي أفضل الحلول لدى الدول لحل نزاعاتها، فلا يجب استعمال القوة إلا دفاعاً عن النفس. والوسائل السلمية قد تكون سياسية كالمفاوضات والوساطة، وقد تكون قضائية، كاللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي أو إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية.

ج - الامتناع عن مساعدة أية دولة تلجأ للحرب أو الاستخدام غير المشروع للقوة: وهو من المهام الكبيرة المفروضة على الدول المختلفة، لأن ذلك يساعد الدولة المعتدية على التمادي في انتهاك القانون الدولي، لذلك يجب إحترام القانون الدولي والقرارات والتوصيات الصادرة من الأمم المتحدة.

د - تقديم المساعدة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي: وهذا يتطلب من الدول توفير القوة وتقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية للأمم المتحدة لحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

هـ - الامتناع عن الإعتراف بأي مكسب إقليمي نتيجة استخدام القوة: وذلك احتراماً للسيادة الإقليمية للدول، فلا يجب الإعتراف بأي مكسب من هذا النوع على حساب دولة أخرى متى كان ذلك ناتجاً عن استخدام القوة.

و - ضمان أن تكون الأوضاع في إقليم الدولة لا تهدد السلم والأمن الدوليين: يجب ألا تشكل الأوضاع الداخلية للدولة تهديداً لدول الجوار أو للسلم والأمن الدوليين. وتحمل الدولة المسؤولية الدولية في حالة الضرر.

ز - تنفيذ الإلتزامات الدولية بحسن نية: يترتب على الدول أن تقوم بتنفيذ الإلتزامات الدولية الملقاة على عاتقها. وقد تكون هذه الإلتزامات قانونية أو أدبية. والإلتزامات القانونية هي التي تتبع من أحكام القانون الدولي، أو المعاهدات، أو الأحكام القضائية الصادرة



من محكمة العدل الدولية، أو لجان التحكيم الدولية. أما الأدبية، فهي التي تتعلّق بمساعدة الدّول المنكوبة أثناء الكوارث وغيرها.

### ثالثاً: دور المنظّمات الدوليّة في تنظيم العلاقات بين الدّول؛

#### 1 - التعريف بالمنظّمات الدوليّة

المنظمة الدوليّة هيئة تضمّ مجموعة من الدّول، وتمارس اختصاصات دوليّة إلى جانب اختصاصات الدّولة<sup>(1)</sup>، وقد تمّ وضع العديد من التعاريف لها. وبشكل عام، هي هيئة تضمّ مجموعة من الدّول من خلال اتّفاق دولي يهدف إلى السعي لتحقيق أغراض ومصالح مُشتركة على نحو دائم<sup>(2)</sup>. وتتمتّع هذه الهيئة بالشخصيّة القانونيّة والذاتيّة المتميّزة عن الدّول الأعضاء فيها في المجال الدّولي، وتُعرّف أيضاً بأنّها هيئة تنشئها مجموعة من الدّول بإرادتها للإشراف على شأنٍ أو أكثر من شؤونها المُشتركة<sup>(3)</sup>.

وتنقسم المنظّمات الدوليّة من حيث الإختصاصات إلى منظّمات عامّة، وأخرى متخصّصة، وتتعدّد إختصاصاتها لتشمل كلّ مظاهر العلاقات الدوليّة، مثل: منظمة الأمم المتّحدة، وجامعة الدّول العربيّة، ومنظمة الدّول الأمريكيّة؛ فهذه المنظّمات لا يقتصر نشاطها على النواحي السياسيّة، بل يمتدّ إلى الميادين الإقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة وغيرها.

أمّا المنظّمات المتخصّصة، فيقتصر اختصاصها على نشاطٍ معيّن ومحدّد دون غيره، مثل منظمة العمل الدوليّة، ومنظمة الصّحة العالميّة. وتتنوّع المنظّمات الدوليّة من حيث قوّة السلطات التي تتمتّع بها، وغالبيتها لا تمسّ سيادة الدّول الأعضاء، بل تقتصر على تنسيق نشاط الدّول الأعضاء عن طريق الإقتراحات وإصدار التوصيات. ويتوقّف تنفيذ ذلك على رغبة الدّول الأعضاء.

---

(1) د. سهيل حسين الفتلاوي، المنظّمات الدوليّة. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2004، ص55.

(2) د. عبد الواحد محمد الفار، المنظّمات الدوليّة. مطبعة عالم الكتب، القاهرة، 1979، ص37.

(3) د. عصام العطية، القانون الدّولي العام. مصدر سبق ذكره، ص409.

## 2 - تأسيس المنظمات الدولية والإقليمية

بدأت الجهود الدولية منذ مطلع القرن التاسع عشر بتنظيم العلاقات الدولية، وتحقيق التعاون الدولي والإنفراج الأمني والسياسي، فقد أرسى مؤتمر فيينا سنة 1815 قواعد العلاقات الأوروبية في إطار توازن القوى بعد حروب نابليون، وكذلك مؤتمر باريس سنة 1856، ثم مؤتمر برلين لعامي 1868 و1872 لرعاية المصالح الأوروبية على المستويين القاري والعالمي<sup>(1)</sup>.

وبعدها، تطوّرت فكرة التعاون الدولي باتجاه فكرة التنظيم الدولي مع قيام عدّة اتّحادات دولية لتنظيم التعاون في مرافق محدّدة، مثل إتحاد البريد العالمي في العام 1874، والمكتب الدولي للموازين والمقاييس في العام 1883. ولكن مجمل هذه المؤتمرات والاتّحادات تمّت بمبادرات أوروبية في وقتٍ كان فيه النظام الدولي يكاد يُختصر بالنظام القاري الأوروبي.

وفي بداية القرن العشرين، دعا قيصر روسيا نيقولا الثاني إلى عقد مؤتمرات دولية ولقاءات دبلوماسية للنظر في مشكلات العالم، فانعقد مؤتمر لاهاي في عامي 1899 و1907 بمشاركة دول أوروبية وغير أوروبية لدراسة سُبُل تجنّب وقوع الحرب، وطُرُق تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك تشكيل لجان التحقيق الدولية، وإنشاء محكمة التحكيم الدولية؛ ولكن التنظيم الدولي بمعناه الشامل والأكثر تحديداً، كان بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم في العام 1919 لتكون بمثابة أوّل منظّمة دولية مفتوحة العضوية لجميع الدّول، ومنفتحة على دراسة مشاكل العالم في تفاصيلها كافّة. وبعد عصبة الأمم، ظهرت منظّمة دولية جديدة، هي الأمم المتّحدة سنة 1945. وهي تُعتبر المنظّمة الأم لكلّ المنظّمات الدولية. ومن مجمل أهدافها تحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية، والإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية، والإنسانية وغيرها.

---

(1) د. محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع. دار الفكر، دمشق، 1973، ص212.

وكان لظهور هذه المنظّمة الجديدة آثار بعيدة المدى على مسرح العلاقات الدوليّة، فعمدت الدّول التي تنتمي في غالبيتها إلى الدّول الصغيرة إلى توحيد جهودها من أجل الدّفاع عن مصالحها المشتركة في مواجهة الدّول الكبرى والدّول الصناعيّة بوجه عام.

أمّا المنظّمات الإقليميّة فتعدّ أقدم من المنظّمات العالميّة، ويقتصر الانضمام إلى عضويتها على دول معيّنة تتمتع بمواصفات لا يتمتع بها غيرها. وقد نشأت المنظّمات الإقليميّة في إطار محاولات تنظيم العلاقات الدوليّة بعد الحرب العالميّة الثانية والبحث عن أشكال، وتنظيمات دوليّة، تستطيع أن تحدّ من مخاطر عدم الإستقرار. وكان هناك تياران رئيسان: الأوّل دعا إلى بناء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي، والثاني تبنى فكرة الإقليميّة. ورغم نجاح أصحاب التيار الأوّل في فرض آرائهم في مؤتمر موسكو الذي عُقد العام 1943، إلّا أنّ أصحاب التيار الإقليمي ما لبثوا أن حصلوا على الإعتراف بحق إقامة التّظيم الإقليمي. وقد كرّس ميثاق الأمم المتّحدة ذلك وتضمّن تأكيداً على أهميّة دور المنظّمات الإقليميّة في حفظ الأمن وحلّ المنازعات بالوسائل السلميّة.

ويُعتبر المجتمع الدولي مجتمعا منظّماً ومحكوماً بنظام قانوني، يتضمّن مجموعة من القواعد، تهدف إلى تنظيم العلاقات بين دوله المختلفة. وإذا كان تاريخ العلاقات الدوليّة قد عرف العديد من الحروب، فإنّه شهد أيضاً العديد من الإتفاقيات والمؤتمرات التي تهدف إلى إرساء وتطوير التعاون بين الدّول. وظاهرة التنظيم الدولي التي نشأت لكي تكرّس التعاون بين الدّول أصبحت من مميّزات المجتمع الدولي المعاصر.

وشهد العالم بعد الحرب العالميّة الثانية تغيّرات جذرية في المجتمع الدولي الذي انقسم إلى عدّة محاور، منها محور الدّول الغربيّة الغربيّة والمتطوّرة إقتصاديّاً، والتي تميّز بنظام الإقتصاد الحرّ، ومحور الدّول الاشتراكية بزعامة الإتحاد السوفيّاتي والتي تميّز بالتّخطيط في الإقتصاد، ثم المحور الثالث والذي يتكوّن من دول حركة عدم الإنحياز.

## رابعاً: إيجاد وسائل سلمية لحل المنازعات الدولية

### 1 - تعريف النزاع الدولي

النزاع الدولي هو خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية؛ أما المنازعات الدولية، فتعني الإدعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر، ويتطلب حلها الرجوع إلى أحكام القانون الدولي.

والمنازعات بين أفراد من جنسيات مختلفة لا تُعدّ نزاعات دولية، فالقانون الدولي الخاص هو الذي يحكمها. وكذلك المنازعات بين دولة وفرد من جنسية أخرى فإنها تُعدّ من ضمن نطاق النزاعات الدولية، وتخضع لقواعد الحماية الدبلوماسية. ولا يُشترط أن يكون الأشخاص المتنازعون دولتين فقط، أو من طبيعة واحدة، فيمكن أن يكون النزاع بين دولة ومنظمة دولية، أو بين منظمّتين دوليتين، أو بين دولة وحركة تحرّر، أو حركة مسلّحة أو حركة انفصالية.

### 2 - أسباب النزاع الدولي

تنشأ النزاعات بين الدول لنفس الأسباب تقريباً التي تنشأ بين الأفراد، رغم أن الأولى هي أشدّ خطراً وأعمق أثراً<sup>(1)</sup>. والمقصود بالنزاع هو الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني، أو حادث معيّن بسبب وجود تعارض مصالحها وتعارض حججها القانونية بشأنها<sup>(2)</sup>.

ويُعتبر اختلاف المصالح والسياسات من أهم أسباب النزاعات الدولية. وبسبب تطوّر العلاقات الدولية كان لا بدّ من إيجاد حلّ لمثل هذه المنازعات بطريقة سلمية حتى تسير العلاقات الدولية بالاتّجاه الطبيعي، وتتفادى كلّ ما من شأنه الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

وأظهرت الأحداث والتجارب في المجتمع الدولي أن هناك إمكانيات كبيرة لإيجاد الحلول للأزمات الدولية من خلال الوسائل السلمية، بعد أن أصبح تحريم استخدام القوّة أو التهديد بها في العلاقات الدولية من

---

(1) د. محمد عزيز شكري، مبادئ القانون الدولي العام. مصدر سبق ذكره، ص157.

(2) د. عصام العطية، القانون الدولي العام. مصدر سبق ذكره، ص45.



أهمّ المبادئ القانونية المُستحدثة في القانون الدولي المعاصر.

ومن الأمثلة على تلك النزاعات، تلك التي حدثت بين الهند وباكستان حول مُشكلة كشمير، وبين الإمارات العربيّة وإيران حول الجُزر الثلاث في الخليج العربي، وبين المغرب وحركة بوليساريا حول الصحراء الغربية.

والوسائل السّلمية لحلّ النزاعات الدوليّة قد تكون قضائية أو غير قضائية. ويُلاحظ أنّ الوسائل الأولى هي الأنسب لحلّ المنازعات القانونية. أمّا الوسائل الثانية، فهي التي تُلائم المنازعات السياسية.

واختلف فقهاء القانون الدولي حول معيار التفرقة بين المنازعات القانونية والسياسيّة، وهناك ثلاثة آراء:

الرأي الأول، يرى أنّ المنازعات القانونية هي تلك التي تتّصل بمسائل ثانوية أو غير ذات أهمية، ولا تمسّ مصالح الدولة العليا، أمّا المنازعات السياسيّة فهي التي تمسّ تلك المصالح.

ويرى الرأي الثاني أنّ المنازعات القانونية هي تلك التي يُمكن تسويتها وفقاً لتلك القواعد، فإذا تعدّرت تسوية نزاع ما وفقاً لتلك القواعد، يُعدّ هذا النزاع سياسياً.

وأنصار الرأي الثالث يرون أنّ المنازعات القانونية هي التي تكون الخصومة فيها على وجود حقوق معيّنة، ولا يطلب أطراف النزاع تعديل المبدأ القانوني الذي ينطبق على النزاع القائم بينهم، في حين أنّ النزاع السياسي يتّصل بالمطالبة بتعديل القانون القائم. ونظراً لصعوبة التفرقة بين النزاع القانوني والنزاع السياسي، فإنّ اتّفاق الدّول الأطراف في النزاع، هو الذي يُحدّد طبيعته القانونية أو السياسيّة.

### 3 - التسوية السلمية

يعني المصطلح، محاولة فضّ النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية موضوع الخلاف بالطرق السّلميّة. وعادة ما تنتهي بقبول الأطراف ذات العلاقة باتّفاق يوقعون عليه ويلتزمون بتنفيذه. ويُمكن أن تفسّر التسوية بأنّها هي حلّ النزاعات الدوليّة دون اللّجوء إلى القوّة.

وقد حدّدت المادّة ( 33 ) من الميثاق الأمميّ الطُّرُق السّلميّة لتسوية المنازعات بين الدّول، وهي: المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتّوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائيّة، أو غيرها من الوسائل السّلميّة التي تقع عليها اختياراتها.

وقامت المنظّمات الإقليميّة بإدراج هذه المبادئ في مواثيقها، مثل ميثاق جامعة الدّول العربيّة الذي نصّ على عدم استخدام القوّة لفضّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة.

وجاء إعلان "مانبلا" للعام 1982 بشأن التّسوية السّلميّة للمنازعات السّلميّة، ليؤكّد المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتّحدة والقائل بوجوب تسوية المنازعات الدوليّة بالوسائل السّلميّة، وبأنّه ليس من حقّ أيّة دولة أو مجموعة من الدّول أن تتدخّل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأيّ سبب كان، في الشّؤون الداخليّة أو الخارجيّة لأيّة دولة أخرى. وهذا ما ورد في إعلان «باندونغ» العام<sup>(1)</sup> 1955.

ومن جهة أخرى، فإنّ مبدأ التّسوية السّلميّة للمنازعات الدوليّة، يفرض على عاتق الدّول الأخرى الأعضاء في الأمم المتّحدة من غير أطراف النزاع، أن تبادر للمساهمة في تحقيق التّسوية السّلميّة للمنازعات الدوليّة، ما دامت قد التزمت باحترام مبادئ الأمم المتّحدة، والعمل على تحقيق أهدافها، وتنفيذ إلزاماتها بحُسن نيّة.

#### 4 - وسائل التّسوية السّلميّة

أوضحت المادّة ( 33 ) فقرة ( 1 ) من ميثاق الأمم المتّحدة أنّ على «جميع الدّول أن تبادر إلى حلّ نزاعاتها بطريق المفاوضة، والتحقيق، والتّوفيق، والتحكيم، والتسوية، القضائيّة، أو أن تختار اللجوء إلى

---

(1) في السابع عشر من نيسان/ابريل العام 1955 عقد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في باندونغ في أندونيسيا وضمّ زعماء تسع وعشرين دولة في أول مؤتمر آسيوي أفريقي لحركة عدم الانحياز، وصيغت في المؤتمر مبادئ التعايش السلمي وتسوية جميع الخلافات بالطرق السّلميّة.

التنظيمات والوكالات الإقليمية، أو أن تختار الحل الذي يناسبها».

وأهم الوسائل السلمية التي نصّ عليها الميثاق هي: المفاوضة، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق، والتحكيم، والقضاء الدولي. وسنشير إليها في مواضع مختلفة من دراستنا.

## خامساً: منع الدول من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

إنَّ الأحداث الدولية والإنسانية الكبرى على امتداد التاريخ البشري المعاصر، تشكّل محطات حاسمة في تاريخ تطوّر العلاقات الدولية، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وانحيار الإتحاد السوفياتي، وما تلاها من متغيرات دولية متعددة ومتسارعة أسهمت بشكل كبير في بروز مفاهيم وقضايا وأولويات دولية لم تكن معهودة في السابق في مجال القانون الدولي، وأدّت في مجملها إلى خرق العديد من مبادئه.

ومن ضمن هذه المبادئ التي تأثرت بفعل تلك الظروف، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي شكّل ركيزة أساسية لحماية سيادة الدول من كلّ تهديد أو اعتداء خارجيين. وهو يُعدّ من ضمن المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة ومعظم مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية.

ويبدو أنّ مسار الممارسة في حقل العلاقات الدولية منذ تأسيس الأمم المتحدة، قد تأرجح ما بين الالتزام بهذا المبدأ من جهة، أو انتهاكه من جهة ثانية؛ غير أنّ المتابع في هذا المسار، يجد أنّ الخرق انتقل من استثناءات كانت تُقَابَل خلال فترة الحرب الباردة برفض وتنديد شديدين، من قِبَل معظم دول العالم عندما كان هذا التدخل يعتمد على الميثاق ذاته من خلال تأويلات مُنحرفة أو إقدام بعض الدول على إنصاف نفسها بنفسها، خارج إطار المنظّمة الدولية إثر شلّ مجلس الأمن، جرّاء الإقدام على استخدام حقّ النقض بشكل مكثّف، إلى ما يشبه القاعدة العامة بعد الانتقال مباشرة لإعمال هذه التدخلات دون إعطاء الفرص الكافية لخيارات وبدائل وديّة ودبلوماسية أخرى.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانها المرقم 2625 (25) بتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 1970، تحت عنوان «مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة»، بمناسبة مرور (25) عاماً على إنشاء هذه المنظمة، وأعلنت فيه أنه بمقتضى هذا المبدأ، يُمنع على أي دولة التدخل في شؤون الدول الأخرى. ونصّ هذا الإعلان على أن الإلتزام القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى هو شرط أساسي لضمان عيش الأمم المتحدة في سلام، وذلك في الوقت الذي كان فيه العالم يشهد الكثير من حالات التدخل، مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام. ولم يكن هذا الإعلان ميثاقاً جديداً ضد التدخل، فهو لم يقدم أي قواعد قانونية جديدة، بل كان تأكيداً للمبادئ الأساسية المعروفة بعدم التدخل، لا سيما بعد غياب النزاعات الحدودية، وظهور قضايا أخرى غير عسكرية، تتصدر السلم والأمن الدوليين، وتتمثل في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية<sup>(1)</sup>. وقد تمّ تأكيد هذا المبدأ في القرار الصادر عن الجمعية العامة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1989، بأكثرية 130 صوتاً، والمتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأشارت إلى هذا المبدأ مقدمات معظم مواثيق المنظمات الإقليمية، وأكدته قرارات مؤتمر باندونج، ومؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز المعقود سنة 1961 في بلغراد، وأثبتت أحقية كل دولة في اختيار نظامها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، دون أي تدخل خارجي.

إن فكرة سيادة الدولة تتسجم مع مفهوم عدم التدخل، إذا ما نُظر إليها من الجانب السلبي، أي من جانب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ أمّا من الجانب الإيجابي، فإن سيادة الدول أصبحت محدودة إذا ما طبّقها نظام الأمن الجماعي. وهكذا، أصبح التدخل من قبل دولة منفردة بشؤون دولة أخرى، يُعتبر بإجماع الدول أمراً ممنوعاً وغير مشروع. لذا، فالتدخل الجماعي الذي يتم ضمن إطار منظمة دولية

---

(1) راجع دراسة د. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 114، عام 1993، ص 152.



مُعترف بها، يُمكن أن يُعتبر مشروعاً؛ وفي فقه القانون الدولي والممارسة الدولية المعاصرة، لا يُعتبر التدخّل مشروعاً إلا إذا تمّ بالنيابة عن الأمم المتحدة، أو المنظّمات الدوليّة. وبالنظر إلى التغيّرات التي طرأت على السّاحة الدوليّة بسبب التحوّلات الديمقراطية في بعض الدّول والخروقات التي أصابت حقوق الإنسان وبعض الأقليّات، فقد اضطرت بعض الدّول إلى التنازل عن قسطٍ مهمٍ من سيادتها في سبيل مواجهة التحديات الراهنة<sup>(1)</sup>.

ومبدأ عدم التدخّل لا يستبعد استعمال القوة فقط، وإنّما يمتدّ إلى كلّ شكل من أشكال الضغط، والتدخّل، أو التوجّه، الذي يمسّ شخصية الدّولة أو أحد عناصرها السياسيّة، والإقتصاديّة، والثقافيّة.

ولو نظرنا إلى ميثاق الأمم المتحدة بعمق، لوجدنا أنّه يحمل في طيّاته العديد من المفاهيم الغامضة، والتي تتطوي على أهميّة وخطورة في آن واحد، وهذا ما يمنح الدّول الكبرى فرصة فرض التأويلات المنحرفة والإجتهادات المصلحية.

وهذا الأمر يتطلّب التدقيق في هذه المفاهيم، ونزع الغموض عنها، والحدّ من إقدام هذه القوى على تجاوز المنظّمة العالميّة وأحكام القانون الدولي، كما حدث لدى احتلال العراق من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا دون أيّ تفويض من مجلس الأمن في العام 2003، ثم إصدار التفسيرات الأمريكيّة التي تزعم أنّ العراق لا زال تحت رحمة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك القرار رقم 1483 الصادر في 22 أيار/مايو 2003، والذي شكل القاعدة لكل القرارات اللاحقة حول العراق ومنح أمريكا وبريطانيا حق حكم العراق.

وقد تضمن القرار مسائل عديدة كان أبرزها:

1- اعتبار الولايات المتحدة دولة محتلة للعراق بصورة رسمية.

---

(1) راجع دراسة د. بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة. في مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد 111، كانون الثاني/يناير 1993، ص11.

- 2- رفع الحصار المفروض على العراق منذ عام 1990.
- 3- نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية.
- 4- دعوة دول العالم والمنظمات لتقديم المساعدات للعراق.
- 5- إنهاء المهام المرتبطة بأنشطة المراقبة والرصد التي يضطلع بها الأمين العام في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء.
- 6- إنهاء العمل بقرار النفط مقابل الغذاء والدواء وإنشاء صندوق للتنمية في العراق يوضع في عهدة البنك المركزي العراقي، مع استقطاع 5% من الموارد النفطية للتعويضات الناشئة عن غزو نظام العراق السابق للكويت<sup>(1)</sup>.

---

(1) حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة، الحلقة 11، على الموقع:  
[gilgamish.org/printarticle.php?id=8422](http://gilgamish.org/printarticle.php?id=8422)

# الباب الأول

## مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير

يُعدُّ مبدأ عدم التدخل من أشهر مبادئ القانون الدولي العام. وإذا كان المبدأ يُعرَّف بنقيضه، فالتدخل عمل غير مشروع، لكونه لا يستند إلى أي مبرر قانوني، ويشكّل افتراء على حقِّ الدولة في الحرية والاستقلال<sup>(1)</sup>.

ولو تدرجنا بالمبدأ بدءاً بعصبة الأمم التي أنشأت بعد الحرب العالمية الأولى، كأول منظمة دولية تهتم بالسلم والأمن الدوليين في العصر الحديث، حيث يعتبر عهدا أول تطوير لقواعد القانون الدولي التقليدي، فقد اعتبر موضوعي السلم والأمن الدوليين طبقاً لنصوص ميثاق العصبة من المواضيع التي تهتم المجتمع الدولي، ويظهر ذلك واضحاً من ديباجة عهد عصبة الأمم التي نصّت عليه، إذ تتمثل المبادئ الرئيسة لعهد عصبة الأمم في تعهّد الدول الأعضاء: باحترام استقلال وسلامة أراضي كلٍّ منها، والمحافظة عليها ضدّ أيّ اعتداء، وعدم اللجوء للحرب لفضّ منازعاتها قبل عرض النزاع على التحكيم أو مجلس العصبة، وبشروط معيّنة. ورغم ذلك، فقد تعرّض لانتقادات عديدة كونه مجرد التزام أخلاقي، بالإضافة إلى عدم وضوح بعض الاصطلاحات التي احتواها النصّ مثل: سلامة الأقاليم، والاستقلال السياسي؛ فقد جعل الحرب مشروعة ضدّ الدولة التي ترفض تنفيذ قرارات محكمة التحكيم أو الحكم الصادر من محكمة دولية مثل المحكمة الدائمة للعدل الدولية،

---

(1) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام. مصدر سبق ذكره، ص241.

أو ضدَّ الدولة التي ترفض النزول على مقتضى التقدير الذي يصدر بالإجماع من قِبَل مجلس العصبة بعد مرور ثلاثة أشهر، وقد اعتبرت الحرب مشروعاً في حالة الدفاع الشرعي المقابل لحرب العدوان.

من خلال هذا الاستعراض المبسّط يتبيّن أنّ العصبة لم توفّق في تطبيق ميثاقها، كَوْن الدُّول الاستعمارية في ذلك الوقت كان يعزُّ عليها أنّ تنتقل فجأة من دائرة مشروعية الحرب واتّخاذها وسيلة لتحقيق أطماعها وسياساتها إلى دائرة عدم المشروعية، وقد حاولت وضع عقوبات ضدَّ الدول التي تلجأ إلى الحرب خلافاً للأحكام والشروط التي وضعت في نصوص مواده، واستمرت النظرة إلى الحرب ومشروعيتها في حدود النصوص التي أوردها عهداً، وحدث خلال تلك الفترة مجهودات في إطار العصبة وخارجها فيما يتّصل بالأحكام الخاصة بمشروعية الحرب اقتناعاً بضرورة وضع المزيد من القيود على حق الدول في اللجوء إلى الحرب.

وقد جرت عدّة محاولات لوضع قيود على حقّ الدول في شؤون الدول الأخرى، منها:

- 1- مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة 1923.
  - 2- بروتوكول جنيف للتسوية السلمية للمنازعات الدولية 1924.
  - 3- تصريح عصبة الأمم بشأن الحرب العدوانية.
- أمّا خارج إطار العصبة، فقد تمّت عدة محاولات للحدّ من استخدام القوة هي:

- 1- اتفاقيات لوكارنو 16 تشرين الأوّل/أكتوبر 1925.
- 2- ميثاق باريس (بريان - كيلوج) 27 آب/أغسطس 1928.

وقد أدّى فشل منظمة عصبة الأمم في معالجة المنازعات والمشاكل الدولية إلى المطالبة الدولية في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد توجّست الجهود بالفعل بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة



من قِبَل ممثلي خمسين دولة<sup>(1)</sup>.

ويُعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ المُنبثقة من ميثاق الأمم المتحدة، ومن أكثر المبادئ تأكيداً وأكثرها انتهاكاً؛ فمن خصائص سيادة الدّول، هو عدم التدخّل في شؤونها الداخليّة سواء كان هذا التدخّل من عمل دولة أخرى أو منظمة دوليّة. والمبدأ كغيره من المبادئ الدوليّة تعتريه عدّة إشكالات من حيث التطبيق، والدّول ما فتئت تخرق هذا المبدأ بشكل مستمرّ اعتماداً على مبررات وأسباب واهية تتعلق غالباً بالسيادة الوطنيّة. وبالرّغم من حرص واضعي ميثاق سان فرانسيسكو على الوضوح والدقّة، إلّا أنّ الدّول القويّة أو المتنفّذة تتفنّن في تأويل مبادئ القانون الدّولي وقواعده، بما فيها مبدأ عدم التدخّل، خدمةً لمصالحها القوميّة واستراتيجياتها الكبرى. وقد ذهب الدكتور محمد محمود خلف في تعريف التدخّل إلى أنّه «الضغط الذي تمارسه دولة ضد دولة أخرى بقصد إجبارها على القيام بعمل، أو الإمتناع عن عمل، أو العدول عن إجراءات تعسّفية ضدّ رعاياها المقيمين على أراضيها، أو الأقليات الجنسيّة، أو العرقية، أو السياسيّة، أو الدينيّة المقيمة على إقليمها»<sup>(2)</sup>.

بينما عرّف الفقيه (Charles Deppuis) التدخّل بأنّه: "عمل دولة تطمح لأن يكون تدخّلها في الشؤون الخارجيّة أو الداخليّة لدولة ما، أو لعدّة دول أخرى بقصد ترجيح مصالحها الخاصّة"<sup>(3)</sup>.

وعرّف الأستاذ (Cavare) التدخّل بأنّه: "انغماس دولة في الشؤون

---

(1) راجع دراسة: د. جعفر خزعل جاسم المؤمن، طبيعة سلطات مجلس الأمن، طبقاً للفصل السابع من الميثاق، ومدى تطبيقها على حالة العراق. مجلة القضاء والتشريع، العدد الأول، 2011.

(2) د. محمد محمود خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي. القاهرة، مكتبة النهضة المصريّة، 1972، ص74.

(3) راجع دراسة د. عامر الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول. مجلة الرافدين للحقوق، العدد الثالث (تصدر عن كلية القانون - جامعة الموصل) 1997، ص112.

الداخلية لدولةٍ أخرى بهدف فرض إرادتها عليها<sup>(1)</sup>.

ولا يُمكن اعتبار التدخّل مفهوماً جديداً في العلاقات الدوليّة، فقد وُجد منذُ وُجِدَت الحياة البشريّة، أيّ قبل وجود الدّولة بمفهومها الحديث الذي يعني استعمال القوّة أو التهديد باستعمالها من قبل طرف يكون أقوى من الطرف الثاني، لمحاولة فرض تغيير شامل أو جزئي في الوضع السياسي أو الثقافي خارج نطاق الولاية القانونية للمتدخل<sup>(2)</sup>. أمّا في العصر الحديث، فيُعتبر مبدأ عدم التدخّل من المبادئ الحديثة العهد بالنسبة للمواثيق الوطنيّة والدوليّة. وقد بدأ المبدأ بالانتشار منذ الثورة الفرنسيّة. وأخذت فئة من دول العالم تضمنه من خلال المواثيق الدوليّة والإقليميّة. وقد تمّ تحريمه دولياً باستثناء بعض الحالات المشروعة<sup>(3)</sup>.

وتأثر المبدأ بفعل الظروف التي طرأت بعد الحرب العالميّة الثانية، لكونه يشكّل ركيزة أساسيّة في حماية شخصيّة وسيادة الدّولة من كلّ تهديد، أو اعتداء خارجيّين.

والأصل في التدخّل هو القيام بعمل غير مشروع يتضمّن اعتداء على دولة مستقلّة وذات سيادة، ومُخالفة أحكام القانون الدولي التي تُفرض على الدّول عامّة واجب عدم التدخّل في أيّ من شؤون غيرها. ولكن بعض الدّول المتقلّبة في مواقفها تستبيح التدخّل لنفسها إذا اتّفق ومصالحها، وتستنكره إذا لم يكن لها فيه مصلحة.

ويجعل بعض الباحثين في القانون الدولي من واجب عدم التدخّل، مبدأً مطلقاً، فلا يجيزون بأيّ حال تدخّل دولة في شؤون دولة أخرى إلاّ

---

(1) محمد وليد مسكاف، حق استخدام القوّة ودوره في العلاقات الدولية في 3 شباط/فبراير

2009، على الموقع الإلكتروني: [www.achr.eu/art575.ht](http://www.achr.eu/art575.ht)

(2) ليلي نقولا الرحباني، التدخّل الدولي: مفهوم في طور التبدل. بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، 2011، ص17.

(3) محمد سعيد الشكرجي، التدخّل الدولي الإنساني ومشروعية التدخّل السوري في لبنان. رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في كوبنهاغن، الدانمارك عام 2007. ص29.

إذا كانت الدولة الأولى في حالة دفاع مشروع، على الرغم مما تكشف عنه الحياة الدوليّة كل يوم من زيادة التداخل بين مصالح الدول المختلفة، وما يتبع ذلك من عدم إمكان مراعاة مبدأ عدم التدخل بصفة مطلقة.

لقد نصّت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، في فقرتها السابعة، على أنه "ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وليس فيه ما يُلزم الأعضاء بإخضاع مسائل من هذا النوع لأصول تسوية، طبقاً لأحكام الميثاق".

وحاول البعض أن يضع قائمة ببعض المواضيع التي يعدها من الإختصاص الوطني للدول، وتلك التي تخرج من هذا الإختصاص<sup>(1)</sup>، ولكن مثل هذا الرأي في مثل هذا الموضوع، لا يمكن أن يستقيم لأن الأمر يعتمد على كل حالة بمفردها.

إنّ التدخل في شؤون دولة ما غالباً ما يكون فيه عنصر الإكراه، يتم من دون رضا الدولة المُستهدفة، باستثناء تدخلات هيئة الأمم المتحدة، والتدخلات التي تتم بناءً على دعوة موجهة من بعض الدول إلى منظمات إقليمية أو دول بعينها، ويشكل سلوكاً موجهاً في الأساس نحو الشؤون الداخلية لدول أخرى مُعترف بحدودها، حيث يستهدف إحداث تغيير داخلي في البنى السياسيّة للدولة المُتدخل في شؤونها، سواءً بالحفاظ على الوضع القائم أو بتغييره؛ إنّه سلوك تقوم به بعض الدول لتنفيذ سياستها التي رسمتها لتنفيذ سياسة الدول، بناءً على مصالحها الخاصّة، وذلك ليس نفيّاً لدور المنظمات الدوليّة، بل لأنها الأكثر تأثيراً منها، فرغم كثرة المنظمات الإقليمية والدوليّة، إلا أنّ بعض الدول العظمى لا زالت تصدر العلاقات الدوليّة المعاصرة لتحقيق أهدافها الخاصّة، والغالب وقوع تلك التدخلات في دول العالم الثالث. والأمثلة كثيرة، كالتدخل البريطاني في العراق العام 1941، وتدخل

---

(1) ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص34، 35.

الولايات المتحدة في غواتيمالا العام 1954، وكوبا العام 1961، وتدخل  
الإتحاد السوفيتي في المجر وبولندا العام 1956، وفي تشيكوسلوفاكيا  
العام 1968، وأفغانستان العام (1) 1979.

وتتجلى أهمية مبدأ عدم التدخل في التعبير عن وجود نظام قانوني  
دولي يحكم سلوك الوحدات السياسية، ويضمن سبل التعايش بينها، من  
خلال مساواتها في السيادة وحرية اختيار الأنظمة السياسية، والاقتصادية،  
والاجتماعية، والثقافية؛ ويحمي الدولة من الضغوط الخارجية، سواء  
أكانت عسكرية أم سياسية أم اقتصادية التي تتعرض لها من طرف دول  
أخرى من أجل فرض إرادتها وتصوراتها عليها وإجبارها، عن طريق  
الإكراه، على القيام بعمل ما، أو الإمتناع عنه.

وأخذت لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة في مشروعها الخاص  
بحقوق الدول وواجباتها لعام 1947 بهذا الرأي عندما نصت في المادة  
(3) على أنه «يجب الإمتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية والخارجية  
لدولة أخرى» (2).

وقد حرص ميثاق الأمم المتحدة على تأكيد مبدأ المساواة في السيادة،  
وكذلك على وجوب إلزام الدول بقواعد القانون الدولي، وهذا من شأنه  
أن يكرس مبدأ الإستقلال واحترام السيادة الإقليمية ما لم يكن هناك  
اتفاق دولي (3) تعطي بموجبه دولة ما الحق لدولة أخرى في التدخل في  
شؤونها الداخلية (4).

---

(1) راجع دراسة د. خليل اسماعيل الحديثي. في مجلة العلوم القانونية والسياسية، التي

تصدرها كلية القانون والسياسة، في جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 3، عام 1981، ص 183.

(2) على صادق أبوهيف: القانون الدولي العام. الإسكندرية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف،  
1981، ص 210، 211.

(3) سامر الطيف: القانون الدولي العام. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1969،  
ص 169، 175.

(4) في نهاية الحرب العالمية الثانية تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الشؤون  
الداخلية لعدد من بلاد أوروبا الشرقية، وذلك بالاحتجاج على بعض إجراءاتها الدستورية =



إن القانون الدولي المعاصر مُعاد بطبيعته للإستعمار، أو بالأحرى للدول التي تحاول إستغلال الدول الضعيفة وفق الفكر الإستعماري القديم. إن الإعتراف بمبدأ حق تقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الغير، هو كمبدأ من مبادئ القانون الدولي الشاملة التي تتناقض مع الإستعمار. فبعد أن كان القانون الدولي في الماضي أداة للإستعمار، أصبح اليوم سلاحاً من أسلحة النضال للشعوب المستعمرة والمحمية في سبيل التحرر وعدم التدخل في شؤونها. إن انحلال النظام الإستعماري، وظهور الدول الجديدة كنتيجة لثورات التحرر القومي، أدّى إلى توسيع دائرة سريان القانون الدولي الذي تطوّر وأصبح قانوناً عالمياً. والقانون الدولي المعاصر يحرم تصنيف الدول وجعلها فئات، بعضها متمدّن، وبعضها متخلف.

إنّ مجلس الأمن، طبقاً لأحكام المادة (34) من الميثاق، يتمتع بسلطة التدخل، دون طلب من أية دولة، في المواقف والنزاعات، التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتشير المادة ذاتها إلى أنّ مجلس الأمن «يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، أو قد تشير نزاعاً، لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يهدّد بالخطر الأمن والسلم الدوليين.

---

= والقضائية متذرعة ببعض المعاهدات الدولية التي ادعت أنها تعطيها الحق في التدخل. ولكن تلك الدول الأوروبية رفضت تلك التدخلات لأن المعاهدات لاتمس إطلاقاً إجراءاتها الدستورية والقضائية ومن ثم فإنّ التدخل في شؤونها مخالف للقانون الدولي.



## الفصل الأول

### نشأة مبدأ عدم التدخل وأشهر أشكاله

كانت النظم السياسيّة في أوروبا، حتى منتصف القرن السادس عشر، أنظمة ملكية، ولكن بعد نجاح الثورة الفرنسيّة العام 1789، وانتهاجها نظاماً سياسياً جديداً لأول مرّة في أوروبا، خافت تلك النظم من اهتزاز عروش الحكم في أوروبا، فأسفر ذلك عن تدخلها في الشؤون الفرنسيّة<sup>(1)</sup>. ونصّ الدستور الفرنسي لعام 1793 على امتناع الشعب الفرنسي عن التدخل في شؤون الحكومات الأخرى، وعدم قبول تدخل تلك الحكومات في شؤونه الداخليّة. وبذلك يرجع أصل مبدأ عدم التدخل إلى الثورة الفرنسيّة.

وقد أخذت أمريكا في ضوء رسالة الوداع التي وجّهها جورج واشنطن، الرئيس الأمريكي في حينه، إلى شعوب أمريكا، طالباً منها عدم التدخل في شؤون الأوروبيين، والتوجّه إلى العلاقات التجارية معهم<sup>(2)</sup>. ولكن هناك من يقول أنّ مبدأ عدم التدخل نشأ مع نشوء القانون الدولي في القرن السابع عشر، عندما أصدر الفقيه الهولندي جروسيوس كتابه الشهير «قانون الحرب والسلم»، وكان أول كاتب عارض التدخل في شؤون

---

(1) موسى سليمان موسى، التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان. مصدر سبق ذكره، ص30.

(2) د. بوكرا ادريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص22.

الدول الأخرى، إلا إذا كان مستنداً إلى سببٍ عادلٍ.

والحقيقة أنه عندما نمعن النظر في موضوع التدخل ونشأته، نرى أن الآراء، ووجهات النظر حول «التدخل» في الفقه الدولي تتعدد كغيرها من الموضوعات القانونية.

إن موضوع التدخل وعدمه، يثير جدلاً كبيراً على الصعيد الدولي، إذ يُعدُّ من الموضوعات الشائكة التي لم تجد لها تحديداً دقيقاً حتى الآن. والتطورات المتلاحقة والعلاقات المتشابكة بين أعضاء المجتمع الدولي، أفرزت واقعاً جديداً لم يعد فيه العمل العسكري الشكل الأوحده والأمثل للتدخل، فقد غدت تلك المشكلة محوراً للعديد من الدراسات القانونية. ويربط الفقهاء التقليديون - ولا سيما الأنجلو سكسونيين منهم - بين التدخل والإستقلال، ويرون أن الإستقلال لا يتأثر إلا بالتدخل الجبري المتمثل باستخدام القوة العسكرية، ومن ثم فإن هذا النوع من التدخل يتسم بعدم المشروعية لأنه يهدد أحد الركائز الأساسية في القانون الدولي، وهو استقلال الدولة وسيادتها. ورضا الدولة بالتدخل في شؤونها، أياً يكن شكل هذا التدخل إذا كان لا يتضمن استخداماً للقوة، لا يُعدُّ تدخلاً من وجهة نظرهم لأنه لا يتضمن عنصر الإكراه والإجبار، ومن ثم لا يؤدي إلى المساس بسيادتها واستقلالها.

ولكن، نظراً لتطور العلاقات الدولية وتشعبها، وازدياد الإعتماد المتبادل بين الدول، فإننا أصبحنا أمام واقع جديد يشكّل التدخل العسكري فيه آخر خيارات الدولة المتدخلة، ولربما كانت الصور الجديدة للتدخل أكثر نجاعة منه، الأمر الذي أدّى إلى عدم مقاربة هذا الإتجاه للواقع الدولي الراهن، ومهد الطريق لظهور نظرية أخرى في التدخل<sup>(1)</sup>.

ويجدر بنا أن نقول إنه من المسلّم أن التدخل ينحصر في جانب قانوني، وجانب آخر سياسي، وهناك عدم إتفاق فيما يتعلق بالتفرقة بينهما، وكذلك بكييفية ارتباطهما، رغم أن العلاقة بين القانون الدولي

---

(1) محمد صالح عبدالله باسردة، مبدأ السيادة والتدخل الدولي. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير 2003، ص 51 - 52.



والسياسة الدوليّة هي بذاتها مسألة سياسيّة.

والحقيقة أنّ التدخّل بمختلف معانيه، أصبح سمة مميّزة، وظاهرة واضحة، في العلاقات الدوليّة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين بشكلٍ يهدّد سيادة الدّول أكثر من أيّ وقت مضى. وليس ذلك بعائدٍ إلى كثرة التدخّلات فحسب، بل كذلك إلى أنّ الإدّعاءات التي تحتجّ بها الدّول التي تُقدّم على التدخّل في شؤون الدّول الأخرى، والطرق التي يتمّ التدخّل من خلالها، والمدى الذي يصل إليه التدخّل، تجعل مبدأ عدم التدخّل محكوماً بالإعتبارات السياسيّة أكثر من بقية المبادئ التي ينطلق منها القانون الدولي.

وإذا كان ذلك يوحي بأنّ التدخّل في أوصافه السابقة إنّما يحمل طبيعة القسر باستخدام القوّة المسلّحة، وهو ما تركّز عليه المعالجات الفقهية لموضوع التدخّل، فإنّ هناك أشكالاً أخرى يُمكن اعتبارها تدخلاً رغم أنّها لا تتطوّر على استخدام القوّة المسلّحة، فضلاً عن أنّ مسألة تفسير ذلك يتوقّف على التدخّل بعدّة أنشطة يحمل كلّ منها وصفاً آخر، مثل التهديد بالقوّة وتهديد السلام، وانتهاك السلام، واستخدام القوّة، والدفاع المشروع الجماعي، والدفاع الفردي، وسلوك التنفيذ الجبري. وقد تتساوى هذه التعبيرات، أو تتفاوت، أو يشمل بعضها البعض الآخر.

وهناك اتجاهات خاصّة تبين هذا المبدأ:

#### 1 - الاتجاه الأول:

وهو اتجاه ضيق، أو هو التدخّل الذي يقتصر على السلوك المتّسم بالعنف، وهو بمثابة الحرب. ولكي يكون هذا السلوك مشروعاً، يجب أن يتّصف بالعدالة، أي أن تكون الحرب عادلة. ومعيّار عدالة الحرب يتوقّف على الغرض منها، فإذا كان الغرض هو الحؤول دون قمع الشعوب وقهرها، فإنّ الحرب تكون عادلة يُقصد منها منع المعاملة السيئة من الدّولة لرعاياها<sup>(1)</sup>.

---

(1) د. محمد مصطفى يونس، العدالة في الحرب وفقاً لمبدأ التدخّل. الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، 1990، ص24.

## 2 - الإِتْجَاهُ الثَّانِي :

وهو التَّدْخُلُ باستخدام الوساطة لحلّ المنازعات الداخليّة لدولة أخرى، أو بمعنى آخر هو وساطة طرف ثالث بين دولتين متحاربتين<sup>(1)</sup>. وهذا التدخل، لا يتمّ باستخدام القوّة العسكريّة، أو التهديد باستخدامها، وإنّما يشمل أيّ فعل يؤثّر في شخصيّة الدولة، وسيادتها، واستقلالها. فالتصرّفات التي تمسّ سيادة الدولة واستقلالها، تتسم بعدم المشروعيّة، سواء كانت هذه التصرّفات قائمة على استخدام القوّة العسكريّة، أو التهديد باستخدامها، أي إنّ التدخل يمكن أن يكون سياسيّاً، أو اقتصاديّاً، أو حتّى على شكل دعاية هدامة. والأبعد من ذلك، أنّه يُمكن أن يكون في صورة ظاهرها تقديم المساعدة للدولة المُستهدفة، وباطنها ينطوي على تدخّل في شؤونها الداخليّة وإحكام السيطرة على سياساتها الخاصة.

## 3 - الإِتْجَاهُ الثَّالِث :

وهو الإِتْجَاهُ التوفيقّي الذي يقوم على التوفيق بين الإِتْجَاهَيْن السابقين. ويميل أغلب الفقه إلى هذا الإِتْجَاه. والتدخّل وفق الإِتْجَاه التوفيقّي يُمكن أن يكون بأيّ وسيلة، وهذا يعني أنّه غير مقصور على التدخّل العنيف أو القهري، أو ما يسمّيه أوبنهايم بالتدخّل الدكتاتوري<sup>(2)</sup>.

إذاً، فالتدخّل يمكن أن يكون بأيّ وسيلة، ولا يقتصر على استخدام القوّة المسلّحة، وإذا كانت الأفعال المتّسمة بالقهر أو الدكتاتورية متلائمة مع التدخّل العسكري، فالتدخّل الواقع حاصل لمجرد وقوع الفعل التدخلي، وهو إثبات للسلوك غير المشروع من جانب الدولة المتدخّلة ما لم تُثبت أنّها لم تكن تقصد التدخّل في شؤون الدولة المُستهدفة.

---

(1) د. سالم علي الكيلاني، اتفاقيات مبدأ عدم التدخّل. المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس، 1976، ص55.

(2) Oppenheim. International law a treatise. vol. I - peace. eighth edition. edited by H. Lauter Pacht. Longman. London. 1958. p. 305.

## المبحث الأول: القواعد الآمرة

تشكّل القواعد الآمرة إحدى الإضافات الحديثة في القانون الدولي العام بفضل التطوّرات التي حلّت بالمجتمع الدولي المعاصر، خاصّة بعد موجة التحرّر والإستقلال التي عمّت مناطق واسعة من العالم، وظهور دول جديدة على المسرح الدولي ورغبتها في تطوير وتعديل قواعد القانون الدولي العام<sup>(1)</sup>، وهي القواعد التي تتمتع بأعلى درجة من الالتزام، لأنّها تتعلق بأمن المجتمع الدولي ككل أو الإنسانية بكاملها. ويشار إلى هذه القواعد عادةً بالتعبير اللاتيني، (Jus Cogens) وهذه القواعد تُلزم الدّول وإن كانت غير محقّة أو غير مُعترف بوجودها. وهي هامّة وفعّالة لدرجة أنّه إذا عُقدت أيّة معاهدة ثنائية بين دولتين وفيها بند يخالف قاعدة أمرة فهذا البند يلغى فوراً (بند تجارة العبيد مثلاً). ومثل هذه القواعد لا يجوز لأيّة دولة أن تُخالفها، وإذا خالفها دولتان أو أكثر ضمن اتفاقية وقّعت بينهما تُعتبر هذه الاتفاقية باطلة، وكأنّها لم تكن، استناداً إلى المادّة (53) من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969. وهكذا فإذا عقدت دولتان معاهدة فيما بينهما على شنّ حرب ضدّ دولة ثالثة بغية احتلالها واقتسام أراضيها، فإنّ هذه المعاهدة تُعتبر باطلة لمخالفتها إحدى القواعد الآمرة في القانون الدولي.

وأثار موضوع القواعد الآمرة مناقشات حادة بين أنصارها ومعارضيه. وجرت هذه المناقشات قبل وخلال إتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات، وانتهت إلى إقرار هذه القواعد في المادّة المذكورة من الإتفاقية<sup>(2)</sup>.

---

(1) د. حاتم محمد طه، مبدأ عدم التدخّل والقواعد الآمرة. الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع الجماهيرية، طرابلس، 1973، ص110.

(2) مؤتمر فيينا أشار في قانون المعاهدات إلى أن ظهور مفهوم القواعد الآمرة في القانون الدولي يُعد نتيجة مباشرة للتطور الاجتماعي والتاريخي الذي مارس تأثيراً عميقاً في تطور القانون الدولي، ذلك أن التقارب التقني وتعدد مجالات العلاقات الدوليّة خلقت وضعية لا يمكن فيها للتعايش أن يقوم دون وجود نظام عام دولي ودون وجود قواعد لا يجوز مخالفتها.

## أولاً: معارضة القواعد الآمرة ومؤيدوها

إن أهم معارضي فكرة القواعد الآمرة، هم أنصار المدرسة الوضعية، خاصة المدرسة الوضعية الإدارية، الذين لا يرون إمكانية إلغاء المعاهدة إلا بالطرق ذاتها التي وضعت على أساسها. فهم يرون أن «معيار الفصل بين القواعد الآمرة وغيرها من القواعد التي يمكن مخالفتها يكون صعباً بسبب تدخل العنصر الشخصي للدول عند التقرير في مسألة الفصل من جهة، وعدم وجود هيئة تشريعية مركزية في المجتمع الدولي من جهة ثانية؛ لتقوم بإضفاء الصفة الآمرة على بعض القواعد دون غيرها من القواعد الأخرى، وقد واجهت هذه الفكرة العديد من العيوب التي يقوم بعضها على أساسها أصلاً وبعضها الآخر على محتواها<sup>(1)</sup>.

وأنصار هذا الرأي يذهبون إلى الاعتراف بفكرة القواعد الآمرة وبضرورة تقنينها، لأن الاعتراف بهذه القواعد من شأنه صيانة المجتمع الدولي في مصالحه، وأساسه الرئيسية من جهة؛ ومن جهة أخرى، يرى بعض رجال الفقه أن القانون الدولي العام يتضمن بعض القواعد ذات الطبيعة الآمرة التي لا بد من أن ترضخ لها المعاهدات<sup>(2)</sup>.

وبالرجوع إلى موقف لجنة القانون الدولي، التي قامت بصياغة فكرة القواعد الآمرة في المادة (50) من مشروعها، والتي تقضي باعتبار كل معاهدة تتعارض مع هذه القواعد باطلة واثاء بحثها موضوع هذه القواعد، ظهرت بعض الملاحظات:

- 1- لا تعتبر قواعد القانون الدولي ذات طبيعة آمرة.
- 2- إن تحديد المحتوى الكامل لهذه القواعد يجب أن يبتعد عن العمل الدولي، واجتهادات القضاء، والمحاكم الدولية.
- 3- إن ذكر بعض أمثلة القواعد، قد يؤدي إلى خلق الغموض بشأن القواعد التي لم يتم ذكرها.

---

(1) د. حاتم محمد طه. مصدر سبق ذكره، ص67.

(2) د. حسان ريشة، القانون الدولي الإنساني وامتداده. الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2000، ص41.



ومن القواعد التي قُدمت كأمثلة، تلك المتعلقة بتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وانتهاك حقوق الإنسان، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتقرير المصير؛ ونرى أن معظم الدول قد أيّدت موقف لجنة القانون الدولي بعدم وضع قائمة لهذه القواعد، وترك مسألة العمل لاجتهادات القضاء، والمحاكم الدولية، ذلك لأن مفهوم القواعد الآمرة ليس ثابتاً، لأنها قواعد ذات قيمة خاصة، تظهر في ظروف معينة، وقد تم إقرار فكرة القواعد الآمرة في اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات وفق ما ورد في المادة (53) من الاتفاقية<sup>(1)</sup>. وهذا يعني أن القواعد التي تنتمي إلى النظام العام الدولي، ولا يجوز مخالفتها تحت طائلة بطلان التصرف المخالف.

وتُعتبر فكرة القواعد الآمرة من الأمور الحديثة نسبياً، فنتيجة للتطورات التي أصابت المجتمع الدولي المعاصر، ولا سيما منذ ظهور الدول الجديدة التي حصلت على استقلالها نتيجة كفاحها ضد الاستعمار، رغبت هذه الدول في الإسهام في تطوير وتعديل قواعد القانون الدولي، التي أنشأتها الدول الأوروبية في بادئ الأمر، ولم تكن قواعده متوافقة أو ملبية لمصالح العديد من الدول المتحررة والمستقلة حديثاً. وبالإضافة إلى كون مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، فإنه دون شك يتّصف بأنه قاعدة أمرة ناهية.

وبما أن مبدأ عدم التدخل هو من القواعد الآمرة، فإن أي اتفاق يتعارض مع هذا المبدأ، كأن تتفق دولتان على التدخل في شؤون دولة ثالثة يُعدُّ باطلاً حسب مفهوم المادة الثالثة والخمسين من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، فضلاً عن أن المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد سمو الميثاق على أي اتفاق آخر<sup>(2)</sup>. ولأن مبدأ عدم التدخل من

---

(1) المادة (53) من اتفاقية فيينا «تعتبر باطلة كل معاهدة تتعارض أثناء إبرامها مع قاعدة أمرة من قواعد القانون الدولي العام».

(2) تنص المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه «إذا تعارضت الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

المبادئ الواردة ذكرها في الميثاق، فإنه لا يجوز الإتفاق على خلافه، فهو مبدأ مُعترف به، ومقبول من المجتمع الدولي.

### ثانياً: أهداف القواعدة الأمرة الملزمة للدول

هذه الأهداف وردت في المواد ( 1 - 2 - 55 - 56 ) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي:

1- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لأنّ كلّ الدول، حتى التي لا ترغب في الانضمام إلى الأمم المتحدة، معنية بالسلم والأمن الدوليين الكفيلين بتأمين سلامتها، فالموضوع لا يتعلّق بمجموع الدول إنّما بالمجتمع الدولي<sup>(1)</sup>.

2- تطوير العلاقات الإقتصادية الدوليّة، أو الرعاية الدوليّة، وهذا هو أحد أهداف الأمم المتحدة، وهو أيضاً هدف أسرة الأمم المتحدة بكاملها (منظمة الأمم المتحدة، والهيئات المكوّنة للمنظمة، يُضاف إليها بضع عشرة منظمات تسمّى وكالات متخصصة)، لأنّ هذه المنظمات لا تتعاطى الشأن السياسي بل تتعاطى أيضاً الشأن الإقتصادي لبناء السلام.

ولكلمة السلام ثلاثة مفاهيم:

- حفظ السلام.
- صنع السلام.
- بناء السلام.

3- تطوير القانون الدولي مع التركيز على حقوق الإنسان، وعلى مبدأ تقرير المصير. وهذه المواضيع المهمّة استُتبعَت بآليات لتطويرها<sup>(2)</sup>.

---

(1) د. محمد علي العيساوي، المنظمات الدوليّة وميثاق الأمم المتحدة. دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص261.

(2) د. إبراهيم خوجلي، القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص317.

4- جعل الأمم المتحدة مركز تجانس لكل ميادين السياسة الدوليّة، حيث اعتبرت هذه الأهداف مُلزِمة لكلّ الدّول، وفق المادّة الثّانية من الميثاق، وهي تتركّز على ما يلي<sup>(1)</sup> :

- المساواة في السيادة.
- التزام الدّول القيام بكل موجباتها أمام الأمم المتحدة الملحوظة في القانون الدّولي.
- عدم التدخّل (عدم استخدام القوّة، أو التهديد بالقوّة في سياق العلاقات الدوليّة).
- التزام الدّول بأداء واجباتها الماليّة أمام الأمم المتحدة.
- عدم تدخّل الأمم المتحدة في الشؤون الداخليّة لأيّ دولة، باستثناء الإجراء الزاجر وفق الفصل السابع.

### ثالثاً: مبدأ عدم التدخّل والقواعد الآمرة

في ضوء ما ورد من مفاهيم للقواعد الآمرة، لا بدّ من أن نوضح مفهوم مبدأ عدم التدخّل ضمن هذه القواعد وذلك وفق ما يلي:

- 1- إن مبدأ عدم التدخّل يُعدّ من المبادئ العامّة في القانون الدّولي، وتلتزم بتفيذه واحترامه دول العالم من صغيرها إلى كبيرها. وهو يفرض على جميع الدّول الإمتناع عن التدخّل في شؤون غيرها حماية للمصلحة العامّة للمجتمع الدّولي، ولأنه يشكّل تهديداً للأمن والسلم العالميين، ويوجد جوّاً من الترقّب، وعدم الارتياح من قبل جميع الدّول التي لها مصلحة في الإستقرار. وهو يؤثّر في مجمل العلاقات الدوليّة. وهذا ما حصل في العصر الحديث عند التدخّل العسكريّ العراقيّ في الكويت في العام 1991<sup>(2)</sup>، حيث تعرّضت دول المنطقة لعدم الإستقرار، مع أنّ

---

(1) أ. د. خليل الطرابلسي، القواعد الآمرة. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2006، ص177.

(2) المصدر ذاته، ص179.

المنطقة هي من أغنى مناطق العالم في البترول، وتزود معظم دول العالم به. وكذلك التدخل العسكري التركي في السبعينات في قبرص والذي لا زالت آثاره بارزة حتى الآن، ومنها انقسام قبرص وعدم الاتفاق على إعادة توحيد الجزيرة كما كانت قبل التدخل التركي. وكذلك الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في معظم بقاع العالم، في هايتي، والصومال، وغرينادا، وبنما، وآخرها التدخل العسكري في العراق بأعذار وأسباب واهية بسبب انفراد القطب الواحد في إدارة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق<sup>(1)</sup>. هذا وبالرغم من أن معظم دول العالم لا تقبل بأي خرق لهذا المبدأ، لكون الجميع يتجه نحو تعزيز التعاون والتعايش السلمي بين شعوب العالم أجمع؛ وبالتالي، لا يمكن الرجوع للعهود الماضية المليئة بمثل هذه التدخلات. وفي ضوء هذا المبدأ، فإن أي اتفاق يخالف هذا المبدأ، يُعدُّ باطلاً، ومرفوضاً، من قبل المجتمع الدولي.

2- نصت المادة (53) من اتفاقية فيينا على أن "تعتبر باطلة كل معاهدة تتعارض أثناء إبرامها مع قاعدة أمرة من القانون الدولي العام"<sup>(2)</sup>، وهذا يلزم جميع الدول التقيد بهذه القواعد.

3- أشارت المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "إذا تعارضت الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لهذا الميثاق، مع أي التزام دولي آخر، يرتبطون به، فالأفضلية تكون للإلتزامات الأولى". إن هذا المعنى يوضح، بما لا يقبل

---

(1) د. جوهر حسن، حرب العراق. الطبعة الأولى، مطبعة بغداد الحديثة، بغداد، 2008، ص214.

(2) نصت المادة (53) من اتفاقية فيينا لعام 1969 «تعتبر المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة أمرة من القواعد العامة للقانون الدولي. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالقاعدة الأمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع».



الشك والتفسير المناقض له أنه يجب إعطاء الأولوية للميثاق قبل أي التزام آخر بين الدول مخالف له، وأن أي التزام يتعارض مع مبدأ عدم التدخل، يُعتبر غير مشروع وباطل التنفيذ، لأن المادة صريحة لا تقبل التأويل، أو التفسير المغاير لمضمونها، وبالتالي تخضع لأحكام المادة (53) من اتفاقية فيينا.

هما قد يُثار سؤال يتعلق بالدول التي هي ليست عضواً في الأمم المتحدة، وغير موقعة على ميثاقها، فهل هي مُلزَمة بهذا المبدأ؟ للإجابة نقول أن هذا المبدأ هو مبدأ عرفي، وفقاً لما جاء في المادة (34) من مشروع لجنة القانون الدولي الذي أوضح إمكانية توسيع قاعدة اتفاقية إلى خارج الإطار التعاقدية لتشمل أطرافاً أخرى، إذا كانت تُعتبر قاعدة عرفية<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الإطار، فإن المادة (103) من الميثاق لا تعرّض الاتفاق المخالف لأحكامه للبطلان فقط، بل تجعل الميثاق يسمو على أي اتفاق يعارضه. ولذلك فأي اتفاق يقوم بين دولتين على التدخل في شؤون دولة أخرى يُعتبر عملاً غير مشروع وفق ميثاق الأمم المتحدة، سواء كانت الدولة عضواً في الأمم المتحدة أم لا، مع العلم بأن تدخل الأمم المتحدة في مختلف النزاعات التي تحصل في العالم يُعتبر مشروعاً، لأنه يرمي إلى فرض إرادتها في إحلال السلم، والأمن الدوليين، باعتبارها المنظمة المسؤولة عن أمن وسلامة العالم<sup>(2)</sup>.

وتطبيق القاعدة يجب أن يأتي متلائماً مع ما أقرته لجنة القانون الدولي بالإجماع حول تبني القواعد الآمرة في مشروعها، التي أفرزت لها مادتين، الأولى وهي المادة (50) التي أصبح موقعها في الترتيب العام لقانون المعاهدات (53) بعد إقرارها من قبل المؤتمر، والتي جاء فيها: «تُعتبر المعاهدة باطلة إذا تعارضت وقت عقدها مع قاعدة

---

(1) د. كوثرزيات، القواعد الآمرة في القانون الدولي. الطبعة الأولى، مطبعة الحكمة، دمشق، 2003، ص 46، 47.

(2) د. كوثرزيات. مصدر سبق ذكره، ص 50.

أمره في القانون الدولي... الخ». وهذه القاعدة لا يمكن التخلي عنها وتجاوزها، ولكن يمكن أن تعدل قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي العام تملك نفس الأهمية. والمادة الثانية هي المادة (61) من المشروع التي أصبح ترتيبها (64) بعد إقرارها من قبل المؤتمر. وجاء فيها ما يلي: «إذا نشأت قاعدة أمر من قواعد القانون الدولي العام، فإن أية معاهدة قائمة تتعارض وهذه القاعدة تعتبر باطلة وتتوقف عن العمل». وقد قبلت المادتان المذكورتان بترحاب بالغ من قبل أعضاء المؤتمر حيث تم التصديق عليهما بأغلبية كبيرة، مما يدل على رسوخ فكرة القواعد الآمرة وأهميتها لدى دول العالم.

وعلى الرغم من أهمية اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والتي اعتُبرت مرحلة مهمة في تطوير وترسيخ القواعد الآمرة، إلا أنها جاءت مكملّة لسلسلة من الإتفاقيات المتعددة الأطراف، والتي نصّت على إيقاف وإبطال الإلتزامات الأخرى المتعارضة معها. فقد جاء في المادة (20) من عهد عصبة الأمم ما يلي:

1- يوافق أعضاء عصبة الأمم، كل على انفراد، على قبول عهد العصبة على اعتباره إتفاقاً ملغياً لكافة الإلتزامات غير المنسجمة مع نصوص العهد، كما يتعهدون بعدم الدخول في المستقبل بأي إتفاق لا ينسجم وأحكام العهد.

2- وفي حالة العضو الذي كانت لديه التزامات قبل دخوله في عضوية العصبة لا تنسجم وأحكام العهد، يتوجب عليه إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخلص من هذه الإلتزامات.

وتحتل المادة (103) من ميثاق الأمم المتحدة، مكانة مهمة، ومتميزة في موضوع دراستنا عن القواعد الآمرة، حيث تقضي بتفضيل قواعد ومبادئ الميثاق على جميع الإلتزامات التي تأخذها على نفسها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعد دخول الميثاق حيّز التنفيذ<sup>(1)</sup>.

---

(1) أ. خليل الطرابلسي. مصدر سبق ذكره، ص 182.

وتعرّضت المادتان ( 53 و 64 ) من اتفاقية فيينا لانتقادات من قبل بعض المختصين في القانون الدولي، ويمكن تلخيصها بما يلي:

1- إنّ المجتمع الدولي لم يتطوّر إلى الدرجة التي يمكن فيها إقامة القانون الدولي على فكرة النظام العام أو الأخلاق، بالمقارنة مع ما حصل من تطوّر وثبات في القانون الداخلي.

2- إنّ هذه القواعد تفتقر إلى الدقّة والتّحديد، كما تنعدم السوابق التي تدلّ على وجودها.

3- في حالة حصول التعارض بين القواعد الآمرة ومعاهدة ما، فإنّ الإجراءات واجبة التطبيق لإزالة هذا التعارض لاتعد حاسمة<sup>(1)</sup> لعدم وجود أيّ نصّ يشير إلى عدم رجعية المادة ( 53 ). ومن الأمور التي يُمكن أن تُثار حول إتفاقية فيينا للمعاهدات تتعلّق بموقف الدّول غير الموقّعة عليها ومدى التزامها بالقواعد الآمرة المنصوص عليها في هذه الإتفاقية.

#### رابعاً: إلزامية القواعد الآمرة

بعد إقرار المادة ( 53 ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات العام 1969، بات من المُعترف به عالمياً أنّ القواعد الآمرة تشكّل جزءاً مهماً من قواعد القانون الدولي<sup>(2)</sup>. حيث تتطلّع شعوب العالم إلى التطوّر الحاصل في قواعد القانون الدولي الآمرة، بحيث تصبح هذه القواعد واضحة لا غموض فيها، حتى يمكن إدراجها في قائمة خاصة بهذه القواعد الآمرة تلتزم بها الدول من تلقاء نفسها، وإنّ كانت ضرورة تقنين قواعد القانون تتطلّب وضع هذه القواعد ضمن معاهدات جماعية، تبين بشكل واضح الاعتراف بوجود القواعد الآمرة وأنواعها، وتحتّم إبطال الالتزامات التي تخالفها، وذلك لضمان سير العلاقات الدولية ضمن إطار التعاون

---

(1) د. رضا محمد الحلو، التعايش السلمي لشعوب العالم. الطبعة الثانية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1998، ص 58.

(2) د. محمد عبد الرحمن الدسوقي، مدى التزام الدولة بغير ارادتها في القانون الدولي العام. الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 198.

والصداقة، وللحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

كما أنَّ أشخاص القانون الدولي تمتلك سلطة تقديرية مُطلقة في هذا المجال، بإمكانها أن تمنح القانون الدولي فاعليته، وذلك لوجود العديد من القواعد القانونية التي تُلزمهم، سواء وافقوا أم لم يوافقوا عليها باعتبارها أساس المجتمع الدولي الحالي مثال ذلك الوفاء بالعهود، أو احترام التراث المشترك للشعوب، أو تحريم العدوان<sup>(1)</sup>، ويمكن القول إنَّ القانون يحمل في طياته الإلزام والالتزام.

وقد بيَّن عدد من الفقهاء والمختصين منهم «تريبيل» والفييه «كافالييري» إلى القول بأنَّ أساس الالتزام بالقواعد الدولية يمتد أساساً الى وجود الإرادة المتحدة للدول، والمتمثلة في صورة ما تبرمه من اتفاقيات وتتحدَّد وفقاً لها حرية الإرادة، ويصبح مصدر التصرف الخضوع لإرادة مَنْ يتم الالتزام في مواجهته نتيجة اتفاق هذه الإرادات، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنَّه من الطبيعي أنَّ سيادات الدول تُعتبر بلا أدنى شبهة متساوية على الصعيد الدولي، ولكي يتوافر أساس الإلزام بالتصرفات الدولية، لا بدَّ من وجود إرادة أعلى من إرادة المخاطبين بالتصرف. هذه الإرادة وفقاً لهذا الاتجاه هي الإرادة الجماعية المشتركة لمجموعة الدول المخاطبين بالالتزام. وهذا ليس مُقنع للالتزام بالقواعد القانونية، لأنَّ الإرادة الجماعية التي ساهمت في تأسيسها هي التي تقرر احترامها من عدمه، ومع ذلك فقد بين البعض منهم، الى أن الجزاء ليس عنصراً لازماً لوجود القاعدة القانونية.<sup>(2)</sup>

وهناك رأي من قِبَل الدكتور محمود سامي جنيته، والدكتور حامد سلطان، مفاده أنَّ أساس الالتزام بالقاعدة القانونية يكمن في رضا الأغلبية الساحقة من الدول الرضوخ لإحكام القانون، أياً كانت سُبُل

---

(1) د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004، ص 46 - 48.

(2) د. حماد عزب مصطفى، مبادئ القانون، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 10.



التعبير عن هذا الرضاء صراحة أم ضمناً، لأنّ خضوع الدول للقانون الدولي العام ما هو إلا نتيجة أساسية من نتائج وجود القانون الدولي باعتبارها أساساً لهذه الوضعية.

أمّا العلامة "كلسن" بين أنّ أساس الالتزام مُستمد من القواعد فيما بينها، بمعنى أنّ كلّ قاعدة تستمد قوّتها من القاعدة التي تعلوها مباشرة من القواعد حتى نصل إلى قمة الهرم المتمثل في وجود قاعدة واحدة أساسية تُعتبر هي الأساس الحقيقي المباشر أو غير المباشر لكافة القواعد المكوّنة للقانون.

إنّ موقف الاجتهاد الدولي، المتمثل بأحكام محكمة العدل الدولية، من مسألة التدخّل غير المشروع، واضحاً وحاسماً منذ 27 حزيران/يونيو 1986، أي منذ صدور الحكم المتعلّق بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة ضد دولة نيكاراغوا. فقد رفضت المحكمة، في هذا الحكم، الاعتراف للولايات المتحدة بأيّ حق في التدخّل في شؤون نيكاراغوا الداخلية والخارجية، مهما تكن الأسباب. وذكرت أنّ اختيار هذه الدولة لنظام ماركسي مختلف عن العقيدة السياسية الأميركية لا يمنح الولايات المتحدة حقاً في التدخّل في شؤونها، لأنّ التدخّل في هذه الحالة، ولهذا السبب، يتناقض مع المبدأ الدولي الذي يترك لكل دولة حريّة مُطلقة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماع<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني: التدخّل الدولي الإنساني

يُعَدُّ التدخّل الدولي الإنسانيّ من أكثر المواضيع إثارةً للجدل في فقه القانون الدولي المعاصر، وكذلك في مواقف الدول. واستناداً إلى ميثاق الأمم المتّحدة، فإنّ مفهوم التدخّل الإنسانيّ يكون أحياناً باستخدام القوّة المسلّحة، في حين يذهب البعض الآخر إلى أنّ التدخّل يكون بوسائل أخرى غير اللجوء إلى القوّة المسلّحة، كاستخدام وسائل الضّغط السياسي،

---

(1) راجع: دراسة العقيد الركن الياس أبو جودة، التدخّل الدولي الإنساني واشكالية السيادة. مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، في 2013/7/1.

والإقتصادي، أو الدبلوماسي؛ ويرى آخرون أن يكون التدخل من قبل الأمم المتحدة وحدها<sup>(1)</sup>.

إن مفهوم التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية ليس ببعيد كثيراً عن المفهوم القديم، أي توفير الحماية لشعب أو أقلية ما، تتعرض للإضطهاد من جهة ما، سواء من نظامها السياسي من قبل دولة أخرى محتلة، أو ما شابه ذلك من التعرض غير الإنساني. وإن فكرة التدخل من قبل دولة أجنبية لإنقاذ الشعوب ليست جديدة، ففي القرن التاسع عشر تدخل الأوروبيون لحماية المسيحيين بذريرة تعرضهم للإضطهاد من قبل الحكم العثماني، ويقوم هذا الواجب على أساس إنقاذ الشعوب التي تواجه خطراً، وذلك بتقديم المعونة والمساعدة الممكنة لهم لحمايتهم، سواء عن طريق الدول أو المنظمات غير الحكومية.

### أولاً: استخدام القوة أو الوسائل السلمية في التدخل الإنساني

يتطلب التدخل في بعض الأحيان استخدام القوة المسلحة كأساس وحيد يقوم عليه التدخل الدولي الإنساني، أي أنه اللجوء إلى القوة لغرض حماية السكان من المعاملة التحكيمية، والمسيئة، والتي تتجاوز حدود السلطة المفترض ممارستها من صاحب السيادة<sup>(2)</sup>، ولتجنب كارثة إنسانية، أو لإيصال المساعدات الإنسانية والعاجلة، أو توفير الامكنة والملاذات الآمنة، كما حدث في إنشاء منطقة آمنة للأكراد في شمال العراق في ربيع العام 1991، والتدخل الذي حصل في الصومال والبوسنة لا يختلف كما ذكرنا.

وميثاق الأمم المتحدة يبرر التدخل الإنساني الذي يهدف إلى حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وللقيام بهذه الواجبات الإنسانية تقع على الأمم المتحدة

---

(1) د. مصطفى سيد عبد الرحمن، الجوانب القانونية لتسوية التدخل الإنساني. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص184.

(2) محمد السعيد الدقاق، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة. الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص361.

مسؤولية الإستخدام المناسب للطرق والوسائل السلمية، وذلك وفقاً  
للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

ووفق ذلك، فإنه لا يتم أي إجراء جماعي إلا من خلال مجلس الأمن،  
ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع، على أساس كل  
حالة على حدة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. أو استخدام  
الوسائل السلمية ويعني عدم اقتصار التدخل الدولي الإنساني على  
استخدام القوة المسلحة فقط، بل يمكن أيضاً أن يتم بوسائل أخرى،  
كاستخدام وسائل الضغط السياسي، أو الإقتصادي، أو الدبلوماسي.  
وإذا كان استخدام إحدى هذه الوسائل أو بعضها يهدف إلى حمل إحدى  
الدول على الكف عن انتهاك حقوق الإنسان اعتبر التدخل تدخلاً دولياً  
إنسانياً<sup>(2)</sup>.

ويتم اللجوء إلى استخدام الوسائل غير السلمية عندما تكون  
السلطات الوطنية المحلية غير قادرة على حماية سكانها من الإبادة  
الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية<sup>(3)</sup>.

ولكن الأساس هو استخدام الوسائل السلمية في التدخل الإنساني  
حتى يكون هنالك مبرر قوي ومقنع للتدخل الإنساني في شؤون الدولة  
الداخلية لكونها دولة ذات سيادة. وكذلك يجب أن يكون هناك انتهاكات  
جسيمة، وخطيرة، ومتكررة لحقوق الإنسان من جانب الدولة المتدخلة مع  
استنفاد كل محاولات وقف هذا الانتهاك، مما يبرر طلب الدعم الخارجي  
في حالة تقاعس السلطات الدولة المعنية في بذل الجهد المطلوب لضمان

---

(1) راجع: دراسة محمد سامي عبد الحميد، القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية  
كمصدر لقواعد القانون الدولي العام. في المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 24 لعام  
1968، ص 119 - 138.

(2) صدام أحمد محمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني. الطبعة الأولى، دار النهضة  
العربية، القاهرة، 1995، ص 252.

(3) د. سليمان عبد الحميد، النظرية العامة للقواعد الآمرة في النظام القانوني الدولي. جامعة  
القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 122.

حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك يعني أن الانتهاكات البسيطة مُستبعدة من حالة التدخل الدولي الإنساني. ومنها تبرز أهمية التفرقة بين الانتهاكات البسيطة والانتهاكات الجسيمة<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: الآراء المؤيدة والمعارضة للتدخل الإنساني

### 1 - ما هي الآراء المؤيدة لهذا التدخل؟

يرى أصحاب هذا الاتجاه، بأن التدخل الإنساني حق مشروع، فهو ليس تدخلاً محظوراً في الإطلاق أو أنه مشروع، استناداً إلى وجود مبررات أخلاقية وإنسانية، وأسس قانونية تستدعي الاعتراف بحق التدخل الإنساني، على اعتبار أن التدخل يقع في صميم مهام الأمم المتحدة التي ترمي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وخاصة التدخل الدولي لأغراض إنسانية من خلال استخدام القوة المسلحة، وهناك الحجة المتمثلة بنص المادة (7/2) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد أنه «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطات الداخلية لدولة ما...»؛ ولكن، هذا النص لا يمكن الإعتداد به، أو القياس عليه، لرفض فكرة التدخل الخارجي في شؤون دولة ما، إذا ما وُجدت اعتبارات إنسانية تُلزم بذلك. ومرد ذلك، إلى حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة ذاته، وفي المادة المشار إليها ذاتها، قد نظر إلى مسألة الاختصاص الداخلي باعتبارها مسألة مرنة ومتطورة بحسب تطوّر الظروف، والأوضاع الداخلية، والدولية على حدّ سواء.

والتدخل الإنساني يندرج ضمن صور التدخل التي تشملها الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة. ومن هذه الاستثناءات مبدأ الدفاع المشروع عن النفس، وعن حقوق الإنسان وفقاً للمادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة بمشروعية التدخل الدولي لأغراض إنسانية. ويمكن تبريره أيضاً بالإحالة إلى نصّ المادتين (55) و (56) ذاته، فهما تعترفان بوجود

---

(1) أحمد عبدالله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص164.



مصلحة أكيدة للمجتمع الدولي في تعزيز الإحترام الواجب لحقوق الإنسان والعمل على الارتقاء بها في المجالات كافة.

ومن مبادئ التدخل المشروع كذلك، توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1988 حول المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة. فبعدما أشارت التوصية إلى مبدأ عدم التدخل، وسيادة الدولة ضحية الكوارث الطبيعية دعت الدولة المتضررة إلى تسهيل عمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إيصال المساعدات<sup>(1)</sup>.

وقد أنشأ الإتحاد الأوروبي قوات التدخل السريع والتي تقوم بالفصل في النزاعات الداخلية على مستوى القارة الأوروبية وباقي أنحاء العالم، بغض النظر عن مدى شرعيتها، وبهذا الخصوص نشير إلى بعض التدخلات الإنسانية كتدخل الأمم المتحدة في هاييتي والصومال، وتدخل فرنسا في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتدخل البلجيكي في الكونغو العام 1960، والتدخل البلجيكي في الكونغو العام 1964، وتدخل قوات التحالف في العراق العام 1991، والتدخل في إقليم كوسوفو العام 1999، والتدخل في تيمور الشرقية العام 1999.

وأهم المبررات التي استندوا إليها هنا من مؤيدي التدخل الإنساني هي<sup>(2)</sup>:

- 1- اعتبار حماية حقوق الإنسان من أهم أهداف الأمم المتحدة.
- 2- اعتبار التدخل الإنساني لا يتعارض والمادة (2 فقرة 4) من الميثاق.
- 3- عدم إدانة الأمم المتحدة للتدخل الإنساني.
- 4- سماح الميثاق بالتدخل الإنساني.
- 5- اعتبار أن حظر التدخل الإنساني يؤدي لإطلاق يد الحكام

---

(1) د. عصام أسامة الحلبي. مصدر سبق ذكره، ص301.

(2) راجع د. أشرف عرفات أبو حجارة، التدخل الإنساني في إطار القواعد القانونية، في المجلة المصرية للقانون الدولي. العدد 53، العام 2004، ص119.

الطفاة ضدّ شعوبهم.

6- اعتبار أنّ التدخّل الإنساني أمر تفرضه الإعتبارات الأخلاقية التي تسمو على الإعتبارات القانونية التي تحظره.

7- اعتبار أنّ من شأن التهديد بالتدخّل الإنساني، ردع الدّول المارقة المستبدّة، وإجبارها على وقف أعمال القمع والإضطهاد ضدّ شعوبها.

8- اعتبار أنّ التدخّل الإنساني لا يتعارض مع نصّ (المادة 2 الفقرة 7).

ولهذا نرى أنّ يكون هناك ضوابط محدّدة لهذا التدخّل الإنساني، وهي تتلخّص في الأمور الآتية:

1- يجب أن يكون هذا النوع من التدخّل محكوماً فقط بهدف التأكيد على احترام حقوق الإنسان، وليس على أيّ هدفٍ آخر.

2- يجب أن لا يؤدي إلى إحداث أي تغيير في هيكل السلطة في المجتمع، محل التدخّل.

3- أن يكون اللجوء إلى استخدام القوّة أو حتى التهديد باستخدامها هو الحلّ أو البديل الأخير، بعد استنفاد كلّ الوسائل السلميّة.

4- يجب أن يكون التدخّل عامّاً، يشمل كلّ دول العالم التي تمرّ بمثل هذه الأزمات أو حالات إنسانية وليس انتقائياً، على نحو ما تقوم به الولايات المتّحدة في الوقت الحاضر.

5- يجب أن لا يكون هذا التدخّل نتيجة عمل فردي تقوم به دولة واحدة، وإنّما يجب أن يتم بإرادة دوليّة جماعية، تستند إلى قرار صحيح صادر عن الأمم المتّحدة، أو عن إحدى المنظّمات الدوليّة الأخرى ذات الصّلة.

6- يجب ألا يكون من شأن هذا التدخّل وقوع خسائر جسيمة في الأرواح أو في الممتلكات، أو أنّ يؤدي إلى شيوع المزيد من الفوضى، وحالة عدم الإستقرار، أو إحداث أضرار، أو مخاطر، تتجاوز الهدف المقصود منه.

## 2 - ما هي الآراء المعارضة للتدخل؟

يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن هذا التدخل في أساسه هو انتهاكاً صارخاً وخروجاً صريحاً على مبدأ السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية للدولة. إنهم ينطلقون في هذا الموقف من مقولة أساسية مؤداها أن الأصل في العلاقات الدولية هو «عدم التدخل»، وهو المبدأ الذي نص عليه في عموم المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية، بدءاً من ميثاق عصبة الأمم (المادة العاشرة)، ومروراً بميثاق الأمم المتحدة (المادة 2/7)، وانتهاءً بالمواثيق الإقليمية، كميثاق جامعة الدول العربية (المادة الثانية).

والواقع أنه إذا كان ظاهر النص في كل هذه المواثيق يشير إلى أن التدخل مرفوض، فالمقصود بالأساس هو التدخل الذي يأخذ طابعاً عسكرياً أو مسلحاً. إلا أن التمعن في فهم النصوص الواردة، إنما يقود إلى الاستنتاج بأن التدخل الخارجي الذي يمثل تهديداً لمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية للدولة، يشكل مسلكاً غير مقبول، بغض النظر عن الصورة التي يكون عليها، عسكرية أو اقتصادية أو غير ذلك.

وفضلاً عن ذلك، فإن استخدام هذا المبدأ لتحقيق المصالح الخاصة للدول، يؤدي إلى نشر الفوضى الدولية بدلاً من الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، لأنه يمس سيادة الدولة وتكاملها الإقليمي، ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد هذا الأمر في المادة (2/7). ويؤكد البعض من رجال القانون الدولي، أن ما يُعرف بالتدخل الإنساني ما هو إلا تسويق أكاديمي للسياسة التدخلية الأمريكية، «فكيف يمكن اعتبار التدخل في كوسوفو تدخلاً إنسانياً في الوقت الذي وقفت منه أمريكا مع تركيا، إحدى أكبر الدول انتهاكاً لحقوق الإنسان ضد القبارصة والأكراد الأتراك؟ وكيف يمكن تفسير السكوت الأمريكي على ما يحدث من قمع إسرائيلي شبه يومي ضد الفلسطينيين<sup>(1)</sup> فالتدخل الإنساني بهذا المفهوم يُعتبر تحدياً خطيراً للشرعية الدولية وسيادة الدول الضعيفة، فغالباً ما تخفي الدول أهدافها

---

(1) د. بطرس غالي، التنظيم الدولي، المدخل لدراسة التنظيم الدولي. المطبعة العربية، القاهرة 1959، ص 327.

التوسعية والإستراتيجية وراء مبرر التدخّل الإنساني. وفي هذا الإطار، صرّح هنري كسنجر وزير خارجية الولايات المتّحدة السابق «بأنّ العمل على تعويض حكومة بأخرى مكانها سيجعلنا أمام مسؤوليتنا حول نظام السلام الذي سنّ العام 1648 في مؤتمر وستفاليا حيث ارتكز على عدم السماح بتدخل الدّول الأجنبية في الشؤون الداخليّة لدول ذات سيادة»<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: أشهر حالات التدخّل الإنساني

#### الحالة الأولى: العراق وحظر الطيران الداخليّ

أصدر مجلس الأمن في 5 نيسان / أبريل 1991 قراره المرقم (688)، والذي يدعو إلى حماية المواطنين في شمال وجنوب العراق، لمنع طيران النظام السابق من الإعتداء عليهم. وعندما أتت مرحلة التطبيق اتّفقت الولايات المتّحدة وبريطانيا على أنّه لا يمكن وقف اعتداءات النظام على المواطنين إلّا بمنع الطيران العراقي من التحليق في مجاله الجوي. وخلاصة القرار، حُظر الطيران العراقي من التحليق فوق إقليمه، وهي حالة جديدة يتعرّض فيها مجلس الأمن للسيادة الوطنية، لأنّ المجال الجويّ هو جزء من الإقليم. وبرز المجلس ذلك أنّ الإعتداء أتى جواً من خلال غارات جوية على منطقة الأكراد في الشمال، ومنطقة الأغلبية الشيعيّة في الجنوب. وكان هذا القرار مُستنداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، ويعتمد على نظرية التدخّل الإنساني في العراق. وهناك القرارات التي تبعت ذلك القرار والتي تخصّ التعويضات، كانت هي الأخرى بعيدة عن مبادئ العدل، والإنصاف، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقد صيغت فقراتها كما تُصاغ نصوص اتفاقيات السلام التي (تعقب الحروب) والتي يُفرض فيها الطرف المنتصر شروطه على الطرف الخاسر<sup>(2)</sup>.

---

(1) الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة العشرين 21 أيلول/سبتمبر - 22 كانون الأول/

ديسمبر 1965. نيويورك، الأمم المتّحدة، 1967، ص32.

(2) د. رياض القيسي، مؤتمر بغداد العدوان والحصار على العراق قضية عربية دولية،

الجوانب القانونية لقرارات مجلس الأمن. بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1999،

ص52.



## الحالة الثانية: الصومال والمساحة الآمنة

أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (794) في 3 كانون الأول/ديسمبر 1993 بشأن الصومال، والقرار يقع تحت الفصل السابع، وكان موضوعه فرض مساحة آمنة في الصومال تسمح بإلقاء المساعدات جواً للأهالي المدنيين بسبب الحرب الأهلية الدائرة فيه، لأنه لم يكن بالإمكان إيصالها بغير هذه الوسيلة، أضيف إلى ذلك أن المليشيات المسلحة كانت تصدر هذه المؤن، وتقتل المدنيين في حال الإستيلاء عليها. لذا، أتى القرار لفرض بيئة آمنة وللتأكد من وصول المساعدات<sup>(1)</sup>. وما حصل هو أن مجلس الأمن اضطر إلى تغطية ذلك بتدخل أميركي سبق القرار؛ فعندما نشبت الحرب الأهلية، أرسلت أمريكا جيشاً قبل القرار للفصل بين المتنازعين.

## الحالة الثالثة: البوسنة والملاذ الأمن

أصدر مجلس الأمن بشأن البوسنة القرار المرقم (824) في 6 أيار/مايو 1993، عندما كانت ست مدن بوسنية تتعرض للقصف الجوي من قبل صربيا التي كانت دولة مُعترفاً بها في الأمم المتحدة، وكانت البوسنة قد قدمت طلب للإنضمام إلى تلك المنظمة العالمية. وما حصل هو أن مجلس الأمن لم يقم باتخاذ إجراء زاجر ضد صربيا، وذلك بسبب الفيتو الروسي، ولكنه حاول أن يحمي المدنيين البوسنيين من الصرب بتفويض حلف الأطلسي (الناتو) باستخدام قوته من أجل منع هذا القصف الجوي ضد البوسنة؛ وعوضاً عن معاقبة الدول المعتدية، اكتفت الأمم المتحدة بحماية المُستهدف<sup>(2)</sup>. ونجحت المهمة، وبرهنت العملية عجز الأمم المتحدة عن محاسبة المعتدي، وتكليف الحلف الأطلسي بفرض الحماية. وبقيت الدولة الصربية بدون عقاب

---

(1) د. عصام أسامة الحلبي، التدخل الإنساني وفق قرارات الأمم المتحدة. الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، دمشق، 2006، ص228.

(2) أ. منصور الفقيه، التدخل الإنساني. الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2005، ص141.

وبقي المدنيون داخل مدن تحوّلت إلى سجون كبيرة.

### الحالة الرابعة : كوسوفو - والتدخل الإنساني ضدّ صربيا

أصدر مجلس الأمن بشأن كوسوفو القرار المرقم ( 1244 ) لعام 1999. ولم يكن للقرار تفويض مماثل لما حصل في البوسنة (لأنّ التدخل في البوسنة كان مشروعاً ومستنداً إلى المادة 53)<sup>(1)</sup>. فقد قام حلف الأطلسي بمبادرة منه بدون الرجوع إلى مجلس الأمن لحماية كوسوفو. وكان إقليم كوسوفو لا يزال صربياً، ولذا اعتُبر التدخل منه غير مشروع حسب المادة ( 53 ) من الميثاق. وقد اعترضت روسيا آنذاك، فاضطرّ مجلس الأمن إلى التدخل وإصدار القرار ( 1244 ) كتسوية للنزاع، أي من باب التسوية بين الجيش الروسي وحلف الأطلسي<sup>(2)</sup>.

### الحالة الخامسة : هاييتي - إعادة الديمقراطية

أصدر مجلس الأمن بشأن هاييتي القرار المرقم ( 940 ) لعام 1994، وتمّ انتخاب رئيس لهايتي وفقاً للدستور. ولكن بعد فترة، حصل انقلاب عسكريّ أطاح بالرئيس، وتسلمّ زمام الحكم مجموعة من ضباط الجيش. وبعد حين، قام مجلس الأمن بالمطالبة بعودة الرئيس المخلوع وطرد المجموعة الانقلابية، معتبراً أنّ الديمقراطية كانت حاصلة من خلال الانتخاب، ولكن الانقلاب العسكري انتهكها وأساء إلى حقوق

---

(1) تنص المادة 53 من الميثاق على ان: « (1) يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية (الواردة في المادة 52) في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً. ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه، أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأيّ عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس ويستثنى ممّا تقدم التدابير التي تتخذ ضدّ أية دولية من دول الأعداء المعرفة في الفقرة 2 من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة 107 أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي يعهد فيه إلى الهيئة بناء على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كلّ عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول».

(2) Antoni Cassese. International Law. Oxford University Press. Second Edition. 2005, p 351.

الإنسان السياسيّة. والمُفارقة هنا، هي أنّ مجلس الأمن تحرّك لإصدار قراره المذكور بسبب إنقلاب عسكري، في حين أنّ معظم أنظمة دول العالم الثالث قامت على أثر إنقلاب عسكريّ، واكتسبت المشروعية في القانون الدوليّ.

وفي حينها، قرّر الرئيس الأمريكيّ كلينتون تدخله عسكرياً في هايتي، ودخلت قوات أمريكية هايتي من دون مقاومة، وأعادت الديمقراطية لرئيسها المنتخب بعد أنّ ظلّ الرئيس المنتخب ثلاث سنوات في المنفى، وقرّر مجلس الأمن رفع العقوبات، وإنهاء القوات متعدّدة الجنسية التي أرسلها إلى هناك. ويُعتبر هذا القرار أوّل قرار يسمح بالتدخل العسكري لإعادة الديمقراطية بشكل جماعي، في حين اعترضت بعض الدول ومعظم الفقهاء عليه لأنّ المجلس تجاوز سلطته المحددة في الميثاق، واستند كلينتون لنظرية الديمقراطية، وتدفق اللاجئين لبلاده، مُعلنًا أنّ عهد الطفافة قد انتهى، ولكن الكونجرس اعترض على قرار الحرب، لعدم إذنه بذلك، وإذن مجلس الأمن، لا يخوّل الدول سوى التدخل وفقاً لداستها<sup>(1)</sup>. كما لا يوجد اتفاق دولي على مفهوم الديمقراطية، فأمريكا لا يوجد فيها أدنى تطابق بين الشعار والواقع الذي جعل كافة المصالح الأمريكية مركزة في يد حفنة من السياسيين والشركات الكبرى<sup>(2)</sup>.

### الحالة السادسة والسابعة: يوغسلافيا وراواندا

أصدر مجلس الأمن القرار المرقّم ( 808 ) لعام 1993 بشأن تشكيل محكمة جنائية بخصوص الجرائم التي ارتكبت في يوغسلافيا، والقرار رقم ( 958 ) لعام 1994 بشأن تشكيل محكمة جنائية للنظر في الجرائم التي ارتكبت في راواندا، واعتبر ذلك تدخلاً قضائياً من أجل هاتان المحكمتان المتعلقتان بيوغوسلافيا ورواندا هما محاكم دولية خاصة، بينما المحاكم في كمبوديا ولبنان هما محاكم مختلطة.

---

(1) Brad Roth. Governmental illegitimacy in International Law. oxford: Clarendon press. 1999. p. 383.

(2) David Forsythe. Democracy. War. and Covert Action. 29. J. P. Research. 1992. P. 386

## الحالة الثامنة : التدخل في ليبيا (تدخل إنساني).

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (1973) في 17 آذار/مارس 2011، المتعلق بحماية السكان المدنيين من الهجمات التي يشنّها نظام الحكم الليبي ضدّ شعبه، والتي ترقّي إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية، وتشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفرض حظر الطيران الليبي فوق إقليمه<sup>(1)</sup>. لقد استطاع مجلس الأمن الدولي من خلال القرار المذكور تعديل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، طالما أنّ الهدف الأساسي من هذا التجاوز هو حماية الحقوق الأساسية للسكان المدنيين الذين يتعرّضون لإبادة جماعية من قبل نظام القذافي بسبب مطالبتهم بحقوقهم السياسية وفق القانون الدولي إسوة بشعوب العالم.

---

(1) د. بدرية عبدالله العوضي، الحالة في ليبيا. جريدة القبس الكويتية، العدد 13599، في 9 نيسان/أبريل 2011.



## الفصل الثاني

### موقف ميثاق الأمم المتحدة من هذا المبدأ

يُعتبر مبدأ عدم التدخل عنصراً قانونياً هاماً في ميثاق الأمم المتحدة العام 1945، فقد أقرت المادة (1/2) صراحةً بمبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء بقولها: «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها». وقد أقر مؤتمر سان فرانسيسكو تفسير عبارة (المساواة في السيادة) بأنها «تتمتع كل دولة بالحقوق التي تتضمنها السيادة الكاملة، وبأن شخصية الدولة مصونة، وكذلك سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي». وهذه المساواة تعني أن الدول متساوية أمام القانون الدولي وتطبق عليها قاعدة قانونية واحدة، ولا تعني أنها متساوية في مركزها في الهيئة الدولية، لأن الميثاق منح بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حق النقض<sup>(1)</sup>.

إن عدم إدراج مبدأ عدم التدخل صراحةً في الميثاق لا يعني عدم وجود عدد من الإشارات إليه، فالمادة (4/2) تنص على أن «يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على وجه آخر، لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة»، وهذا يعني أن على الدولة ألا تحدث تعديلاً على الاستقلال السياسي، والوحدة الإقليمية للدول الأخرى.

---

(1) د. بطرس غالي، التنظيم الدولي، المدخل لدراسة التنظيم الدولي. المطبعة العربية، القاهرة، 1959، ص327.

وأشارت المادة ( 7 / 2 ) على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يلزم الأعضاء إخضاع شؤون من هذا النوع لأصول تسوية طبقاً لأحكام هذا الميثاق. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع». ويلاحظ على هذا المبدأ، أنه قصد أن يكون عاماً يسري على جميع وجوه نشاط الأمم المتحدة وسائر فروعها، وبذلك يقيد من تدخل الهيئة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء حتى لا تصبح هذه الهيئة دولة عالمية أو كياناً يعمل لصالح مجموعة من الأعضاء<sup>(1)</sup>.

وقد حاولت الدول الضعيفة استغلال هذا المبدأ لتحوّله إلى قاعدة قانونية دولية مطلقة من خلال إصدار الجمعية العامة عدداً من الإعلانات منها: إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها»، رقم ( 2131 ) لعام 1965، فقد نصّت الفقرة الأولى منه على «أن الجمعية العامة، إذ تُدرك أن المراعاة التامة لمبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى، هي ضرورة لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة، تعلن رسمياً أنه ليس لأي دولة حق التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة أخرى، ويشجب بالتالي كل تدخل مسلح أو غير مسلح أو أي تهديد يستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية، والاقتصادية، والثقافية»<sup>(2)</sup>.

وأصدرت الجمعية العامة كذلك إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة رقم ( 2625 ) لعام 1970، الذي تضمّن مبدأً خاصاً بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية للدولة ونصّ على أن

---

(1) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص66.

(2) الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة العشرين 21 أيلول/سبتمبر - 22 كانون الأول/ديسمبر 1965 نيويورك، الأمم المتحدة، 1967، ص32.

«ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى؛ ولذلك، فالتدخل بكافة أشكاله، والذي يستهدف شخصية دولة وعناصرها يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير السياسية، أو الاقتصادية، أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على التنازل عن ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على أية مزايا... ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، دون أي تدخل من جانب دولة أخرى<sup>(1)</sup>.

وأصدرت الجمعية العامة كذلك إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية بجميع أنواعه (رقم 103/36 لعام 1981). وقد تضمن الإعلان تفاصيل مبدأ عدم التدخل، وحدد حقوق الدول في السيادة والاستقلال وحرية اختيار نظمها السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى حقها في تملك المعلومات بحرية. وفي القسم الثاني، حدد الإعلان واجبات الدول في الإمتناع عن جميع أشكال التدخل التي تهدد تلك الحقوق. واعتبر الإعلان في المادة (2/ل) أن على الدول واجب الإمتناع عن استغلال وتشويه قضايا حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو لممارسة الضغط عليها، أو لنشر الفوضى، وفي الوقت ذاته، اعتبرت المادة (3/ب) أن من حق الدول وواجبها أن تدعم حق المصير والاستقلال للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الإحتلال الأجنبي أو النظم العنصرية، فضلاً عن حق هذه الشعوب في خوض كفاح مسلح وسياسي لتحقيق هذه الغاية وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق، كما اعتبرت المادة (3/ج) أن من حق الدول وواجبها مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها والدفاع عنها والعمل للقضاء على الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الدول والشعوب وبوجه خاص العمل للقضاء على

---

(1) الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة الخامسة والعشرين 15 أيلول/سبتمبر - 7 كانون الأول/ديسمبر 1970 نيويورك، الأمم المتحدة، 1972، ص 317 - 318.

الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري<sup>(1)</sup>. وأشار إعلان العلاقات الودية للعام 1970 إلى أنه لا يحق التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي سبب من الأسباب في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة أخرى، وبالتالي فإنَّ التدخل المسلح وجميع الأشكال الأخرى من التدخل أو محاولات التهديد ضدَّ شخصية الدولة، أو ضدَّ شؤونها السياسية، والإقتصادية، والثقافية، تشكِّل انتهاكاً للقانون الدولي<sup>(2)</sup>.

ولكن هناك استثناء لمبدأ عدم التدخل في بعض القضايا مثل تقديم المساعدة إلى الشعوب التي تسعى إلى ممارسة حقِّ تقرير المصير<sup>(3)</sup>.

فنتيجة للضغط والهيمنة الأمريكية، تمَّ تجاوز كلِّ الآليات القانونية المنصوص عليها في الميثاق وتحديد المادتين (43 - 47)، وتحوّل مجلس الأمن إلى هيئة لإصدار قرارات ورخص، وهذا أدّى إلى فقدان الأمم المتحدة مكانتها، وحال دون إصلاحها، وبالتالي لا يجعلها مضطرة إلى إنجاز اتّفاقات المادة (43) من الميثاق<sup>(4)</sup>.

لذلك، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في قضايا مطروحة على مجلس الأمن لم يحلها مجلس الأمن إليها. حيث منحت المادة (10) من ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة اختصاصاً فيما يتعلق بأية مسائل أو أية أمور تدخل في نطاق الميثاق، وأن الفقرة (2) من المادة (11) بيّنتها على وجه التحديد اختصاصاً، فيما يتعلق بأية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها إليها أي

---

(1) الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة السادسة والثلاثون 15 أيلول/سبتمبر - 18

كانون الأول/ديسمبر 1970 نيويورك، الأمم المتحدة، 1983، ص103 - 105.

(2) د. مصطفى أحمد فؤاد، النظرية العامة للتصرفات الدولية. مؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص275.

(3) د. إحسان عبد الجبار، ميثاق الأمم المتحدة وتطوراتها. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص267.

(4) حسن نافعة، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص28.



عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

واستناداً إلى هذا النص، فإن الجمعية العامة مختصة بالنظر في المواضيع التي تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات، بشرط أن يُطلب منها ذلك عضو من أعضاء الأمم المتحدة، وهنالك أمثلة كثيرة، من بينها المسائل المتعلقة في قبرص، وجنوب إفريقيا، وأنغولا، وروديسيا الجنوبية، والبوسنة، والهرسك، والصومال، أي بمعنى هذا أن معالجة القضايا الخاصة بالسلم والأمن الدوليين ليس اختصاصاً محصوراً في مجلس الأمن، بل إن الجمعية العامة مختصة أيضاً بذلك، ولا يمنعها من ممارسة هذا الاختصاص أن تكون المسألة تحت نظر مجلس الأمن، أو إنها لا تستطيع ممارسته إلا إذا أحال مجلس الأمن الموضوع عليها.

وهذا يُعتبر تطبيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (377) ألف (د - 5)، وهو القرار الخاص بالاتحاد من أجل السلام الذي اتخذته الجمعية العامة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1950 في دورتها الخامسة، ومع ذلك، يتوجب على الجمعية العامة أن تبتعد بشكل واضح عن معالجة أية مواضيع هي قيد النظر أو المعالجة في مجلس الأمن؛ حيث تنص المادة (12) من الميثاق على أنه: "عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن". فقد أراد الذين وضعوا الميثاق من ذلك تجنب حدوث أي تضارب بين الهيئتين أثناء بذلهما الجهود الرامية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبذلك منح الميثاق لمجلس الأمن الأسبقية والسلطة العليا في هذا المجال. وفي هذا الصدد لا يمكن القول إن الجمعية العامة بمثابة برلمان عالمي، لأنها لا تستطيع أن تشرع للدول، وتوصياتها؛ وتصريحاتها ليست ملزمة<sup>(1)</sup>.

(1) أ. د. محمد مصطفى يونس، قانون التنظيم الدولي. دار النهضة العربية، القاهرة، 2001

## المبحث الأول: الموقف وفق الفصل السادس من الميثاق

يتحدث الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة عن استخدام الوسائل السلمية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهو يتكوّن من (6) ست مواد، تبدأ بالمادة (33) وتنتهي بالمادة (38). ويُنصّ المادة (1/33) وهي المادة الأولى والمهمّة من الفصل المذكور، أنّ على المجلس أن يشجّع أطراف أيّ نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، على أن يلتمسوا حلّه بالطرق السلمية المحدّدة في الفصل المذكور، وهي المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية، القضائية؛ ولكن مدى تنفيذ مثل هذه التوصيات هي مسألة خاضعة للنقاش فيما إذا ما كانت تُعتبر «مُلزمة» للدول أم لا، رغم وجود حجة قويّة وفق المادة (25) من الميثاق التي تنصّ على إن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة للدول الأعضاء، ولكن تظلّ الحقيقة الماثلة هي أنّ جميع الإجراءات المتخذة، وفقاً للفصل السادس تقتصر إلى آليات التنفيذ المتاحة لمجلس الأمن، كما هي مفصّلة في الفصل السابع؛ وبالتالي، ومن الناحية العملية، تستطيع الدول الأعضاء، وهي تقوم بذلك أحياناً، تجاهل قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق.

ويستخدم نصّ المادة (33) من الفصل السادس لفظ «على أطراف أي نزاع» دون أن يشترط في هذا الطرف أن يكون عضواً أو غير عضو، وهذا ما يتماشى مع الفقرة (6) من المادة (2) التي تقضي بأنّ تسير الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة على مبادئ الميثاق بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين، سيّما أنّ الميثاق لم يحدّد ما المقصود بالنزاع أو الموقف ممّا جعل الأمر خاضعاً لتقدير سلطة مجلس الأمن<sup>(1)</sup>.

ومنحت المادة (35) الدول غير الأعضاء صلاحية حقّ اللجوء إلى مجلس الأمن لحلّ نزاعاتهم ضمن شروط محدّدة، وبما أنّ المادة (33) من الميثاق تشكّل الهيكل العام، فكان لا بدّ أن يأتي النصّ بها عاماً يشمل الدول الأعضاء وغير الأعضاء. وتُعتبر الوسائل السياسيّة

---

(1) فتحي رضوان، مع الانسان في الحرب والسلم. دار المعارف، القاهرة، 1964، ص65.

أو الدبلوماسية من أفضل الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية وأيسرها، وتتميز بالإحترام الشديد للسيادة الوطنية للدول الأخرى، وهي وسائل اختيارية لا تفرض على الدول. بل هي مجرد إقتراحات تقدم للدول، وغير ملزمة لها؛ وهذا يعني أنه من حق الدول البحث عن وسائل أخرى لحل النزاعات فيما بينها، وتتلخص الوسائل السلمية بالمفاوضات، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق، والتحكيم الدولي، واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية<sup>(1)</sup>.

ويجب أن يكون النزاع دولياً حتى يتصدى له مجلس الأمن،، فالمادة (33) أوردت «.... أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر....». ومن هنا، نجد أن النزاع لا بد أن يكون من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر إلى جانب كونه نزاعاً دولياً، لأن هناك منازعات قد تثور وتعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر؛ ومع ذلك، لا يستطيع مجلس الأمن أن يتصدى لها، وذلك في الحالات التي تتعلق بصميم الاختصاص الداخلي لأحد أطراف النزاع، وهذا ما أكدته الفقرة (7) من المادة (2).

ومجلس الأمن هو الذي يقرر خطورة إستمرارية النزاع في تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ولكن هناك من يرى أن الأمر يعود للأطراف أنفسهم، أي عن طريق الاتفاق. وإذا تعذر الاتفاق، فإنه يتم تطبيق المادة (33). ولكن في كثير من الأحيان، لا يصل الأطراف إلى اتفاق حول طبيعة النزاع، فيترك لمجلس الأمن تحديد هذا الأمر، لا سيما وأن المادة (34) قد أعطته صلاحية فحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

وفي حالة إدعاء أحد الأطراف أن النزاع يهدد الأمن والسلم الدوليين، ولكن الطرف الآخر أنكر ذلك، فإن البعض يرى أن ذلك يكفي حتى يتصدى مجلس الأمن لذلك النزاع. ومع ذلك، فإن إدعاء

---

(1) د. خالد أمين، المواثيق الدولية وتعديله. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص295.

أحد الأطراف لا يكفي لإعطاء هذه الصّفة، بل لا بدّ أن يترك هذا الأمر لمجلس الأمن لكي يتحقّق من هذه المسألة ويقرّر ما إذا كان من شأن النزاع أن يعرّض السّلم والأمن الدّوليين للخطر، ثم يقرّر النظر فيه وإقتراح الحلول له.

ونظّمت المادتان (34)، (35) من الفصل السادس من الميثاق الطّرق التي يتمكّن من خلالها مجلس الأمن من وضع يده على النزاع، أو الموقف الذي يهدّد الأمن والسّلم الدّوليين، فنصّت المادّة (34) من الميثاق على أن «لمجلس الأمن أن يفحص أيّ نزاع أو موقف يؤدي إلى احتكاك دولي، أو قد يثير نزاعاً لكي يقرّر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرّض للخطر السّلم والأمن الدّوليين». أمّا المادّة (35)، فقد أوضحت بأنّه لكلّ عضو من أعضاء الأمم المتّحدة أن ينبّه مجلس الأمن أو الجمعية العامّة إلى أيّ نزاع يحدث. ولكلّ دولة ليست عضواً في الأمم المتّحدة أن تنبّه مجلس الأمن أو الجمعية العامّة إلى نزاع تكون طرفاً فيه، إذا كانت تقبل مقدّماً التزامات الحلّ السّلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق.

لذلك، نرى أنّ الميثاق قد أعطى لأكثر من جهة الحقّ في أن تعرض الأمر على مجلس الأمن، وذلك تأكيداً من الميثاق على الواجب الملّقى على عاتق الدّول جميعاً بحفظ الأمن والسّلم الدّوليين.

وعالجت المادّة (36) وما بعدها الطّرق التي يستطيع من خلالها مجلس الأمن أن يحلّ النزاع المهدّد للأمن والسّلم الدّوليين، ونصّت على ما يلي:

1- لمجلس الأمن في أيّة مرحلة من مراحل نزاع من النّوع المشار إليه في المادّة (33) أو موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية.

2- على مجلس الأمن أن يراعي ما اتّخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحلّ النزاع القائم بينهم.

3- على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادّة، أن



يراعي أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع  
- بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية  
وفقاً للنظام الأساسي لهذه المحكمة“.

وفي تحليل هذه المادة، نجد العديد من النقاط التي يمكن إثارتها،  
حيث أن الفقرة الأولى من المادة أعطت لمجلس الأمن، إذا وُجد نزاع يهدّد  
الأمن والسلم الدوليين، إصدار توصيات أيّاً كانت المرحلة التي وصل  
إليها النزاع، وهذا حذا بالبعض بالقول أن لمجلس الأمن الصلاحية  
حتى ولو كانت الدول بصدد استخدام وسيلة من وسائل الحلول السلمية  
المنصوص عليها في المادة (33).

وأوضحت المادة (37) من الميثاق أنه على أطراف النزاع، عند فشلهم  
في حل النزاع حسب المادة (33)، أن يعرضوه على مجلس الأمن. وهذا  
أمر واضح غير قابل للنقاش لأن أولى الأشخاص في عرض النزاع هم  
أطراف النزاع أنفسهم لأنهم الأعلم بتفاصيله، ومدى حاجة مصالحهم  
لهذا الحل الجذري للنزاع<sup>(1)</sup>. ونصّ المادة المذكورة هو:

”إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه  
في المادة (33) في حله بالوسائل المبيّنة في تلك المادة وجب عليها أن  
تعرضه على مجلس الأمن، إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع  
من شأنه في الواقع أن يعرّض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليّ قرر  
ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة السادسة والثلاثين أو يوصي بما يراه  
ملائماً من شروط حل النزاع“<sup>(2)</sup>.

ومن خلال الرجوع إلى نصّ المادة أعلاه، نجد أنها تلقي واجب  
عرض النزاع على المجلس على عاتق الدول الأطراف في النزاع، ولاحظنا  
في المواد السابقة أن للدول وحدها الحرية، في أن تقرّر عرض النزاع  
من عدمه على مجلس الأمن، عدا الحالات التي يضع فيها مجلس الأمن

---

(1) د. ماهر الحسون، اتفاقيات السلام العالمي. الطبعة الأولى، مطبعة الثورة العربية، سوريا،  
دمشق، 2002، ص 129 - 131.

(2) د. خالد أمين. مصدر سبق ذكره، ص 299.

يده من تلقاء نفسه على النزاع، فهذه الحالة تتضمن إلتزام على الدول أطراف النزاع بوجوب عرضه على مجلس الأمن.

ونصّت المادة (38) من الميثاق على أنه "لمجلس الأمن، إذا طُلب إليه جميع المتنازعين ذلك، أن يقدم توصياته بقصد حلّ النزاع حلاً سلمياً، وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من (33) إلى (37)".

ويمكن اللجوء إلى المادة (38) إذا لم تتوافر حالات المادة (36) لكون هذه المادة تفترض قيام مجلس الأمن بذاته في أي مرحلة من مراحل النزاع بالتصدي لهذا النزاع والتوصية بما يراه مناسباً من الحلول حسب الأحوال، بينما في المادة (38) أن مجلس الأمن لا يقوم بذلك من تلقاء نفسه، وإنما يقوم به بناءً على طلب من الدول أطراف النزاع. ثم أن المادة (38) تحدثت عن النزاع فقط دون الموقف، وهذا أمرٌ منطقيٌّ، وإنه في الموقف الذي تضمّنته المادة (36) يتدخل مجلس الأمن من تلقاء نفسه.

### نستنتج ممّا تقدم ما يلي:

1- إنَّ هناك من يرى بأن مجلس الأمن يقوم بالحلّ بغضّ النظر عن إحقاق الحقّ، أو تأمين العدالة طالما أن الهدف الأساسي هو تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

2- أن ما يصدره مجلس الأمن هو عبارة عن توصية أو قرار غير مُلزم وفق المادة (36)، وهذا عكس ما ورد في الفصل السابع من قرارات إلزامية للدول، وكذلك عكس المادة (25) من الميثاق التي أعطت لقرارات مجلس الأمن الصفة التنفيذية<sup>(1)</sup>. ويتقيّد مجلس الأمن، إذا أصدر توصية للحلّ حسب المادة (37)، بالشروط الواردة في المادة (36) باعتبارها قيوداً، وعليه مراعاة الإجراءات والوسائل التي اتخذتها الدول أطراف النزاع.

3- إنَّ تدخل مجلس الأمن وحلّه للنزاع حسب المادة (37) من

---

(1) د. إخلاص مصطفى، بحث في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 2004، ص19.

الميثاق يُلزم الدّول أطراف النزاع بعرض الأمر على المجلس، وإنّ صلاحيته تقتصر على إصدار توصية، وكذلك إصدار قرار بشأن النزاع إذا رأى ان هناك ضرورة لذلك<sup>(1)</sup>.

4- يُعتبر أيّ قرار يُتخذ من قِبَل مجلس الأمن من أجل حفظ السلام والأمن الدّوليين خطوة مهمة جداً نحو تعزيز دور الأمم المتّحدة بصفة عامة في هذا المجال، كما في حالات إرسال قوات حفظ السلام إلى مناطق الاضطرابات في العالم.

من هذا، يتبيّن أنّه بإمكان الفرقاء في نزاع معيّن إذا فشلوا في تسوية خلافاتهم أن يلجأوا بأنفسهم الى مجلس الأمن بُغية إيجاد حلّ لهذه الخلافات (المادة 37 فقرة 1)، حينها يقرر المجلس إذا كان استمرار الوضع من شأنه أن يهدّد الأمن والسلم الدوليين، ومن ثمّ يلجأ الى تطبيق المادة (36)، أو يتّخذ أي إجراء آخر يراه مناسباً. وحين يكون النزاع ذا طبيعة قانونية، يُحال من قِبَل الدّول الأطراف فيه إلى محكمة العدل الدولية، إمّا بمحض إرادتهم، وإمّا بناءً على توصية من قِبَل مجلس الأمن (المادة 36 فقرة 3). ويكون النزاع قانونياً إذا تعلّق الأمر بتفسير اتفاقية، أو نقطة قانونية، أو انتهاك واجب دولي، حيث تنظر المحكمة بطبيعة الانتهاك وتحدّد التعويض عنه، والمحكمة هي التي تقرّر ما إذا كانت المسألة أو الخلاف المرفوع أمامها يدخل ضمن صلاحياتها أم لا (المادة 36 من نظام محكمة العدل الدولية)<sup>(2)</sup>.

## المبحث الثاني: الموقف وفق الفصل السابع من الميثاق

يختصّ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة بالتدابير المتّخذة في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، كما ورد في عنوان

---

(1) د. ماهر الحسون. مصدر سبق ذكره، ص132.

(2) أحلام بيضون، مقارنة بين الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.

على الموقع الإلكتروني: [www.dascsyriapress.net/ar/modules/news/article.php?storyid=30923](http://www.dascsyriapress.net/ar/modules/news/article.php?storyid=30923).

الفصل السابع، المكون من ثلاث عشرة مادة تبدأ بالمادة (39) وتنتهي بالمادة (51). وقد حدّد نطاقاً دقيقاً ومتكاملاً لموضوع تهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك لسدّ كلّ الثغرات والهفوات التي وُجدت في عهد عصبة الأمم سابقاً، فجاءت مواد هذا الفصل تحقّق الرّغبة في استئثار الدّول الخمس الكبرى بالمقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وإعطاء نفسها حقّ النقض ضدّ أي قرار تراه لا يتوافق ومصالحها، فأوجدت بذلك نظاماً إنتقائياً يُستخدم ضدّ الدّول الأخرى.

يمكن القول بأنّ الاختصاص الأوّل لمجلس الأمن والمهمة الأولى له هي المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، حيث حدّدت طبيعة سلطات مجلس الأمن في ضوء أحكام الفصل السابع من الميثاق، في اتّخاذ الإجراءات الملائمة في حالات تهديد السلم الدولي والإخلال به أو حال وقوع العدوان، ولا شك أنّ السلطات الممنوحة لمجلس الأمن طبقاً لأحكام هذا الفصل، تُعدّ من أهمّ هذه السلطات وأخطرها شأناً على الإطلاق، كونها تضمّنت إجراءات تتضمّن عنصر الإجبار أو القسر، باعتبارها قرارات لجميع الدول، إذ إنّ المجلس يعتمد عليها في حالات تهديد السلم الدولي أو الإخلال به حقيقةً أو وقوع عدوان، وليست توصيات وقائية أولية غير ملزمة يتّخذها المجلس لمنع تفاقم موقف دولي متأزم أو احتكاك دولي، كالتّي تتضمنها أحكام الفصل السادس، والثامن، والثاني عشر من الميثاق. إضافة إلى تمتع المجلس، وبموجب ولايته العامة على الدول الأعضاء، بسلطات تقديرية واسعة جداً، بل وخطيرة ضمن إطار مهمته الكبرى في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذه السلطات أهمّ ما يميّز نظام الأمم المتحدة بالمقارنة مع نظام عصبة الأمم السابق عليه، الذي لم يكن يضيف على قرارات مجلس العصبة بهذا الشأن أية صفة الزامية، وإنّما كان يعتبرها مجرد توصيات غير ملزمة للدول المعنية، إن شاءت قبلتها أو رفضتها.

إنّ الدور المحوري المفترض للسلم والأمن الدوليين يحظى بأهمية كبيرة جداً لدرجة أنّ الدول منحت مجلس الأمن سلطات كاملة وواسعة فيما يتعلق بالعلاقات بين بعضها البعض. فالمادة (24/1) من الميثاق تنص صراحةً على أنّ الدول أعضاء المنظمة توافق على أن يعمل مجلس



الأمن نيابة عنها<sup>(1)</sup>. وهكذا، فقد حلّ مجلس الأمن محل النموذج التقليدي للثنائية<sup>(2)</sup>، حيث عهدت إليه الدول بالنظر فيما يكفل لحسن الجوار ومنع العدوان من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

### أولاً: مجلس الأمن ومبدأ عدم التدخل

اتّفق واضعو الميثاق على أنّ رعاية نظام الأمن في العالم تعود إلى مجلس الأمن، وجعلوا من هذا المجلس سلطة تنفيذية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وخوّل المجلس حقّ إصدار القرارات الملزمة، وسلطة التدخل في حلّ المنازعات الدوليّة، وسلطة فرض الجزاءات، بما في ذلك القيام بعمل عسكريّ في مواجهة الخارجين على قواعد الشرعية الدوليّة<sup>(3)</sup>. ولكن وُضع هذا النظام موضع التنفيذ يتوقّف على تحقق شرط حيوي، هو إجماع الدّول دائمة العضوية<sup>(4)</sup>.

ويتطلّب تنفيذ الجزاءات الدوليّة في الفصل السابع توافق الدّول المذكورة في مجلس الأمن، سواء من حيث إقرارها، أو تطبيقها أو تنفيذها. وهذه الدّول قد تستغلّ تميّزها في المجلس لتفرض إرادتها، إذا توافقت، على المجتمع الدولي. وعدم توافق إرادتها يشلّ نظام الأمن الجماعي نهائياً وأيّ من جزاءات الفصل السابع لا يمكن إلّا من خلال مجلس الأمن.

وموقف الفصل السابع من القيود الموضوعية المفروضة على مجلس الأمن في استخدام هذا الفصل يخضع لمجموعة من القيّم القانونية

---

(1) د. محمد عبد الرحمن دسوقي، مدى التزام الدولة بغير إرادتها في القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 259.

(2) Christine CHINKIN. Third Parties in International Law . op.cit. p 1 - 7.1

(3) د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدّول المعاصر. الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 186.

(4) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، قانون المنظّمات الدوليّة، النظرية العامة، الأمم المتحدة، المنظّمات المتخصصة. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 1994، ص 394.

التي تضبط ممارسة المجلس لصلاحياته، وذلك لتحقيق مصلحة الدول الأعضاء وتطبيق القانون، وكذلك لمنع المجلس من التعسف في استخدام صلاحياته الموسعة.

لقد تضمّن الميثاق نصوصاً قانونية وقواعد إجرائية تشكّل حماية لسيادة الدول ومصالحها من جهة، وتمنع المجلس من تجاوزها، والخروج عنها، ولا تخوّله استبعادها من جهة ثانية، ممّا أدى إلى خلق وحدة قانونية بين ممارسة المجلس لاختصاصاته وحقوق الدول الأعضاء<sup>(1)</sup>.

وتشكّل المادة (2) فقرة (7) من الميثاق الأساس القانوني لحقّ المجلس في التدخل في الاختصاص الداخلي للدول، تطبيقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، وهذا يشكل استثناءً من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول<sup>(2)</sup>.

وبذلك تنطوي المادة المذكورة على هدفين:

الهدف الأول: يتمثّل في ضمان احترام سيادة الدول الأعضاء، وحماية اختصاصها الداخلي من أيّ تدخل لا يتفق وأحكام الميثاق.

الهدف الثاني: يتمثّل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الاعتراف بمشروعية التدخل وفقاً لأحكام الفصل السابع، وتطبيقاً لنص المادة (1) الفقرة (1)<sup>(3)</sup>، ومن ثمّ يتحمّ على المجلس أن يفسر

---

(1) د. إسلام علي الحارثي، التصرفات القانونية لميثاق الأمم المتحدة. الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص72.

(2) د. عبد الخالق فاروق، أوهام السلام، رؤية استراتيجية. مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994. ص113.

(3) تنصّ المادة (1) الفقرة (1) على ما يلي: مقاصد الأمم المتحدة هي: 1 - حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتنذر بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

نظام إختصاصه تفسيراً ضيقاً، إذ أن ربط قاعدة التدخّل بقاعدة عدم التدخّل وجعل الأولى استثناءً من الأصل - عدم التدخّل - يعني تمسك واضعي الميثاق بمبدأ سيادة الدولة بوصفها مبدأ قانونياً ومادياً لممارسة الاختصاص.

ومن ناحية أخرى، إذا كان مجلس الأمن هو صاحب المسؤولية الرئيسية في مجال حفظ السلم والأمن الدولي، فإن الميثاق قد أشار في المادة ( 51 ) بما يوضح أنه ليس فيه ما يُضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، من الدفاع عن أنفسهم إن اعتدت قوة مسلحة على إحدى الدول الأعضاء، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وتبلغ التدابير التي يتخذها الأعضاء تطبيقاً لحق الدفاع المشروع إلى مجلس الأمن فوراً<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : طبيعة سلطات واختصاصات مجلس الأمن

من طبيعة مجلس الأمن إصدار قرارات مُلزمة وفقاً للاختصاصات التي يتمتع بها.

#### 1 - فما هو مدى القوة الملزمة لقرارات مجلس الأمن؟

إن المجلس يمكنه إصدار نوعين من الأعمال القانونية: التوصيات والقرارات الملزمة. ومن البديهي ألا تتمتع الأولى بقوة ملزمة، بينما تُلزم الثانية أعضاء المنظمة وأيضاً الدول غير الأعضاء في الحدود التي أشرنا إليها<sup>(2)</sup>. والقول بغير ذلك، من شأنه أن يحرم هذا الجهاز الرئيس من أجهزة الأمم المتحدة من وظائف وسلطات هامة يستمدّها من الميثاق ذاته بهدف حفظ الأمن والسلم في عموم المعمورة.

---

(1) راجع دراسة د. ليلي نيقولا الرحباني، مبدأ عدم التدخّل في شؤون الغير ومدى انطباقه

على المبعوثين، في مجلة الدراسات الدبلوماسية. الرياض، عدد 10، 1997، ص 87.

(2) قررت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التزامها بقرارات مجلس الأمن الملزمة لكل

الدول، حتى إذا لم ينص القرار صراحة على التزام المنظمات الدولية به.

ومجلس الأمن، على خلاف الجمعية العامة، هو جهاز ذو اختصاص محدود تقتصر وظائفه أساساً على حفظ السلم والأمن الدوليين إلى جانب بعض الوظائف الإدارية أو التنفيذية.

## 2 - وكيف تتم ممارسة هذه الاختصاصات؟

إن مجلس الأمن، قد يمارس اختصاصات مُمانعة لا يشاركه فيها أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة "كما هو الحال بالنسبة للمناطق الإستراتيجية الخاضعة لنظام الوصاية). وقد يمارس اختصاصات مختلطة أو مشتركة يشاركه فيها جهاز آخر من أجهزة المنظمة (كقبول أعضاء جدد أو توقيع عقوباتي الوقف أو الفصل من العضوية"<sup>(1)</sup>.

مما تقدم، يتضح أن مجلس الأمن، وإن كان يتمتع بسلطات محدّدة في إطار منظمة الأمم المتحدة، إلا أن سلطاته تُعدُّ بالمقارنة بسلطات غيره من فروع المنظمة، سلطات قويّة قد تصل إلى حدّ إصدار قرارات ذات طبيعة مُلزمة، خصوصاً في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

ووفقاً لقرارات الفصل السابع نرى أن المجلس قد توسّع في اجتهاده حسب المادة (39) من الميثاق. وهذا ما أتاح للمجلس من إتخاذ قرارات كثيرة في الساحة الدوليّة تشمل نواحي مختلفة من النزاعات والأحداث في العالم.

وسمح الفصل السابع من الميثاق بشنّ عمليات عسكرية لقوات تحالف دولي في الحرب الكورية (1950 - 1953)، وفي حرب الخليج الثانية في العام 1991. وتشكّلت بموجبه قوات حفظ السلام في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، والكونغو... وغيرها.

## ثالثاً: الفصل السابع ودول العالم الثالث

لقد خوّل الفصل السابع مجلس الأمن صلاحيات اتّخاذ إجراءات جزائية إذا ما ارتأى أن هناك تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وهو ما

---

(1) د. منذر محمد دبابو، الوسيط في قانون المنظّمات الدوليّة. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص246.



يدعم التحرك القانوني في اتجاه يدعو إلى تضيق وتحديد مجال التدخل، ليقصر على العمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة، ويرفض استخدام القوة من قبل دولة ذات سيادة بدون تخويل صريح من المجلس، ضد دولة أخرى ذات سيادة وبدون وجود مبررات واضحة حول الصلاحية التي تضطلع بها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا والصين)، في وقائع لا تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما دفع بدول العالم الثالث والدول الصغيرة إلى التخوف من إمكانية استفلال هذه النقطة للتدخل في شؤونها الداخلية، تحت عناوين ومسميات عدّة؛ كالإرهاب، والسلام، والأمن الدوليين، والقانون الدولي، والشرعية الدولية. وأسفرت قرارات مجلس الأمن، وفق الفصل السابع حول العراق، عن نتائج كارثية أدت إلى موت ملايين الأطفال العراقيين نتيجةً للحصار الذي طُبّق على البلاد على امتداد أكثر من عقد من الزمن.

كما واجهت قرارات المجلس ذاته فشلاً كبيراً في تطبيقها، على امتداد عقود من الزمن، على الأرض في فلسطين بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ويناقض الفصل السابع في مضمونه المادة (2) فقرة (4) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو جميع الدول إلى «الامتناع عن استخدام القوة أو التلويح باستخدامها ضد أي دولة أخرى بما يمس إقليمها أو استقلالها، وهذا بحد ذاته سلاح تلجأ إليه الدول الفقيرة والمحايدة في وجه التدخلات الخارجية بغطاء دولي.

وهناك بعض الحالات نشير إليها بسرعة، ففي التسعينيات من القرن الماضي تبين لمجلس الأمن أن الوضع في (الصومال) يهدد السلم والأمن الدوليين عندما كانت تُرسل المساعدات الإنسانية إلى الشعب الصومالي، وتصادر من قبل الميليشيات المسلحة المتنفذة وتوزعها وفقاً لمصلحتها الخاصة، ولا تصل إلى المحتاجين. واعتُبر هذا الأمر متعلقاً بالسلم والأمن الدوليين، وليس بالأمر الداخلي، وهذا الافتراض هو من جانب مجلس الأمن من دون أن يتأكد أحد فيما إذا كان هذا الوضع يهدد فعلاً السلام العالمي. ولكن إجتهد مجلس الأمن غير قابل للمراجعة ولا

للاعتراض من قِبَل الدّول الأخرى طالما أنّ القرارات تصدر وفق الفصل السابع.

وكذلك الحالة الثانية في كوريا الشمالية التي اتُّهِّمَت بصنع سلاح نووي. ولكن الهند انتجت سلاحاً نووياً وقامت بتجربته علناً، وكذلك الباكستان. وبعبارة أخرى كوريا الشمالية لم يعاقبها المجتمع الدولي ولا مجلس الأمن. وهذا طبعاً يشكلّ معايير مزدوجة.

وتستطيع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تفرض قرارات تحت الفصل السابع وتشكّل بالتالي استثناءً من مبدأ عدم التدخّل أو قيداً على السلطة الوطنية للدولة، وذلك وفقاً للمادة (10) من الميثاق التي تمنحها الصلاحيّة في الإشراف على جميع نشاطات أجهزة الأمم المتحدة، ومنها مجلس الأمن، ولكن هذه التوجيهات تصدر بموجب توصيات، وهذا يعني أنّ قراراتها هذه غير مُلزمة<sup>(1)</sup>. وكذلك المنظّمات الدوليّة وفق المواد (52 - 53) من ميثاق الأمم المتحدة.

---

(1) إن المادة (12) تحظر على الجمعية العامة التدخّل في أي شأن يتعلق بالسلم والأمن الدوليين طالما أنّ مجلس الأمن يتولى هذا الأمر إلّا إذا طلب مجلس الأمن من الجمعية العامة مثل هذا التدخّل. ويطلب المجلس منها ذلك عندما يتعذر عليه بسبب حقّ النقض من هنا أو هناك اتخاذ أي قرار. عند ذلك يطلب من الجمعية العامة التدخّل أو التعامل مع هذا الأمر. وعندها فقط يمكن للجمعية العامة أن تتناول أمراً متعلقاً بالسلم والأمن الدوليين.

## الفصل الثالث

### موقف مواثيق المنظمات الإقليمية من مبدأ عدم التدخل

يرمي التنظيم الدولي الإقليمي إلى تحقيق غرضين مهمين:

1- توثيق الصلات بين دول متجاورة جغرافياً، أو بين دول متجانسة قومياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو حضارياً.

2- تنسيق التعاون بين هذه الدول في مختلف المجالات، ومساعدتها على الدفاع عن مصالحها والذود عن حدودها وسيادتها، وتحقيق الأمن والتفاهم بين أعضائها.

ومعظم أعضاء الأمم المتحدة موزَّع اليوم على عددٍ من المنظمات الإقليمية. وأغلبهم يعتمد في مسائل الأمن والدفاع على هذه المنظمات الإقليمية أكثر ممَّا يعتمد على المنظمة العالمية نفسها. وتنشأ، عادة، بين الدول المنخرطة في منظمة إقليمية روابط قانونية ينصُّ عليها الميثاق الذي أنشأ المنظمة.

وقد طرحت فكرة التنظيم الإقليمي على بساط البحث عند الإنكباب على وضع ميثاق الأمم المتحدة. وانقسم المسؤولون إلى فريقين: فريق يدعو إلى الإكتفاء بالمنظمة العالمية ويعارض قيام منظمات إقليمية، ويرى فيها خطراً يهدد المجتمع بانتشار التكتلات المتناحرة وازدياد التوتر الدولي. وفريق يؤيد قيام هذه المنظمات، ويعترف بقوة الروابط الإقليمية

التي تجمع بين بعض الدول، ويقرّ بحاجة الأمم المتحدة إلى نشاط هذه المنظمات وإلى مساعداتها في المسائل الاقتصادية، والثقافية، والسياسية الإقليمية. وأخذ واضعو الميثاق الأممي برأي الفريق الثاني، واعتبروا أنّ المنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدورٍ فعال في خدمة السلام، وتحقيق الرخاء والرفاهية في العالم، وإيجاد الحلول لبعض المنازعات الدولية سلمياً ومحلياً، ومساعدة هيئة الأمم في كثيرٍ من مهامها.

ولكن: ما المقصود بتعبير «منظمة إقليمية»؟

إنّ هذا المصطلح يحتاج إلى شرح وتوضيح، فالبعض يعطيه معنىً واسعاً يشمل كلّ نوع من الاتّفاقيات الدولية الإقليمية، أي يشمل معاهدات عدم الاعتداء، والتكتّل، والأحلاف، والضمان المتبادل. والبعض الآخر يضيق معناه، فيجعل منه اتّفاقاً يقوم على الأسس أو الشروط الآتية:

- 1- وجود تجاور بين دول تقطن منطقة جغرافية معيّنة.
- 2- وجود عامل أو عوامل مُشتركة تربط الدول المتجاورة، كعامل العرق، أو الثقافة، أو القومية، أو الإقتصاد، أو الدفاع عن النفس.
- 3- وجود تنظيم خاصّ وهيئات دولية ذات اختصاص محدّد تُشرف على المنظمة وتهتم بأمورها وترسم سياستها.
- 4- وجود أهداف نبيلة تسعى إليها المجموعة الدولية المنخرطة في المنظمة الإقليمية، كالتعاون مثلاً، في الميادين الثقافية والفنية والاقتصادية.
- 5- وجود اتّفاقات أو موثائق منشئة للمنظمات الإقليمية لها صفة الدوام والاستمرار والاستقرار.

فما موقف ميثاق الأمم المتحدة من مفهوم المنظمات الدولية؟

إنّ الميثاق خصّص الفصل الثامن للحديث عن الاتّفاقات والمنظمات الإقليمية، ويمكننا تلخيص ما أورده في هذا الصدد بالأمور الآتية:



1- ليس في الميثاق ما يحول دون قيام منظمات إقليمية تُعقد لتسوية المشاكل الإقليمية المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين ما دامت هذه المنظمات وما دام نشاطها يتلاءم ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها (المادة 52، الفقرة الأولى).

2- تبذل الدول المشتركة في هذه المنظمات كل جهودها لتسوية المنازعات الإقليمية سلمياً بواسطة تلك المنظمات قبل عرضها على مجلس الأمن (المادة 52، الفقرة الثانية).

3- يشجع مجلس الأمن الإكثار من الحلّ السلمي للمنازعات المحلية بهذه الطريقة، وذلك إما بطلب من الدول التي يعنىها الأمر، وإما بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن (المادة 52، الفقرة الثالثة).

4- يستخدم مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر، هذه المنظمات لتطبيق أعمال القمع التي يتخذها. ويكون ذلك تحت إشرافه. ولا يجوز لهذه المنظمات القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس (المادة 53، الفقرة الأولى).

5- يجب أن يكون مجلس الأمن، في كل وقت، على علم تام بما يُتخذ، أو بما يُزعم اتخاذه من أعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى تلك المنظمات (المادة 54)<sup>(1)</sup>.

ويتمتع ميثاق الأمم المتحدة بالأفضلية بالنسبة إلى موثاق المنظمات الدولية التي يتعين عليها الإلتزام بأحكامه وإلزام الدول الأعضاء بإدخال أحكامه في تشريعاتها الوطنية، عملاً بمبدأ سمو القانون الدولي على القانون الداخلي. والمتفق عليه، فقهاً واجتهاداً، إنّ ميثاق الأمم المتحدة يسمو على غيره من المواثيق الإقليمية، فتُعتبر الإلتزامات الواردة فيه أسمى من إلتزامات أية اتفاقية دولية. والمادة (103) من الميثاق الأممي تنصّ على أنّه، إذا تعارضت الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء

---

(1) د. محمد المجذوب، التنظيم الدولي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص365

الأمم المتحدة: وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أيّ التزام آخر يرتبطون به،  
فالأفضلية تكون للإلتزامات الأولى.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل يحقّ لتلك المنظمات التدخل في  
شؤون أعضائها؟ وهل سبق لها أن مارست هذا العمل؟ وهل تنصّ موثائق  
المنظمات الإقليمية الكبرى على حقّ التدخل في بعض الحالات لحلّ  
النزاعات بين الدول الأعضاء أو النزاعات في داخل هذه الدول؟ سنجد  
الجواب لدى استعراضنا لموثائق وممارسات أشهر المنظمات الإقليمية.

## **المبحث الأول: ميثاق جامعة الدول العربية ومبدأ عدم التدخل**

كيف نشأت الجامعة؟ وماهي المبادئ التي تقوم عليها؟ وماهو  
موقف الجامعة من مبدأ عدم التدخل؟ وماهي أهم التدخلات التي قامت  
بها الجامعة؟

### **أولاً: نشأة الجامعة العربية**

جامعة الدول العربية هي من أهم المتغيرات التي شهدتها مرحلة  
ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد تأسست في العام 1945 على أثر  
مشاورات جرت بين بعض الدول العربية التي كانت مستقلة آنذاك.  
وكانت تهدف إلى إيجاد كتل عربي يسهم في تحرير باقي الدول العربية  
الراضخة للإستعمار أو الإنتداب أو الحماية الغربية، وبدأت الجامعة  
بسبع دول، وهي اليوم تضم 21 دولة بالإضافة إلى فلسطين.

ولعبت الجامعة دوراً مهماً في العديد من الأحداث العربية والإقليمية  
والدولية، وتعاملت مع قضايا وتحديات واجهت الدول العربية على  
الصعيدين الداخلي والخارجي، وتوسّعت في استخدام الوسائل المختلفة  
في فضّ النزاعات التي تحصل بين الدول العربية. ووسائلها لم تقتصر  
على وسيلتي الوساطة والتحكيم، كما ورد في ميثاقها، وإنما امتدت إلى  
المساعي الحميدة، وتقاضي الحقائق، وإرسال لجان التحقيق والتوفيق.

وفي إطار العمل العربي استخدمت الجامعة أسلوباً فعالاً لم يرد في

ميثاقها، وهو إرسال قوات عربية لحفظ السلام كما حدث في الأزمة العراقية - الكويتية لعام 1961، والحرب الأهلية اللبنانية لعام 1975 - 1976، تحت مسمى قوات الردع العربية، وكذلك قيام الأمين العام بالمساعي الحميدة بين اليمن الشمالي والجنوبي لعام 1972 بسب النزاع الحدودي بينهما<sup>(1)</sup>. وتضمّن ميثاقها مجلساً (مجلس جامعة الدول العربية) تتمثل فيه دول الجامعة على قدم المساواة، ويتولّى توثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون، وصيانة استقلال وسيادة كلّ منها من كلّ اعتداء بالوسائل الممكنة، ومعالجة شؤون البلاد العربية ورعاية مصالحها.

## ثانياً: مبادئ جامعة الدول العربية

تقوم جامعة الدول العربية على المبادئ الآتية:

### 1 - الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة.

من الملاحظ أنّ ميثاق الجامعة لم ينصّ على مبدأ الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة، والسبب في ذلك أنّ الجامعة شكلت قبل إنشاء الأمم المتحدة، ولهذا كان من الطبيعي أن يكفي الميثاق بالنصّ على التعاون مع المنظّمات الدوليّة.

وتداركت معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة عام 1950 هذا النقص فنصّت على مبدأ الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

### 2 - عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأعضاء.

أوجب ميثاق الجامعة على كلّ دولة عربية احترام نظام الحكم في

---

(1) د. عبد السلام صالح عرفة، المنظّمات الدوليّة والإقليميّة. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. بنغازي، الطبعة الأولى، 1999، ص111.

(2) نصت المادة (11) من معاهدة الدفاع العربي المشترك المعقودة العام 1950 على ما يأتي: «ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال، الحقوق والإلتزامات المترتبة أو التي قد تترب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي».

الدّول الأعضاء في الجامعة، وعبر عن هذا الالتزام بمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول<sup>(1)</sup>.

وهذا الإلتزام ليس التزاماً على الجامعة كما ورد بالنسبة لميثاق الأمم المتّحدة، وإنّما هو التزام على الدّول الأعضاء في الجامعة، ولم يرد أيّ استثناء عليه، وإنّ كان يتعلّق بحقوق الإنسان كما نصّ عليه ميثاق الأمم المتّحدة.

### 3 - الدفاع المشروع عن النفس وعن الدّول الأعضاء.

من أهمّ المهام الموكولة للجامعة، ردّ العدوان الذي تتعرض له كلّ دولة عربية، كما نصّت على ذلك المادّة السادسة من ميثاق الجامعة والدفاع عن النفس عندما تتعرّض لعدوان خارجي، كما نصّت المادّة (51) من ميثاق الأمم المتّحدة.

### 4 - تسوية المنازعات الدوليّة بالوسائل السلمية.

أوجب الميثاق على الدّول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوّة لتسوية المنازعات الناشئة بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، وإذا نشب خلاف بينها لايتعلّق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عنئذ نافذاً ومازماً، كما ورد في الفقرة الاولى من المادّة الخامسة من الميثاق.

### 5 - مبدأ المساواة بين الأعضاء.

### ثالثاً: موقف ميثاق الجامعة العربية من مبدأ عدم التدخّل

يقوم هذا المبدأ على أساس صيانة، واستقلال، واحترام نظام كلّ دولة، ولا يتحقق إلا بالامتناع عن التدخّل في الشؤون الداخليّة لهذه الدّول.

والمبدأ واضح في المادّة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية التي

---

(1) نصت المادّة الثامنة من ميثاق جامعة الدّول العربية على ما يأتي: «تحتزم كلّ دولة من الدّول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدّول وتتعهد ألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».



تنص على "أنّ تحترم كلّ دولة من الدّول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدّول وتعهّد بأنّ ألا تقوم بعملٍ يرمي إلى تغيير ذلك النظام.

إنّ التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول العربية عن طريق إثارة الفتن واللّجوء للإغتيال السياسي وتدمير الانقلابات العسكريّة، يعرقل كلّ الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سلمية للنزاعات بين الدّول العربية. وهذا التدخّل يتمّ غالباً من طرف دولة عربية في شؤون دولة عربية أخرى. وتُعتبر التدخّلات الخارجيّة المباشرة وغير المباشرة من طرف الدّول الأجنبيّة في أيّ نزاع قائم بين الدّول العربية عرقلة أخرى لإيجاد عملية تسوية سليمة.

ولتجنّب مخاطر التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول العربية دعا ميثاق الجامعة إلى تحقيق التضامن العربي. وفي سبيل ذلك أصدرت الجامعة العديد من القرارات، منها قرار مجلس الجامعة في العام 1960 لبحث سُبُل تقوية التضامن العربي. ودعا القرار الى:

1- وجوب مضاعفة الجهد لاستمرار قيام جوّ من الودّ، والتفاهم التامّين، وضرورة تجنّب الاتّهامات، وكلّ عمل، أو قول، من شأنه الإساءة إلى العلاقات الأخوية، وتأكيد قواعد القانون والعرف الدّوليين وتقاليد المروءة في شأن اللّجوء السياسي.

2- تأكيد التمسّك بمبادئ ميثاق الجامعة نصاً وروحاً، وخاصّة ما تضمنته المادتان الثانية (1) والثامنة منه. ويُمكن القول: «إذا كان مبدأ عدم التدخّل يهدف إلى حماية السيادة الوطنيّة والإستقلال السياسي لكلّ دولة، فإنّ هذا المبدأ لا يعني التّصلّ من الإلتزامات القوميّة والمصيريّة للأمة العربية. يجب أن تبقى الإلتزامات هذه فوق كلّ اعتبار<sup>(1)</sup>.

---

(1) راجع د. حسن صعب، الوحدة العربية بين التنظير والتخطيط، في كتاب دراسات في القومية العربية والوحدة. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1992، ص 66 - 69.

### 3- اتّخاذ التدابير الوقائية والدفاعية، فقد نصّت المادة الثالثة على حالة ردّ العدوان الذي تتعرض له دولة عربية.

ويبدو أنّ الجامعة العربية، منذ تأسيسها في 22 آذار/مارس 1945، لم تحقّق إنجازاً يسجّل في تاريخها، فهي لم تتمكّن من تحرير الأراضي العربيّة المحتلّة، ومن توحيد الدّول العربيّة، ومن القضاء على الخلافات والنزاعات بين الأقطار العربيّة، ومن تحقيق التكامل الإقتصادي بين أعضائها مثلما فعل الإتحاد الأوروبي، والدليل أنّ حجم التبادل التجاري بين الدّول العربيّة محدود جداً. كما أنها لم تتمكّن من بلورة ما جاء في ميثاقها بخصوص الدفاع العربي المشترك.

### رابعاً: ما هي أهمّ التّدخلات التي قامت بها جامعة الدّول العربيّة؟

- 1- تدخّل الجامعة لحلّ الأزمة الحدودية بين شطري اليمن، ولعبت دوراً في تكوين لجنة خاصة لتحقيق المصالحة. وتمّ توقيع إتفاق بين الشطرين في العام 1972. ولكنّ الخلاف عاد من جديد سنة 1979 فعادت الجامعة إلى بذل الجهود من جديد، وأسفر ذلك عن توحيد اليمن في سنة 1990. إلّا أنّنا نشهد اليوم انتفاضة ثورية تُطالب بتغيير النظام وإسقاط الحكام.
- 2- تدخلت الجامعة في النزاع المغربي - الجزائري في العام 1963، فعقد مجلس الجامعة اجتماعاً غير عادي في 19 أكتوبر من تلك السنة وأصدر قراراً يدعو فيه الدّولتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزهما السابقة، مع تكوين مجلس وساطة لاتّخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بالطرق السلمية. وهذه الحرب عُرفت بحرب الرمال. وكان النزاع صراعاً مسلحاً نشب بين البلدين في أكتوبر العام 1963، بعد عام تقريباً من إستقلال الجزائر. وساهمت عدّة عوامل في اندلاع الصراع من بينها غياب إتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين بسبب قيام فرنسا باقتطاع أراضٍ مغربية وضمها لمستعمرته (الجزائر الفرنسية) بعد أن كانت هذه الأراضي تابعة للمغرب الكبير.

3- تدخلت الجامعة في الأزمة اللبنانية، التي كانت حرباً أهلية دامت 16 عاماً و7 أشهر في لبنان ( 13 نيسان / أبريل 1975 - 13 تشرين الأول / أكتوبر 1990 )، ولأسباب عدّة من بينها الاطماع الاسرائيلية في لبنان والتقارب مع سوريا والوجود الفلسطيني في لبنان. وقد انتهت الأزمة بعقد اتفاق الطائف، وانتشار الجيش السوري في لبنان بموافقة لبنانية وعربية ودولية. وبالرغم مما بُذل من جهود لتسوية الأزمة والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فإنّ تطوّر الأحداث أدّى إلى فشل ذلك، فعقد وزراء الخارجية اجتماعاً وكلفوا الأمين العام البقاء على اتصال بالأطراف، حتى إيجاد حلّ للأزمة<sup>(1)</sup>.

4- وتدخلت الجامعة لتساعد في حلّ المشكلة الفلسطينية، واستطاعت في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أن تتخذ بعض القرارات الحازمة، إلّا أنّ توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل العام 1979، وما تلاها من انعكاسات على الساحة العربيّة، أدّى إلى غياب دور الجامعة العربيّة وتحولها إلى أداة لخدمة مشاريع خارجية تتعارض مع مصالح شعوب المنطقة.

5- وتدخلت الجامعة اثناء الغزو العراقي للكويت في العام 1991، وفشلت في اتخاذ قرار جدّي لحلّ الأزمة وتقريب وجهات النظر بين البلدين الجارين الشقيقتين، وتبع ذلك تدخل أمريكي غربي أدّى إلى نتائج سلبية تجلّت نتائجها في تدمير العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة تحت غطاء الأمم المتّحدة.

6- وغاب دور الجامعة عن الملف السوداني، وخاصّة في قضية دارفور، والحرب الدائرة في السودان، والتدخلات الإقليمية من دول الجوار الإفريقي التي تتعارض مع سيادة السودان كبلد عربيّ لديه التزامات وحقوق في الجامعة العربيّة. وهناك عدّة عوامل أدّت الى تقسيم السودان، بدأت منذ القرن التاسع عشر عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر، وأججت

---

(1) د. عبدالسلام صالح عرفة. مصدر سبق ذكره، ص137.

الاختلافات الإثنية، واللغوية، والعرقية، والدينية، بين الجنوب والشمال. وتوالى الحكومات في السودان منذ العام 1955 دون أي اتفاق مع الجنوبيين على أي نوع من الفدرالية خوفاً من حدوث الانفصال. وفي 9 كانون الثاني/يناير 2005، وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، اتفاقية سلام شامل مهدت للإستفتاء الذي حصل في العام 2011 وأسفر عن استقلال جنوب السودان.

ونشير هنا إلى الغياب الكلي للدور العربي في قضية جنوب السودان، وترك الأمور للأمريكيين والأوروبيين يصلون ويجولون في هذا الجزء المهم من السودان إلى أن وصل الأمر إلى مرحلة الانفصال وفق الاستفتاء الذي جرى في بداية العام 2011.

## **المبحث الثاني: ميثاق دول الإتحاد الإفريقي**

كيف تأسس الإتحاد؟ وما موقفه من التدخلات الخارجية في شؤون دولة؟ وما هو دوره في الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا؟

### **أولاً: تأسيس الإتحاد**

تأسس الإتحاد الإفريقي في تموز من العام 2002، ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست في أيار 1963 وذلك بعد نيل غالبية الدول الإفريقية استقلالها. وقد أعلن عن تشكيل الإتحاد أثناء القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في مدينة سرت الليبية في آذار من العام 2001، ودخل حيز التطبيق في أيار من العام 2001.

ونص القانون التأسيسي للإتحاد في ديباجته على أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية، وكفالة حسن الإدارة وسيادة القانون، كما نص في مادته الثالثة على الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، وضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة، وتعزيز المبادئ



والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، وتضمنت المادة الرابعة من الميثاق المبادئ التي يعمل على أساسها الإتحاد، ومنها: احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد، واحترام قدسية الحياة البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والإغتيالات السياسية، ورفض الأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الإتحاد.

وقد انعكس ذلك على موقف الإتحاد من التدخل لحماية حقوق الإنسان، فنصت المادة الرابعة من القانون التأسيسي على حق الإتحاد في التدخل في الدول الأعضاء بناءً على قرار مؤتمر الإتحاد في الظروف الخطيرة، وهي تحديداً: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. كما نصت المادة ذاتها على حق الدول الأعضاء في مطالبة الإتحاد بالتدخل من أجل استعادة السلم والأمن فيها.

ويتكوّن الإتحاد الإفريقي من الهيئات التأسيسية التالية، والتي تمّ تبنيها أثناء القمة الأولى في مدينة ديربان في جنوب أفريقيا في تموز من العام 2002 وهي<sup>(1)</sup>:

- المؤتمر، أي الهيئة العليا التي تضم رؤساء الدول والحكومات.
- المفوضية (الأمانة العامة السابقة في ظل منظمة الوحدة الإفريقية) المستوحاة من الإتحاد الأوروبي المكلفة تطبيق سياسات الإتحاد.
- المجلس التنفيذي (الوزراء).
- لجنة الممثلين الدائمين (السفراء).

وقد أنشأ الإتحاد الإفريقي مجلس السلام والأمن وفق أنموذج مجلس الأمن الدولي، وكُرّس للمرة الأولى مبدأ التدخل الإفريقي، فبإمكان

---

(1) د. يونس غيث، إتحاد الدول الإفريقية. الطبعة الثانية، دار الجماهيرية للنشر، 2006، ص 36 - 39.

المجلس إرسال بعثة سلام إلى أية دولة عضو في الإتحاد، ورفع توصية إلى المؤتمر بنشر قوة عسكرية في حال حصول حرب إبادة، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

وقد واجهت منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً وقبل تأسيس الإتحاد الإفريقي التي كان من نصوص ميثاقها الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل الدول الأعضاء، انتقادات كثيرة بسبب عجزها عن مواجهة الحروب التي تجتاح القارة، وتدخلات الدول فيما بينها، وتشجيع الحركات الانفصالية أو الثورية من قبل بعض الدول. واعتبر الميثاق مبدأ الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية واعتبره أحد المبادئ الأساسية للمنظمة الإفريقية، التي تؤكد هذا المبدأ وتعزز مضمونه بحيث لا ترفض أشكال التدخل المباشر فحسب، وإنما ترفض أيضاً أشكال التدخل غير المباشر عن طريق التخريب والإغتيال السياسي<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: التدخل الخارجي في القارة الإفريقية

أصدر مؤتمر منروfia، المنعقد ما بين 8 و12 أيار/مايو من العام 1961، فيما يخص التهديدات الموجهة للسلام والاستقرار في أفريقيا والعالم، قراراً أعلن فيه عن «قلقه إزاء التهديدات الخطيرة الموجهة إلى السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم. ولذلك تعمل المنظمة دائماً على إبعاد القوى الأجنبية عن القارة، سواء عن طريق إزالة الإستعمار في القارة أو عن طريق إزالة القواعد العسكرية، ورفض الإنضمام للأحلاف العسكرية، لأن المنظمة تعتبر أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا مسؤولية دول الإتحاد الإفريقي<sup>(2)</sup>.

وقامت دول منظمة الوحدة الإفريقية، قبل تأسيس الإتحاد الإفريقي، بتبني بعض مبادئ عدم الإنحياز، مُعتبرة مبدأ عدم التدخل استمراراً لسياسة عدم الإنحياز إزاء جميع الكتل والأحلاف الدولية وذلك ما نصّت

---

(1) تنص المادة الثانية «على واجب الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول».

(2) تنص المادة الخامسة على التنديد بدون تحفظ بالاغتيال السياسي وكل النشاطات التخريبية الموجهة من دولة مجاورة أو أية دولة أخرى.

عليه الفقرة السادسة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة.

وأصدرت المنظمة خلال مؤتمرها الذي عُقد في القاهرة العام 1964 فيما يتعلق بسياسة حسن الجوار المبادئ التالية:

1- التزام الدول الإفريقية في سياستها الخارجية والتعهدات والاتفاقيات التي تتعلق بعدم التدخل في شؤون الغير وبناء علاقات حسن الجوار.

2- تعهد كل دولة عضو في علاقاتها مع الدول غير الإفريقية، وخاصة الدول العظمى في جميع المناسبات بأن لا تتورط، أو تتدخل في نزاعات أو مصادمات أجنبية.

وفي مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين في قارة أفريقيا فقد التزمت دول الإتحاد الإفريقي بالحفاظ على الأمن والسلم في هذه القارة كما جاء في المادة الرابعة لميثاق المنظمة<sup>(1)</sup>.

3- اتخاذ الدول الإفريقية قراراً برفض جميع أشكال التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، واعتباره عدواناً على سيادتها واستقلالها وفق ما أقره مؤتمر رؤساء دول الإتحاد الإفريقي المنعقد في الجزائر في 14 أيلول 1968، كما اعتبرت كل اعتداء ضد دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية من طرف الأنظمة العنصرية والاستعمارية عدواناً على مجموع الدول الأعضاء.

4- رفض جميع النشاطات التخريبية الموجهة من بلد أفريقي ضد دولة أفريقية مستقلة، وإيلاء هذا الشكل من التدخل اهتماماً خاصاً إن الدول الإفريقية غير قادرة أحياناً على اللجوء للوسيلة العسكرية المباشرة لتحطيم نظام دولة أخرى، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى التخريب الخارجي<sup>(2)</sup>.

---

(1) المادة الرابعة من ميثاق المنظمة تنص على ان «لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة.

(2) J. G. Stark. Introduction to International Law Butterworths. London 1972.

- 5- التنديد بعمليات الإغتيال السياسي والتخريب الذي يحصل في القارة. وهذا ما تم إقراره في في عدة مؤتمرات أفريقية، من بينها مؤتمر «منروفيا» لعام 1961 الذي أعلن عن «استنكاره للأعمال الهدامة الخارجية الآتية من الدول المجاورة.
- 6- مناشدة المؤتمر المذكور كل الدول الإفريقية بالامتناع عن تشجيع الجماعات والأفراد المنشقين من الدول الأخرى والذين يقومون بنشاط هدام بطريق مباشر أو غير مباشر بالسماح لدولها بأن تستعمل كقواعد لنشاط مثل هؤلاء<sup>(1)</sup>.
- 7- عدم اعتبار الأمم المتحدة مثل هذه المساعدة عملاً من أعمال التدخل، بل اعتباره واجباً يقع على عاتق دول الإتحاد الإفريقي لتقديم العون والمساعدة المادية والمعنوية لشعوبها المستعمرة لغرض التحرر<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً، دور الإتحاد الإفريقي في الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا

- 1- تدخل الإتحاد الإفريقي الحالي في حل النزاع القائم بين المغرب، وجبهة البوليساريو حول مشكلة الصحراء الغربية، والوحدة مع المغرب، أو الانفصال عنها.
- 2- قبل تسلم الأمم المتحدة لمشكلة إقليم دارفور في السودان في 1 كانون الثاني/يناير 2008، قبل السودان بمبدأ التدخل الإفريقي، ولعب الإتحاد الإفريقي دوراً في الأزمة من خلال إرسال مراقبين وقوة حماية لهم. وكان له كذلك دور كبير في

(1) راجع دراسة رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على إفريقيا. في مجلة السياسة الدولية، العدد 107، العام 1992.

(2) راجع دراسة د. سعيد اللاوندي، العولة والعولة المضادة وإفريقيا الجديدة. في مجلة السياسة الدولية، العدد 147، العام 2001؛ وأنطوني جيدتز، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة مالك أبو شهيرة ومحمد خلق، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 1999.



تخفيف هذه الأزمة والضغط الدولي ووقف التهديد للسودان وحفظ السلام.

3- قيام الإتحاد الإفريقي بدور كبير في المحافل الدولية للدفاع عن الرئيس عمر حسن البشير في ملاحقته من طرف المحكمة الجنائية الدولية بتهم الإبادة في إقليم دارفور.

4- نشر الإتحاد الإفريقي منذ العام 2002 بعثة لحفظ السلام من حوالي 2700 جندي في بورندي التي كانت تمزقها حرب أهلية. ولكن هذه البعثة اصطدمت بمشاكل مالية. وقد تخلت عن مهامها للأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2004.

5- اعتماد الإتحاد الإفريقي عدداً من الوثائق الهامة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتي ترسي معايير جديدة على صعيد القارة السوداء. وتشمل هذه الوثائق اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات.

6- قيام الإتحاد الإفريقي بأول تدخل عسكري له في دولة بورندي في أيار/مايو 2003، حيث أرسل قوة لحفظ السلام من جنوب أفريقيا، وأثيوبيا، وموزمبيق، إلى بورندي للإشراف على تنفيذ العديد من الاتفاقات العسكرية المختلفة<sup>(1)</sup>.

7- نشر الإتحاد الإفريقي في العام 2004 قوة حفظ سلام عددها أكثر من 7000 عنصر في دارفور، غربي السودان. وقد واجهت القوة مشاكل مالية. واقترح رئيس مفوضية الإتحاد، ألفا عمر كوناري، أن يعهد إلى قوة تابعة للأمم المتحدة بهذه المهمة لأن الإتحاد الإفريقي لن يتمكن من مواصلة المهمة لعدم توافر الموارد المالية اللازمة.

---

(1) د. يونس غيث، مصدر سبق ذكره، ص 45 - 47.

## المبحث الثالث: ميثاق دول الإتحاد الأوروبي

كيف تأسس الإتحاد الأوروبي؟ وهل كان لتصريح مونرو أثر في ذلك؟ وما هي أهم التدخّلات التي قام بها؟

### أولاً: تأسيس الإتحاد الأوروبي

أنشأت شعوب أوروبا إتحاداً أوروبياً يهدف إلى توثيق العلاقات بين شعوبها المختلفة، وفق ما جاء في ديباجته، وتقديم جميع التسهيلات المتعلقة بحركة الأشخاص، والبضائع، والإقامة، والعمل ضمن دول الإتحاد بهدف المشاركة في مستقبل آمن وقائم على تنمية القيم المشتركة، وضمان الكرامة الإنسانية، والحرية، والمساواة، والتضامن على أساس مبادئ الديمقراطية والخضوع لسلطة القانون، والإعتراف بالمواطنة للإتحاد، وخلق مساحة للحرية، والأمن والعدل.

وأعلن البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، واللجنة الأوروبية، النصّ الرسمي لميثاق الإتحاد الأوروبي في السابع من كانون الأول 2000، وجرى التركيز على مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات واحترام الحقوق والواجبات، وعلى وجه الخصوص الحقوق الناشئة عن التقاليد الدستورية، والالتزامات الدوليّة المشتركة بين الدول الأعضاء، والمعاهدة بشأن دول الإتحاد الأوروبي، والإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمواثيق التي يتبناها المجتمع والمجلس الأوروبي<sup>(1)</sup>.

وسعت دول الإتحاد الأوروبي لاحتواء المشاكل السياسيّة والأمنية التي تفجّرت في السنوات الأخيرة واستدعت تدخلاً في معظم دول العالم، وخاصّة الدول الإفريقية، ولكنّه كان تدخلاً ضئيلاً لا يتناسب وحجم المشكلات التي خلفتها مرحلة التحوّل من عصر الحرب الباردة إلى المرحلة الجديدة.

---

(1) إعلان ميثاق الحقوق الأساسيّة للاتحاد الأوروبي بدأ العمل به في كانون الأول/ديسمبر من العام 2000.

## ثانياً: تصريح مونرو حول التدخل الأوروبي في القارة الأمريكية

لو رجعنا إلى الحقبة التاريخية السابقة، عندما كانت أوروبا تسيطر على دول العالم، ومنها القارة الأمريكية، لرأينا كيف كانت ردود فعلها إزاء تصريح «مونرو»<sup>(1)</sup>، الذي حذّر الدول الأوروبية من التدخل في الشأن الأمريكي وردود الفعل كانت مختلفة من قبل الدول الأوروبية، فبعضها كان يعترض على التصريح، بينما أبدى البعض الآخر حذراً شديداً إزاءه.

### 1 - فكيف كان موقف الدول غير المعارضة؟

لقد اعتبرت هذه الدول أن هذا التصريح لا يُعدّ قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي، بل إنه تطبيق لمبدأ عدم التدخل الذي سبق أن نادت به الدول الأوروبية.

ومن أجل ذلك، لم يلقَ التصريح معارضة من طرف دول أوروبا، خاصة وأن بريطانيا قد أعلنت على لسان وزير خارجيتها في حينه، تأييدها لمبدأ عدم التدخل قبل صدور التصريح. أمّا فرنسا، فقد كانت تعارض كل تدخل مسلّح من طرف الدول الأوروبية لإعادة المستعمرات الإسبانية. وكان تأييدها لمبدأ عدم التدخل سابقاً لإعلان «مونرو»<sup>(2)</sup>.

### 2 - وكيف كان موقف الدول المعارضة؟

وقفت فئة من الدول موقفاً معارضاً لتصريح «مونرو»، خاصة

---

(1) تصريح «مونرو» «إنّ كل محاولة من الدول الأوروبية لفرض نظمها السياسية على أي جزء من أجزاء القارة الأمريكية يعتبر خطراً على أمن وسلام الولايات المتحدة، ولذا لن نسمح بمثل هذا التدخل». وقد أطلقه الرئيس الأميركي جيمس مونرو سنة 1823، ونص على عدم جواز تدخل أوروبا في شؤون القارة الأمريكية شمالها وجنوبها، أي انه اعتبر كل القارة الأمريكية منطقة مغلقة للإدارة الأمريكية تتصرف بها دون أي تدخل من الأوروبيين.

(2) د. فائز انجك، محاضرات في المجتمع الدولي المعاصر. جامعة القاهرة، القاهرة، مصر،

سنة 1999.

روسيا التي كانت سياستها تقوم على التوسّع. أمّا بروسيا، والنمسا، وإسبانيا، فإنها بقيت متعلّقة بسياسة التدخّل لمواجهة انتشار الأفكار الليبرالية والحركات الثورية.

واعتبرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّ هذا المبدأ هو بمثابة دستور لها ولسياستها، وحاولت إقناع مجموعة من الدّول الأوروبية تطبيق ذلك المبدأ، ولكنها واجهت صعوبات عديدة بسبب تجاهل بعض الدّول الأوروبية نداءها، فلم تستطع تطبيق المبدأ بالقوّة عندما قامت بريطانيا بالإستيلاء على جزر «فوكلاند» في أمريكا الجنوبية، وعندما خاضت فرنسا صراعاً مع الأرجنتين حول منطقة «لايلاتا»، وعندما قامت فرنسا بحملتها على المكسيك العام 1861<sup>(1)</sup>.

وحاولت الدّول الأوروبية وضع معيار للتفرقة بين التدخّلات المشروعة وغير المشروعة، وذلك على الشكل الآتي:

أ - التدخّل المشروع: في هذه الحالة تمتنع هذه الدّول عن مقاومة التدخّل. وتكون التدخّلات مشروعة في حالة قيام إحدى الدّول بانتهاك مبادئ القانون الدّولي (كالتعسف في استعمال الحق، أو انتهاك حياة، وأموال الأجانب).

ب - التدخّل غير المشروع: عندما تكون بعض التدخّلات الأوروبية غير مشروعة، فإنها تجد معارضة شديدة من طرف الولايات المتّحدة، مثل التدخّل الفرنسي في المكسيك خلال حملتها التي دامت ست سنوات (من 1861 إلى 1867).

ومع مرور الوقت أصبحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تُجبر دول أوروبا على الكفّ عن التدخّل في شؤون الدّول الأخرى. وهي استخدمت المبدأ لتدّعي لنفسها حقّ الوصاية على شؤون القارة الأمريكيّة خاصّة. وقد أصبحت تمارس سياسة التدخّل في شؤون دول القارة الأمريكيّة خاصّة عندما تأكّدت من أنّ الدّول الأوروبية قد كفّت عن تدخلاتها في

---

(1) د. بوكرا ادريس، مبدأ عدم التدخّل في القانون الدّولي المعاصر. مصدر سبق ذكره، ص38.



القارة الأمريكية بسبب انشغالاتها الجديدة في قارتي آسيا وإفريقيا.

وعند إطلاعنا على موقف دول الإتحاد الأوروبي من هذه المسألة نجد أنه، على الرغم من وجود الدول القوية التي تفننت في تأويل مبادئ القانون الدولي وقواعده (بما فيها مبدأ عدم التدخل)، بالطريقة التي تتماشى مع مصالحها القومية واستراتيجياتها الكبرى، لا بد من القول إن التدخل هو تعرض دولة أو منظمة لشؤون دولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بل يكون الغرض منه تقييد حريتها أو الإعتداء على سيادتها واستقلالها<sup>(1)</sup>. ولكون مبدأ عدم التدخل كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، يحمل في طياته طابعاً سياسياً نظراً لعدم اقترانه بأحكام القانون الدولي، وبالتالي فإن تطبيقه أمرٌ صعب لأن تحديد شرعية أو عدم شرعية التدخل تقوم على الإرادة السياسية للدولة<sup>(2)</sup>. ويبدو أن المسار الممارس في حقل العلاقات الدولية بين دول أوروبا منذ تأسيس الأمم المتحدة اعترافاً مدّ وجزر تراوح ما بين الالتزام بهذا المبدأ من جهة، أو انتهاكه من جهة ثانية. وأن التدخلات قد تضاغت بشكلٍ يوحى بتراجع أو زوال المبدأ، وينذر بظهور شكل جديد للتدخل.

وهذا ما جعل معظم دول الإتحاد الأوروبي تقوم بخروقات سافرة للعديد من المبادئ من خلال إقدام بعضها على إعطاء تفسيرات منحرفة لهذا الميثاق. ونشير إلى أن ظروف الحرب الباردة أسهمت إلى حدٍ كبير في تعطيل مقتضيات القانون الدولي تجاه العديد من المنازعات بشكلٍ ظلت معه الأمم المتحدة عاجزة عن التعامل مع مختلف المشاكل الخطيرة التي كان من المفروض أن تعالجها بناءً على مقتضيات ميثاقها<sup>(3)</sup>، وخصوصاً بناءً على نص الفقرة السابعة في المادة الثانية التي تشير صراحة إلى

---

(1) د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي. الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص147.

(2) د. إحسان عبد الجبار. مصدر سابق ذكره، ص195.

(3) راجع دراسة د. أحمد الرشيد، الإتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام. في المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (25)، القاهرة، 1999، ص25.

عدم جواز التدخّل في الشؤون التي تعدّ من صميم السلطان الداخلي للدّول. والملاحظة أن دول الإتحاد الأوروبي لا تستبعد أبداً استعمال القوة، بل تعتمد إلى أشكال أخرى، مثل الضغط الذي يمس بشخصية الدّولة أو بأحد عناصرها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.

### **ثالثاً: ما هي أهم التدخّلات التي مارستها دول الإتحاد الأوروبي؟**

1 - تدخّل الدّول الإتحاد الأوروبي، وخاصّة فرنسا، في العديد من الدّول الإفريقية بإرسال قوّات عسكرية لحفظ السلام والأمن كما حصل في ليبيريا سنة 1990.

2 - وهناك مجموعة من التدخّلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا نذكر منها:

أ - في العام 2002 (عملية «Licorne») إرسال قوّات حفظ السلام إلى ساحل العاج، إثر تمرد مسلّح هدّد سلطة الرئيس لوران غباغبو.

ب - في العام 2003، عملية أوروبية باسم «Artemis» في شرق الكونغو الديمقراطية.

ج - في العام 2004، تدمير طائرات لجيش ساحل العاج بعد تفجيرات مدينة بواكي التي راح ضحيتها 9 من جنود قوات (ليكورن)، وإصابة 35 آخرين.

د - في العام 2006، دعم الجيش التشادي ضدّ المتمردين. وقد أطلقت القوّات الجوية الفرنسية طلقات تحذيرية على طابور للمتمردين على بعد 250 كيلومتراً من نجامينا.

هـ - التدخّل الفرنسي في شهر آذار من العام 2011 في ساحل العاج، لفرض الرئيس الفائز في الإنتخابات الأخيرة (حسن وتارا)، والقاء القبض على الرئيس السابق غباغبو وإبعاده عن القصر الرئاسي.

3 - تدخل دول الإتحاد الأوروبي في شؤون الدول الإفريقية بسبب العلاقات الخاصة بين بعض دولها بالدول الأوروبية لكونها كانت مستعمرات، ومحميات قديمة تابعة للأخيرة؛ مثل: المغرب، وموريتانيا، والجزائر، والسنغال، ومالي، وغيرها من الدول الإفريقية. وقد دخلت هذه البلدان دائرة الاهتمام الأوروبي في إطار الإستجابة الأوروبية لتحديات ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

4 - التدخل في البوسنة والهرسك، تعتبر منطقة البلقان إحدى المناطق التي تتميز بالتداخل العرقي، والديني، الأكثر اضطراباً في العالم بسبب التصادم المستمر بين الفئات العرقية والدينية المختلفة، التي تولدت عنها صراعات عديدة قديمة العهد، فكثر المذابح، والإعتداءات الوحشية ضد المسلمين من قبل الصرب. وتحرك مجلس الأمن وأصدر العديد من القرارات لتقديم المساعدات إلى الضحايا، ومنها القرار 721 لعام 1991 الذي أعرب فيه عن شجبه القتال الضاري بين الأطراف المتصارعة في البوسنة والهرسك، وفرض حظرًا على تصدير الأسلحة إلى أطراف الصراع. وعلى إثر هذه المآسي الإنسانية التي ترتبت على الصراع في البوسنة والهرسك، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات لمواجهة المشكلة (وصلت إلى 55 قراراً من سنة 1991 إلى سنة 1994) إضافة إلى العديد من البيانات الرئاسية التي ألقاها رئيس المجلس.

وفوض مجلس الأمن سنة 1993 عدداً من الدول لاتخاذ الإجراءات الضرورية باستخدام القوة الجوية لحماية الأماكن الآمنة التي حددها المجلس للمسلمين. وبناءً على ذلك، بدأت القوات الجوية التابعة للناتو بإجراء طلعات جوية فوق البوسنة والهرسك بهدف منع الطيران الصربي من التحليق فوق هذه المناطق الآمنة. إلا أن هذه الطلعات لم تكن كافية لوقف اعتداءات الصرب على الرغم من قيام طائرات الناتو بإسقاط بعض القنابل على مواقع الصرب حول ساراييفو للحد من العمليات العسكرية.

وباعتبار يوغوسلافيا إحدى الدول التي تقع في أوروبا، فقد بدأ

الإهتمام بالموقف في البوسنة والهرسك منذ بدأ القتال. وحاول المجتمع الأوروبي جمع أطرافه وعقد مؤتمر إقليمي، ولكن المحاولة فشلت بسبب تعنت الصرب. وبعد التدخل الدولي من طرف الأمم المتحدة، شاركت الدول الأوروبية عن طريق إرسال ممثلها للعمل مع الأمم المتحدة، والتنسيق بين المواقف الإقليمية الأوروبية ومواقف الأمم المتحدة التي كانت في مجملها لا تخرج عن موقف الأوروبيين. إلا أن هذه الجهود تجاه الصراع في البوسنة والهرسك كانت محل شك من قبل البعض على اعتبار أنها تشكّل انحيازاً ضد المسلمين، ذلك أن إعلان استقلال كرواتيا في سنة 1991، لقي تأييداً من الدول الأوروبية، في حين لم يلق إعلان استقلال البوسنة وفي السنة ذاتها الدعم الأوروبي. ويرجع أنصار هذا الاتجاه ذلك إلى أن أغلبية سكانها من المسلمين، وأن الغرب لا يقبل بقيام دولة إسلامية في أوروبا.

5 - تدخل دول الإتحاد الاوروبي في كوسوفو: بعد انتهاء الصراع في البوسنة والهرسك الذي استمر لمدة خمس سنوات تقريباً وحدثت خلاله انتهاكات إنسانية خطيرة، بدأت ماساة كوسوفو بسبب الصراعات العرقية بين الألبان الذين يشكلون أغلبية السكان والصرب، وانتهاج الصرب سياسة مُجحفة ظالمة من شأنها إهدار حقوق الألبان. والانتهاكات الإنسانية الخطيرة التي ارتكبتها القوّات والميليشيات الصربية أرغمت الآلاف من ألبان كوسوفو على الهروب واللجوء إلى الدول المجاورة، كمقدونيا وألبانيا. وخلال هذه المآسي الإنسانية، حاولت المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون التدخل لوقفها، ولكن بفراد رفضت هذه المساعي، ممّا دفع مجلس الأمن إلى الإجتماع وإصدار القرار رقم (1160) في 31 اذار 1998 والذي يؤكّد الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومجموعة الإتصال الدولية من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة. ودان المجلس الأعمال العدائية والإرهاب الصربي الذي يُمارَس ضدّ المدنيين الأبرياء. وأصدر المجلس قراراً آخر رقم (1199) في أيلول 1998 وأكد فيه حقّ اللاجئين في العودة إلى منازلهم، واعتبر أن تدهور الموقف في كوسوفو يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في منطقة البلقان.



## المبحث الرابع: ميثاق منظمة الدول الأمريكية

كيف نشأت منظمة الدول الأمريكية؟ وما هي أغراضها وأهدافها؟ وما موقفها من مبدأ عدم التدخل؟ وما هي أهم تدخلاتها في شؤون أعضائها؟

### أولاً: تأسيس الاتحاد

بعد انحسار النفوذ الأجنبي البريطاني، والإسباني، والفرنسي، عن القارة الأمريكية، وحصول معظم المستعمرات الأمريكية على الإستقلال في القرن التاسع عشر، شعرت بعض الدول الأمريكية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة إقامة منظمة إقليمية تجمعها<sup>(1)</sup>.

وقد عُقد العديد من الاجتماعات بين الدول الأمريكية التي تمخّضت في النهاية عن تأسيس منظمة الدول الأمريكية في العام 1948، وضمّ (35) دولة من دول القارة الأمريكية إلى عضويتها. وهي منظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة تسعى لتأمين دفاع ذاتي، جماعي، وتعاون إقليمي، وتسوية سلمية للخلافات. ويُورد ميثاق المنظمة المبادئ المرشدة للجماعة التي تتضمن أهمية احترام القانون الدولي، والعدالة الاجتماعية، والتعاون الإقتصادي، والمساواة بين جميع الشعوب. وينصّ الميثاق أيضاً على أنّ أيّ عدوان على أيّ بلد ينتمي إلى منظمة الدول الأمريكية يُعتبر عدواناً على جميع هذه البلدان.

وتمارس المنظمة مهامها من خلال عدة هيئات، أهمها:

1- الجمعية العامة، وتُسمّى في الميثاق: المؤتمر الأمريكي. وهي الهيئة العليا للمنظمة. وتتكوّن من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء. ويكون لكلّ دولة صوت واحد. وتُعقد الجمعية في دورة عادية مرة في السنة. وهي التي تحدّد السياسة العامة

---

(1) راجع: الفصل المكرس للحديث عن المنظمات الإقليمية في القارة الأمريكية، في كتاب: التنظيم الدولي، للدكتور محمد المجذوب. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثامنة، بيروت 2006، ص 487 وما بعدها.

للمنظمة ومدى نشاطها، وتتنظر في المسائل التي تهم الأعضاء وتنظم وظائف الفروع الأخرى وتعين اختصاصاتها.

2- المجلس الدائم الذي يسهر على الحفاظ على العلاقات الودية بين الدول الأعضاء، وعلى مساعدتها بشكل فعال على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية. وواشنطن هي مقر المجلس.

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي. وهو مكلف بتنظيم التعاون والتنمية بين الدول الأعضاء. وتساعد اللجنة الأمريكية للاتحاد من أجل التقدم.

4- المجلس الأمريكي للتربية والعلوم والثقافة.

5- اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تقوم بدور مهم في نطاق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

6- الأمانة العامة. ومقرها في واشنطن. والأمين العام ينتخبه مجلس المنظمة لمدة خمس سنوات.

وميثاق بوغوتا الذي أنشأ المنظمة، يحتوي في قسمه الأخير على أحكام عامة توضح علاقة هذا الميثاق بميثاق الأمم المتحدة، والحقوق التي تتمتع بها المنظمة الأمريكية في إقليم كل عضو، وإجراءات التصديق على الميثاق، وموعد تنفيذه وكيفية تعديله، وما شابه ذلك.

وبعد التجربة والممارسة لاحظ أعضاء المنظمة أن ميثاق بوغوتا يحتاج إلى تعديل، فسارعوا إلى تعديله بإصدار بروتوكول (بوينس ايرس) في العام 1967. وفي العام 1985، حصل تعديل ثانٍ للميثاق من خلال توقيع بروتوكول قرطاجنة (كولومبيا). ومنح هذا التعديل الأمين العام للمنظمة صلاحيات سياسية واسعة، وسمح لكل دولة طرف في نزاع باللجوء إلى المجلس الدائم.

وتضم المنظمة حالياً (35) دولة إلى جانب (30) دولة أو منظمة تتمتع بصفة مراقب دائم، من بينها الاتحاد الأوروبي. ويحق لكل دولة أمريكية وعضو في الأمم المتحدة أن تكون عضواً في المنظمة الأمريكية. وعلى هذا الأساس أصبحت كندا عضواً أصيلاً في العام 1990.

## ثانياً، الأغراض والأهداف الأساسية التي تقوم عليها منظمة الدول الأمريكية

### أ - الأغراض الأساسية للمنظمة

- 1- تقوية السلام والأمن في القارة.
- 2- تشجيع وتعزيز النظام الديمقراطي النيابي.
- 3- ضمان التسوية السلمية للنزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- 4- توفير العمل المشترك من جانب تلك الدول في حالة العدوان.
- 5- السعي من أجل حلّ المشكلات السياسية، والقضائية، والإقتصادية التي قد تنشأ فيما بينها.
- 6- تشجيع التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية.
- 7- استئصال الفقر الشديد الذي يشكّل عقبة أمام التنمية الديمقراطية الكاملة.

### ب - أهداف المنظمة

- 1- إحترام سيادة الدول الأعضاء، وتعهّد كلّ دولة بتنفيذ إلتزاماتها الدولية.
- 2- مراعاة مبدأ حسن النية وإعتباره الأساس في تبادل العلاقات الدولية.
- 3- قيام النظم السياسية في الدول الأعضاء على أساس التطبيق الفعلي للنظام الديمقراطي النيابي.
- 4- فضّ المنازعات الأمريكية بالطرق السلمية وإدانة الحروب والعدوان.
- 5- اعتبار كلّ اعتداء خارجي على أية دولة أمريكية اعتداءً على جميع الدول الأعضاء.
- 6- التعاون الإقتصادي بين الدول الأمريكية.

7- الإعتراف بأنّ السلام الدائم يرتبط بالعدالة الإجتماعية وضرورة توجيه ثقافة الشعوب نحو العدالة والحرية والسلام.

8- احترام الإنسان وحقوقه الأساسيّة دون تمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو العقيدة.

### ثالثاً: دول الإتحاد الأمريكي ومبدأ عدم التدخّل

ساهم الإتحاد في تطوير مبدأ عدم التدخّل وتأكيدّه في العلاقات الدوليّة، وذلك بسبب تعرّض بعض دوله لسياسة التدخّل من قبل بعض الدّول الأوروبية ودول أمريكا الشماليّة، وهذا ما دفع الإتحاد إلى إعلان هذا المبدأ تأكيداً لسيادة الدولة، والحفاظ على وحدتها الإقليميّة. وكان ذلك ردة فعل ضدّ ضغوط الدّول العظمى وتدخلاتها المستمرة في شؤون الدّول الأمريكيّة<sup>(1)</sup>.

وفي مؤتمر الدّول الأمريكيّة الذي عُقد في «مونتيديو» صدّقت الدّول الأمريكيّة على اتفاقية (26 ديسمبر 1933) والتي تتعلق بحقوق وواجبات الدّول، وتنصّ مادتها الثامنة على أنّه «لا يحق لأية حكومة التدخّل في الشؤون الداخليّة والخارجيّة لأية دولة أخرى».

وكذلك في مؤتمر الدّول الأمريكيّة الذي عُقد في «بيونس أيرس» لسنة 1936 حول مسائل الحفاظ على السلم، فقد تمّ إبرام بروتوكول إضافي حول عدم التدخّل يتضمّن عدم شرعية التدخّل من طرف أية دولة في الشؤون الداخليّة والخارجيّة لأية دولة أخرى.

وأشير إلى مبدأ عدم التدخّل في ميثاق منظمة الإتحاد الأمريكي على أثر المؤتمر الذي عُقد في «بوغاتا» العام 1948، حيث صدّق المشاركون على النظام الأساسي لمنظمة الدّول الأمريكيّة. وقد تبنى الميثاق نصّاً أساسياً يتعلّق بواجب الإمتناع عن التدخّل في الشؤون الداخليّة (المادّة

---

(1) المادّة 15 من الميثاق تنصّ على أنه لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدّول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء في الشؤون الداخليّة أو الخارجية بدولة أخرى.



وقد تمّ تثبيت بعض الحقوق في الميثاق، مثل:

- 1- حقّ الدفاع عن وحدة الدولة واستقلالها.
- 2- ضمان أمن الدولة وازدهارها.
- 3- حرية إصدار القوانين التي تهم الدولة.
- 4- تحديد اختصاصاتها وصلاحيّة محاكمها.

ومن ذلك، نرى أنّ معظم دول الإتحاد الأمريكي قد عزّزت مضمون عدم التدخّل، وساهمت في تطويره، وطرحته من أجل الدفاع عن سيادة الدّول، ومنع أيّ تدخّل أجنبي في شؤون دول القارة الأمريكيّة، والتزامها بذلك المبدأ. والإلتزامات والإجراءات المتخذة للحفاظ على السلم والأمن في القارة الأمريكيّة تتفق والإتفاقات المطبّقة بين دول العالم، ولا تعدّ انتهاكاً للمبادئ الواردة في المادتين (15) و (16) من الميثاق<sup>(2)</sup>.

### رابعاً: أمريكا وتدخلاتها في شؤون الدّول الأمريكيّة

جاء مبدأ مونرو ليؤكد حرص الولايات المتّحدة على التصديّ لمحاولات الدّول الأوروبيّة الكبرى (وخاصة بريطانيا وفرنسا) التدخّل في نصف الكرة الغربيّة، أو لمحاولات فرض نُظم سياسيّة معيّنة على الجمهوريات الجديدة في أمريكا اللاتينية بعد استقلالها عن الإستعمار الإسباني والبرتغالي.

الغريب في الأمر، إنّ مبدأ مونرو، عكس في مضمونه أمرين متناقضين، هما: إستقلال الجمهوريات اللاتينية الجديدة من ناحية،

---

(1) تنص المادة 16 من الميثاق على «أنه لا يحق لأية دولة أن تستعمل أو تشجع على استعمال إجراءات الإكراه ذات الطابع الإقتصادي والسياسي لفرض إرادة دولة على سيادة دولة أخرى أو للحصول منها على بعض المزايا».

(2) د. بوكرا ادريس، مبدأ عدم التدخّل في القانون الدولي المعاصر. مصدر سبق ذكره، ص320.

والإعلان عن نوع من الحماية الأمريكية عليها من ناحية أخرى.

هذا التناقض سرعان ما عبّر عن نفسه مع تحوّل مضمون مبدأ مونرو من الطابع السلبي إلى الطابع الإيجابي حين انتقلت الولايات المتحدة، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من محاولة الحدّ من التدخّل الأوروبي إلى التدخّل لحماية المصالح الأمريكية في الشطر الجنوبي من نصف الكرة الغربية.

ويرجع تاريخ التدخّل الأمريكي في القارة إلى حلف الـريو الذي وُقعت معاهدته في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل في العام 1947، وهو أقدم حلف عسكري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. والدّول الأعضاء في حلف الـريو، هي عملياً الدّول الأعضاء في منظمة الدّول الأمريكية ذاتها.

واتّفقت الدّول الأعضاء في حلف الـريو، بموجب المادة الأولى من معاهدة الـريو على اعتبار أيّ هجوم مسلّح ترتكبه دولة ضدّ أي دولة أمريكية هجوماً على الدّول الأمريكية كلّها. ولهذا تعاهدت على أن تتساعد لصدّ هذا الهجوم، ممارسةً منها لحق الدفاع المشروع الفردي والجماعي الذي أقرته المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة. ونصّت المادة الأولى المذكورة على أنّه إذا تعرضت دولة أو دول لهجوم مباشر، يمكنها، إلى أن تتخذ هيئة التشاور في النظام الأمريكي (Organ of Consultation of the American System) ما يلزم من إجراءات، أن تقرّر التدابير الفورية التي يمكن أن تتخذها وفاءً منها لالتزاماتها، وانطلاقاً من مبدأ التضامن القاري. وهذا ما برّر إطلاق يد دولة كالولايات المتحدة للتحرك الإنفرادي.

والفقرة الثالثة من المادة الأولى، تبرّر التدخّل، سواء أكان الهجوم المسلح الذي تعرّضت له الدّولة الضحية قد وقع من خارجها أم من داخلها. وفي هذا النصّ سماح للدّولة الأقوى بالتدخّل في الشؤون الداخلية للدّولة الأضعف بحجّة حمايتها.

والفقرة الرابعة من المادة الأولى، توجب وقف تدابير الدفاع المشروع

بمجرد أن يمارس مجلس أمن الأمم المتحدة صلاحياته في حفظ السلام والأمن الدوليين بموجب أحكام الميثاق. لكن الذي يعلم صعوبة قيام مجلس الأمن بمهامه في ضوء المُعطيات الدوليّة القانونية، والسياسية، يُدرك مدى هلامية هذا القيد.

أمّا المادّة السادسة من معاهدة الـريو، فتتناول حالة تعرّض إقليم، أو سيادة، أو استقلال، أيّ من الدّول الأمريكيّة للخطر بسبب عدوان لا يصل إلى حدّ الهجوم المسلّح، أو بسبب نزاع من خارج القارة أو داخلها، أو بسبب واقعة، أو حالة يمكن أن تهدد السلام في أمريكا. وفي مثل هذه الحالة، تجتمع هيئة التشاور فوراً للإتّفاق على التدابير الواجبة الإلتّباع لمساعدة الدّول المُعتدى عليها، أو التدابير اللازمة للدفاع عن الأمن والسلام في القارة برمتها.

وبموجب المادّة (8) من معاهدة الـريو، تشمل هذه التدابير: استدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وقطع العلاقات القنصلية، والقطع الكلّي أو الجزئي للصّلات الإقتصاديّة، والمواصلات البريّة، والبحريّة، والجويّة، واللاسلكيّة، والهاتفية، وأخيراً استخدام القوّة المسلّحة.

وتُعَدّ المادّة التاسعة من المعاهدة، نموذجاً يستحق الإنباه إليه في تحديدها أعمال العدوان. فهي تنصّ على أنه، إضافة إلى ما يمكن لهيئة التشاور اعتباره كذلك، تعدّ الأفعال الآتية عدواناً:

أ - الهجوم المسلّح غير المسبوق باستفزاز من قبل دولة على إقليم دولة أخرى، أو على شعبها، أو على قوّاتها البريّة، والبحريّة، والجويّة.

ب - الغزو من قبل القوّات المسلّحة لإقليم دولة أمريكية، بما في ذلك عبور الحدود المُعترف بها بمعاهدة أو قرار قضائي أو حكم تحكيمي، أو - في حال عدم وجود مثل هذه الحدود المُعترف بها - الغزو الذي يمسّ إقليماً خاضعاً لسيادة دولة أخرى.

ولقد أعربت بعض الدّول الأمريكيّة، أثناء إجتماع مجلس المنظمة

العام 1965، عن قلقها من التدخل الأمريكي في شؤونها وطالبت بإنشاء منظمة أمريكية لا تكون أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

والولايات المتحدة الأمريكية انفردت في إتخاذ إجراءات التدخل اللازم عبر فرض عقوبات إنفرادية ذات طابع سياسي، اواقتصادي، أو عسكري، وعبر تأويلات متعددة للقانون الدولي خارج نظام الأمم المتحدة إبان الحرب الباردة، أو عبر اللجوء إلى عمليات عسكرية مباشرة تتناقض مع أهداف الأمم المتحدة.

واعتادت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عدة عقود على انتهاج سبل الزجز والعقوبات بشتى مظاهرها وأنواعها في مواجهة الأنظمة التي تعتبرها معادية أو خارجة عن طاعتها، بعد تصنيفها ضمن قائمة الدول المارقة، أو الديكتاتورية، أو ضمن محور الشر<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت هذه الدولة قد اكتفت، في ظل اشتداد الحرب الباردة، بفرض عقوبات أحادية على بعض الدول مثلما حدث بالنسبة لكوبا، فإنها عززت هذه الوسيلة وطوّرتها، ووسّعت من مجالها، بإضافة تقنية العقوبات الدولية الجماعية إليها، بعد أن أتاح لها انهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة فرصة التدخل في شؤون الدول الأخرى. فقد وجّهت ضربات عسكرية تأديبية للدول، كما فعلت مع ليبيا في منتصف الثمانينيات، ومع السودان وأفغانستان في أواخر التسعينات<sup>(3)</sup>.

وكانت الثورة الكوبية نقطة تحوّل هامة في السياسة الأمريكية، فقد تبّنت هافانا النظام الماركسي اللينيني سنة 1961، بعد أن كانت كوبا تُعدّ، منذ أواخر القرن التاسع عشر، أنموذجاً حياً للتبعية الأمريكية؛ ولهذا، سارعت واشنطن إلى التدخل ضدّ كوبا. واتّخذ تدخلها صوراً شتى، ابتداءً من طردها من منظمة الدول الأمريكية في فبراير 1962

---

(1) David Wainhouse. International paese observation. London. 1969. p132.

(2) أ. إسماعيل مقلد صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية. الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص190.

(3) G. Zorgbibe. Les relations Internationales. P. u. F. Paris. 1975. p. 75.



تمهيداً لعزلها سياسياً، وحصارها اقتصادياً، وحتى محاولة غزوها بقوة السلاح خلال ما عُرف بعملية خليج الخنازير سنة 1961، وكادت في العام 1962 أن تصطدم بالإتحاد السوفياتي أثناء أزمة الصواريخ.

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في نيكاراغوا في العام 1986، وحاولت إيجاد مبرر قانوني لتدخلها؛ ودانت محكمة العدل الدولية، في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا، هذا التدخل ورفضت إدعاءات الولايات المتحدة بأن تدخلها كان من أجل إلزام نيكاراغوا بتنفيذ التزاماتها الداخلية التي تعهدت بها أمام منظمة الدول الأمريكية، وهي تتعلق باحترام حقوق الإنسان، وإقامة نظام ديمقراطي، وكل هذه المسائل داخلية تدخل في صميم سيادة نيكاراغوا، وليس للولايات المتحدة أي حق في التدخل لأن ذلك يخرق قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ احترام سيادة الدول الأخرى، ويشكل خرقاً لمبدأ عدم التدخل<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى تدخلها المستمر في فنزويلا بعد وصول الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز إلى رئاسة الجمهورية في العام 1998 وتبنيه أيديولوجية مناهضة لأمريكا، وقيامه بإصلاحات اقتصادية هامة من أبرزها توزيع الأراضي على الفقراء بعد أن كانت في أيدي زمرة قليلة من المواطنين.

وأثمرت هذه السياسات شعبية كبيرة، وميولاً واضحاً، لدى أبناء القارة اللاتينية نحو التيار اليساري الذي نجح أيضاً في الوصول إلى سدة الحكم في بوليفيا، والإكوادور، والبيرو، وشيلي، وأخيراً اقترب اليساريون من الوصول إلى كرسي الحكم في المكسيك.

---

(1) على إبراهيم: الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 416 - 417.



## الباب الثاني

### الاستثناءات من مبدأ عدم التدخل

وضع القانون الدولي عدداً من الاستثناءات لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، لأن هذا المبدأ، وكما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، يحمل بين طياته طابعاً سياسياً نظراً لعدم اقترانه بأحكام القانون الدولي، وبالتالي فإن تطبيقه أمرٌ صعب، ولا سيما بعد التطور الذي طرأ على العلاقات الدولية، وتنوع التدخلات الدولية، فالتدخلات لم تعد محصورة بين الدول الكبرى، أو الأقطاب، التي كانت تهيمن على العالم، وإنما شملت العديد من الدول بغض النظر عن حجمها، وموقعها، وتأثيرها في السياسة الدولية. وعليه، فيجب أن لا يسمح تفعيل المبدأ إلا في الأحوال الاستثنائية، بسبب الضرورة القصوى، وبشروط وضمانات دولية. وقد يستلزم الأمر عملاً ودعمًا دولياً، لأنه يمثل خروجاً على مبدأ سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

لقد نصّت المادة (2/7) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.... وهذا النص يشير رفض فكرة التدخل الخارجي في شؤون دولة ما، فكثيراً ما ينطوي هذا المبدأ على جانب انساني. ويمكننا أن نجد سنداً قانونياً لهذا التدخل في أحكام اتفاقية جنيف الرابعة العام 1949، بشأن معاملة المدنيين أثناء النزاع المسلح أو تحت الاحتلال. والتدخل قد يكون بناءً على طلب الدولة أو ضد إرادتها؛ ففي الحالة الأولى، يُعتبر مشروعاً، أمّا في الحالة الثانية،

فيُعتبر عملاً عدوانياً، وكذلك التدخّل الذي يحصل من أجل دعم طرف ضدّ آخر، وخاصةً في الحرب الأهلية التي تحصل في بعض الدّول<sup>(1)</sup>. ولكن هناك بعض الإستثناءات التي تجيز ذلك التدخّل، منها حفظ الأمن الجماعي، والدفاع المشروع، والتدخّل للدفاع عن الإنسانية.

ويجب أن تكون هذه الاستثناءات في حدود ضيقة ووفق الآليات التي تقرها الأمم المتحدة وليس وفق أهواء ورغبات بعض الدّول وما تحدده مصالحها.

---

(1) د. علي إبراهيم، الحقوق والواجبات الدوليّة في عالم متغير. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص480.



## الفصل الأول

### حدود التدخل وأنواعه في القانون الدولي العام

لقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية منه على عدم جواز التدخل في شؤون الدول في القضايا التي تُعدّ من صميم السلطان الداخلي لها. وقد تمّ تضمين هذا النص في مختلف مواثيق المنظّمات الدوليّة والإقليميّة. وهو يشير إلى حظر كلّ الأعمال تقوم بها جهات أجنبية بشأن قضايا ومواضيع تدخل ضمن الاختصاص الداخلي لدولة أخرى ذات سيادة، وعلى رأسها التدخل العسكري، علماً أنّ مبدأ عدم التدخل لا يستبعد فقط استعمال القوة، وإنّما يمتدّ إلى كلّ شكل من أشكال التدخل الذي يمسّ بشؤون الدولة أو بأحد عناصرها السياسيّة، أو الإقتصاديّة، أو الثقافيّة.

إن عدم التدخل قد استثنى من ذلك، بموجب الفصل السابع، ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم، أو إخلال به، أو ما كان قد وقع عملاً من أعمال العدوان، أن يدعو الأطراف المتنازعة للأخذ بما يراه ضرورياً من تدابير مؤقتة. أما إذا رأى مجلس الأمن إن التدابير المؤقتة، والمنصوص عليها في المادة (14) لا تفي بالغرض، جاز له استخدام القوة العسكرية لما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين.

سيما أنّ مجلس الأمن، ينهض بالمهام المكلف به بموجب أحكام الميثاق لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وفق ما ورد في المادة (24) من الميثاق، ويقوم بإصدار قرارات في هذا الخصوص، فيصدد سلطة مجلس

الأمن في تقرير ما إذا كان قد وقع، يُعدُّ تهديداً للسلم أو إخلالاً به، أو إنَّه من أعمال العدوان.

نجد أنَّ نص المادة ( 39 ) من الميثاق، وهي المدخل الى مواد الفصل السابع، تفيد بأنَّ سلطات المجلس بشأن حماية السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، يُعدُّ من أهم وأخطر السلطات أو الاختصاصات التي يتمتع بها لتحقيق هذه الغاية، بالنظر إلى سعة السلطات التقديرية هذه، وطبيعة الإجراءات المنبثقة عنها. فالمجلس هو الذي يقرر أنَّ نزاعاً أو عملاً دولياً ما يُعدُّ تهديداً للسلم العالمي أو انتهاكاً له بالفعل، أو إنَّه يُعدُّ من قبيل الأعمال العدوانية المحرَّمة في القانون الدولي حتى في ظل تعريف العدوان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974. هذا بالطبع إذا ما فشلت الإجراءات الصادرة عن المجلس طبقاً للفصل السادس في إنهاء وحسم مثل هذه المنازعات أو المواقف الدولية المتأزمة التي يهدد استمرارها السلم والأمن الدوليين.

فعموم نص المادة ( 39 ) وخلوّها من أي تقييد أو رقابة، أعطى للمجلس سلطات واسعة في تقرير وتقدير هذه المسائل، ويرجع إليه الفصل بوجود أو عدم وجود تهديد للسلم العالمي أو إخلالاً به أو وقوع عمل عدواني. وإذا قرَّر المجلس تكييف النزاع أو الموقف على هذا النحو، فله أنَّ يقدم توصياته أو يقرر ما يجب اتّخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ( 40 ) و ( 41 ) من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما. وله أنَّ يدعو الأطراف المتنازعة إلى الأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة لا تخلُّ بحقوقهم ومطالبهم أو بمراكزهم، وعليه، أنَّ يضع في حسابه امتناعه عن الأخذ بهذه التدابير.

ونظراً إلى تعدُّد هذه التدابير واتّساع أنواعها، فإنَّ مجلس الأمن يملك سلطة تقديرية واسعة في تقدير وتحديد طبيعتها، ومدى ملاءمتها للنزاع المعروض أمامه بالشكل الذي لا يؤدي إلى تدهور الموقف بين أطرافه.

وهذه التدابير المؤقتة، هي تدابير تحفظية تهدف الى منع تفاقم الخلاف أو النزاع بين الأطراف المعنية واتّساع دائرته. ولذلك، فإنَّ اتّخاذها من قبل المجلس أو الدعوة للأخذ بها، لا يعدو أن يكون شكلاً

من أشكال التوصيات غير المُلزمة التي ليس لها سوى القيمة السياسية أو المعنوية أو الأدبية بين الأطراف.

ويجب أن تكون قراراته تأخذ الصفة الشرعية، ومنسجمة وأحكام الميثاق، وليس فيها بما يُعرف بإساءة السلطة<sup>(1)</sup>، وأهم قراراته هي التي تصدر وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق، والتي تكون مُلزمة لأطراف النزاع، وهذه تُعتبر من الاستثناءات الواردة في مبدأ عدم التدخل التي خوّلت مجلس الأمن بذلك، وعلى سبيل المثال، منها:

1- قرار مجلس الأمن المرقم (731) في 21 كانون الثاني/يناير 1992 المتعلق بأزمة لوكربي، حيث طالب ليبيا بتسليم اثنين من رعاياها لمحاكمتهم أمام القضاء الأمريكي أو البريطاني.

2- قرار مجلس الأمن المرقم (748) في 31 آذار/مارس 1992، كذلك ضد ليبيا حيث اتَّهمها بالضلوع بالإرهاب، وفرض عدّة عقوبات عليها.

3- قرار مجلس الأمن المرقم (1422) في 12 تموز/يوليو 2002 لمنح حصانة لرعايا الدول التي لم توقع على النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية من العاملين في قوات حفظ السلام، تحميهم من المشول أمامها ولمدة سنة قابلة للتجديد، حيث جدّدت بقرار مجلس الأمن المرقم (1487) في 12 حزيران/يونيو 2003، وقد استند في القرارين المذكورين على نص المادة (16) من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، مستخدماً الفصل السابع.

وقد بيّن الدكتور شفيق المصري أن الإلزامية الذاتية لقرارات الفصل السابع تسري على كافة الدول، إلا إذا قصد القرار بأحكامه، أو ببعضها دولة دون الأخرى. والمرجعية القانونية لهذه الإلزامية تتمثل في:

---

(1) راجع دراسة، د. مفتاح عمر درباش، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين. المركز العالمي لدراسات والابحاث، بنغازي، ليبيا، 2007، ص105.

- المادة الثانية، الفقرة السابعة من الميثاق والتي تحظر تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول باستثناء الإجراءات الزاجرة (Enforcement Measures) التي يتخذها مجلس الأمن ضدها لاستنادها إلى الفصل السابع.
  - المادة (24) منه والتي تؤكد أن الدول أوكلت لمجلس الأمن مسؤولية أولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وأن المجلس يقوم بأعماله باسمها جميعاً (Their Behalf).
  - المادة (25) وفيها أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعهدت في أن تقبل وتنفذ (to accept & carry out) قرارات مجلس الأمن بما يتوافق مع الميثاق.
  - المادة (43) التي تتعهد الدول بموجبها بتقديم كافة المساعدات والتسهيلات للمجلس لكي ينفذ إجراءاته الزاجرة.
  - المادة (103) التي تنص على أنه إذا حصل تعارض بين موجبات الدولة أمام معاهدة دولية وبين موجباتها أمام ميثاق الأمم المتحدة، فإن موجباتها أمام الميثاق سيعتد بها.
- وبالاستناد إلى كل هذه المواد، يكتسب قرار الفصل السابع الإلزامية الذاتية. والواقع أن الفقه الدولي اعتبر أن هذه القرارات لا يمكن أن تناقش إلا إذا خالفت ميثاق الأمم المتحدة أو إذا خالفت قاعدة أمره في القانون الدولي<sup>(1)</sup>.

لذلك نجد من الصعوبة تحديد مضمون الإلتزام بعدم التدخل، نتيجة عدم وجود معيار دقيق يمكن الإستناد عليه للفصل بين المسائل التي تدخل في النطاق سيادة الدول، وتلك التي يجوز للهيئات الدولية التدخل فيها، لأن ما يدخل اليوم ضمن انطاق سيادة الدول لهذا اليوم، قد تتحول غداً الى دائرة إهتمام القانون الدولي بسبب تطور العلاقات الدولية، فمسائل حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية، باعتبارها

---

(1) د. شفيق المصري، دستورية المحكمة الخاصة بلبنان، موقع الهيئة العلمية لنشر الثقافة القانونية في العالم العربي الإلكتروني: [18/7/2011legalarabforum.com/ar/node/230](http://18/7/2011legalarabforum.com/ar/node/230).



السبيل الأمثل لمكافحة الإرهاب الدولي، كانت تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول، لكنها أصبحت اليوم في دائرة الإهتمام الدولي.

لقد ورد مصطلح الإختصاص الداخلي للدول بشكل غامض، واشتدت الخلافات بين مختلف الدول، وكذلك بين فقهاء القانون الدولي، حول مفهومه في ظل التركيب الحالي للمجتمع الدولي<sup>(1)</sup>، ممّا أدى إلى بروز خلافات حادة داخل الأمم المتحدة حول الجهة التي يحق لها تحديد مجال هذا الإختصاص، فهناك دول تؤيد أحقية محكمة العدل الدولية في هذا المجال باعتبارها هيئة قضائية دولية، في حين ترى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الرجوع إلى مجلس الأمن في هذا الخصوص. وهناك دول تبدي تخوفاً من إقدام الدول الكبرى على التوسع في تكييف استثناءات التدخل المرتبطة بحق الدفاع المشروع عن النفس بموجب المادة (51) من الميثاق.

ولا زالت معظم دول العالم الثالث ترفض كل أشكال التدخل، ومنها التدخل الإقتصادي الذي يُعدُّ شكلاً من أشكال الإستعمار الجديد. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكد الفقه شرعية التدخل المبررة بحماية حقوق الإنسان بناءً على اتفاق بين الدولة أو الدول المتدخلة والدولة التي سيتم التدخل في إقليمها أو في شؤونها.

ولو تمّ تقييم ما جرى في ليبيا من تدخل عسكري من قبل المجتمع الدولي نتيجةً للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، التي قام بها النظام الليبي ضدّ أبناء شعبه، لوجدنا العديد من الانتهاكات المثبتة من قبل المنظمات الدولية المختلفة ضدّ شعبه طيلة فترة حكمه.

لقد استندت المنظّمة الدوليّة في تدخلها الإنساني إلى القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي وهما رقم (1970) و (1973) لسنة 2011، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يعطي الحق، أو الصلاحية، لمجلس الأمن الدولي باتخاذ التدابير اللازمة

---

(1) د. علي عبد القادر علي، التدخل الإنساني في القانون الدولي. الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، دمشق 1999، ص138.

لحفظ السلم والأمن، أو إعادتهما إلى نصابهما (المادة 42 من الميثاق).

وتحريك آليات نظام الأمن الجماعي بموجب المادتين (41) و (42) منه، ما دفع الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لإصدار العديد من القرارات التي تعزز سيادتها داخل الجمعية العامة. ونشير في هذا الخصوص إلى القرار (2131 / 1965) المتعلق برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، والقرار (2625 / 1970) المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والقرار رقم 1541 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960 المتعلق بحق تقرير المصير، والقرار رقم 1803 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1962، المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والتي تتعلق جميعها بسيادة الدول واحترام وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. إن محكمة العدل الدولية بدورها أثرت القانون الدولي بالعديد من الاجتهادات التي تعزز سيادة الدول وتحرص على تدخل بكل أشكاله<sup>(1)</sup>، ونذكر في هذا المجال قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا العام<sup>(2)</sup> 1986.

## المبحث الأول: الأمن الجماعي

يُعتبر الأمن الجماعي واحداً من المقومات المهمة لضمان الاستقرار في العالم، ويكتسب مفهوم الأمن الجماعي أهمية خاصة في إطار المنظومة القانونية الدولية؛ ومن ثم، فهو وفي أكثر جوانبه عرضة للتأثر

---

(1) ادريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، في 3 تموز/يوليو 2006، في موقع الحوار المتمدن، [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=69057](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=69057)

(2) وفقاً للمحكمة فإن «التدخل المحظور يجب أن ينصب على المسائل التي يسمح فيها مبدأ سيادة الدول لكل دولة باتخاذ قرارها بحرية، ومنها اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتقرير وصياغة علاقاتها الخارجية» وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

بالتغيرات في هيكل النظام السياسي الدولي، وهذا ما ظهر بشكل جلي في التطبيقات المختلفة للمفهوم، والتي اختلفت وتطوّرت مع التغيرات في هيكل النظام العالمي.

وعن مبادئ نظام الأمن الجماعي ومبادئ نظام توازن القوى عبر كل من «كوينسي رايت»<sup>(1)</sup> (Quincy Wright)، و«ادوار جوليك» (Edward Gulick)<sup>(2)</sup>، عن اعتقاده بأن نظام توازن القوى قد تطوّر من المرحلة التي يقوم فيها تطبيقه على وسيلة التحالف (Alliance)، إلى المرحلة التي يطبق فيها على أساس الائتلاف (Coalition)، وانتهى أخيراً إلى نظام الأمن الجماعي. ومنذ بدايات القرن العشرين، استقرّ مفهوم «الأمن الجماعي»، في العلاقات الدولية، على العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف.

وظهر مفهوم الأمن الجماعي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما عقد ممثلو (32) بلداً اجتماعاً في باريس العام 1919 للإتفاق على ترتيبات السلام. وقد اقترحوا مفهوم الأمن الجماعي الذي يدعو الدول إلى حسم نزاعاتها الدولية عن طريق المفاوضات، وتوحيد جهود الدول ضد الأعمال العسكرية التي تقوم بها أي دولة. وتبعها إنشاء عصبة الأمم العام 1920. ومن مهامها المحافظة على السلام العالمي ضمن مفهوم الأمن الجماعي. ولكنها فشلت لأسباب مختلفة منها عدم توافر قوة عسكرية دولية تحت أمرتها للتصدّي لأيّ دولة تتعرّض عسكرياً لدولة أخرى. ولم تقم بأيّ عمل حقيقي بعد هجوم اليابان على الصين عامي 1931 و1937. وكذلك إيقاف الهجوم الإيطالي على أثيوبيا العام 1936، أو احتلال ألمانيا للنمسا العام 1938. ونرى أيضاً أن عدم الأخذ بمبدأ الأمن الجماعي لا يكمن في قصور قانون الأمم المتحدة أو نظامها

---

(1) Wright. Quincy. "The Study of International Relations" . Appleton Century Crofts York. 1965. p153 New.

(2) Gulick. Edward. «Europe's Classical Balance of Power». Cornel University Press. Ithaca. 1955. pp. 407 - 308

فقط، بل كذلك في جو السياسة الدوليّة المكفّهَر القائم على الإنشقاق الإيديولوجي والتناقض في المصالح بين الدّول الكبرى<sup>(1)</sup>.

وتأسست الأمم المتّحدة، في العام 1945 بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالميّة الأولى. تبعها إلغاء عصبة الأمم في العام 1946. وتعهد أعضاء الأمم المتّحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي، قد ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتّحدة "أنّ شعوب الأمم المتّحدة قد آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على البشرية آلاماً يعجز عنها الوصف... وهي تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسيّة للإنسان وكرامته، ومساواة الرجل والمرأة، والأمم كبيرها وصغيرها، كما أخذت على نفسها تحقيق العدالة واحترام قواعد القانون الدولي ورفع مستوى الحياة والرفق الاجتماعي". وأوكل الميثاق مهمة تطبيق هذه المبادئ والمقاصد إلى أجهزة رئيسة أنشأها لهذه الغاية، وأهمها: الجمعية العامّة، ومجلس الأمن، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدوليّة، والأمانة العامة.

وأناط الميثاق مهمّة الحفاظ على الأمن الجماعي بثلاثة من هذه الأجهزة هي: الجمعية العامّة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدوليّة. وما آلت إليه الحرب الباردة من نتائج وتحول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالميّة الثانية إلى متنافسين في الحرب الباردة أدّى إلى منع الأمم المتّحدة من الوصول إلى هدفها في تحقيق الأمن الجماعي. فقد تحول مجلس الأمن الدولي إلى إحدى أدوات الصراع بين قطبي الحرب الباردة، وعجز عن التصرف في النزاعات العديدة التي شهدتها المجتمع الدولي بسبب إسراف أعضائه الدائمين في استخدام حق النقض «الفيتو». ومن ثمّ كان إعمال نظام الأمن الجماعي في مرحلة الحرب الباردة رهناً بمعطياتها التي فرضت العديد من القيود وقلصت من فرص تفعيل هذا النظام في ظلّ حالة الاستقطاب التي سيطرت على أجواء العلاقات الدوليّة في ذلك الحين. وبذلك تعقّدت مهمة «لجنة أركان الحرب» فلم

---

(1) د. أحمد شناوي، الأمن الجماعي في القانون الدولي المعاصر. الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص190.



تتمكّن الدّول الأعضاء من الإتّفاق على كيفية وضع المادّة ( 43 ) موضع التطبيق، بل إنّ اللّجنة ذاتها تجمّدت تماماً، وأضحت دون دور أو وظيفة تمارسها.

وهكذا فقدّ نظام الأمن الجماعي في الأمم المتّحدة أحد أركانها الرئيسة بعد أن حُرِم من الأداة التي تكفل له مواجهة العدوان على أسس وقواعد ثابتة ومؤسسية.

ومفهوم الأمن البشري يبنى على هذا المنطق، أي إنّ أمن شعب في جزء من العالم يعتمد على أمن شعب في الجزء الآخر، وبناء نظام أمن عالمي آمن ومستقرّ يتم في الاتجاهين: من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأسفل إلى الأعلى. وبالتالي، فإنّ أمن الدول وصيانة السّلم والأمن الدوليين يجب أن يتمّ فعلياً على أساس الشعوب الآمنة، ويتطلّب تحقيقه أحياناً تجاوز الحدود والحواجز القانونية للدولة القومية<sup>(1)</sup>.

وفي الواقع، انطوى نظام الأمن الجماعي في إطار الأمم المتّحدة على العديد من الثغرات، فالعديد من القواعد المرجعية التي يستند إليها، تفتقر إلى الوضوح؛ ومن ثمّ، تخضع لتفسيرات شتى ومتباينة، كما كانت فعالية دور الأمم المتّحدة في مجال الأمن الجماعي رهناً بإرادة الدّول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدّولي، ولا تتجاوز نطاق الإشتباكات بين الدّول الصغيرة، على نحو دعا البعض للتساؤل عن جدوى نظام الأمن الجماعي في ظلّ الأمم المتّحدة، ما دام هذا النظام عاجزاً عن الحيلولة دون قيام خطر الحرب بين الدّول الكبرى. وقد أثبتت التجربة عدم فعاليته في بعض حالات العدوان الذي تقوم به دول صغيرة بمساندة إحدى الدّول الكبرى. ولعلّ هذا هو ما دفع العديد من البلدان في هذه الفترة إلى إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة منظور الأمن القومي، وبهدف تعزيز أمنها العسكري والإقتصادي والثقافي أيضاً، ومن بينها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وحلفي الناتو، ووارسو وغيرها.

---

(1) Liyod Axworthy. „Human Security changing world“. Canada. 9 April 1999. p. 4.

وتمّ تطبيق مفهوم الأمن الجماعي من قبل الأمم المتحدة في الحرب الكورية التي بدأت العام 1950. حيث شاركت خمس عشرة دولة عضواً في الأمم المتحدة بقوّات مسلّحة لمحاربة قوّات كوريا الشمالية التي غزت كوريا الجنوبية. وانتهت الحرب الكورية العام 1953 بعد أن وقّعت كوريا الشمالية والأمم المتحدة اتفاق وقف إطلاق النار<sup>(1)</sup>.

إنّ نظام الأمن الجماعي مرهون بفكرة استمرارية فاعلية التنظيم الدولي. وإنّ التحالف العالمي هو القادر على المواجهة المحتملة لأيّ عدوان. لذا، فإنّ ميثاق الأمم المتحدة حرّم استخدام القوّة، أو التهديد بها في العلاقات الدوليّة، ومنح مجلس الأمن سلطة تحديد من يهدّد السلم أو يخلّ به، ومنحه سلطة إصدار القرار الملزم بفرض التدابير العسكرية وغيرها على من يرتكب جريمة الإعتداء على الغير. إلّا أنّ هذا النظام وقع في برائثن سوء توزيع القوّة التي لا تتلاءم مع متطلبات الأمن الجماعي، ومع تقدّم المصالح الذاتية على المصالح العامّة للمجتمع الدولي.

ومع التغير في هيكل النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة، شهد الامن الجماعي تطوراً جديداً عُرِفَ بالأمن الجماعي الجديد، مع بروز مصادر جديدة وغير تقليدية لتهديد السلم والأمن الدوليين؛ فلم تعد الحروب التقليديّة بين الدّول هي المصدر الأساس لتهديد السلم الدولي، فقد ظهرت مجموعات جديدة من المشكلات والأزمات الدوليّة الخطيرة، مثل الحروب الأهلية التي تتركز على أسس عرقية، ولفوية، ودينية، قد تتضمّن في أحيان كثيرة أعمال إبادة جماعية، كما حدث في حروب البلقان، ورواندا، وبوروندي، في التسعينات من القرن الماضي. وأدّى انسحاب القوّتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتّحاد السوفياتي) من

---

(1) أصبح بإمكان الجمعية العامّة للأمم المتحدة اتّخاذ تدابير جماعية بموجب «الاتحاد من أجل السلام» ومن ضمنها استعمال القوّة المسلّحة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين عند فشل مجلس الأمن في القيام بمسؤوليته بسبب عدم توافر إجماع من قبل الأعضاء دائمي العضوية ولها الحقّ بإصدار توصيات بالتدابير القسرية الجماعية. وقد استخدم هذا الحقّ في الحرب الكورية العام 1950، وفي حرب السويس العام 1956، وخلال أزمة الكونغو العام 1960، وأثناء الأزمة الأفغانية عام 1980.

سباق الصّراع على النفوذ في مناطق عديدة، أدّى إلى زعزعة الإستقرار في بعض هذه المناطق، بعد أن تُركت ساحتها لصراعات القوى المحليّة والإقليميّة. وهذا الأمر أدّى إلى ظهور أزمات من نوع جديد كان يصعب تصوّر حدوثها خلال مرحلة الحرب الباردة. بالإضافة الى أنّ تفكّك الإتحاد السوفياتي، ومن بعده جمهورية يوغوسلافيا الإتحادية، قد أدّى إلى تفجّر مشكلة القوميات، والصراعات العرقية واللّغوية والطائفية، ليس فقط في دول المعسكر الشرقي (الإشتراكي)، بل ايضاً في أنحاء عديدة من أوروبا والعالم. كما برزت المخاطر المرتبطة باحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل الموجودة في الدّول السوفياتية السابقة من قبل بعض الفاعلين من غير الدّول، لا سيّما الجماعات التي يصنّفها البعض بأنها إرهابية. إضافةً إلى مخاطر انهيار الدّول وما تسفر عنه من تداعيات على الأمن الشخصي للأفراد، وقيام النّظم الحاكمة بانتهاك حقوق مواطنيها. ويضاف إلى كل ذلك، القضايا المرتبطة بالفقر، والأمراض المعدية، والخلايا الإرهابية التي صارت تشكّل التهديد الأخطر في العالم.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إنّ نظام الأمن الجماعي يواجه في الوقت الحاضر مجموعة من التهديدات تتجاوز حدود المعنى التقليدي للعدوان الذي تمارسه الدّول.. أمّا في فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وغياب توازن القوى فإنّ الولايات المتّحدة راحت تنفذ نموذج الحكومة العالميّة<sup>(1)</sup>. إلّا أنّ هذا النموذج يختلف عن النموذج الذي ابتدع منذ عقود وأحدث نقلة راديكالية في بُنية وهياكل النسق الدّولي السائد، وذلك بتدوين جميع الأنظمة الوطنية، والحكومات، والسلطات، في أرجاء العالم الممتدة أفقياً في نظام رأسي شمولي واحد يسود النسق الدّولي؛ وبذلك، تخرج علاقات، واختصاصات، ووظائف حفظ السلم والأمن الدّوليين من الحكومات الوطنيّة إلى حكومة واحدة، هي الحكومة العالميّة القادرة على منع الحروب الدوليّة.

إنّ أمريكا هي اليوم الدّولة الأقوى، وهي تستغل هذه القوّة لتحقيق

---

(1) إسماعيل مقلد، الاستراتيجية والسياسية الدوليّة: المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979. ص388.

مصالحها، وتنفيذ مخططاتها على حساب غيرها من الدول الأخرى في المجتمع الدولي، التي لا تمتلك القوة الكافية لردع أمريكا أو حتى معارضتها، وهذا هو السبب في انهيار نظام الأمن الجماعي. فلا بد من إيجاد نظام أمن جديد لمصلحة البشرية لتخليص العالم من التفرد الأمريكي في العالم. ونجد أن الأداة التي توصل إليها المجتمع الدولي لتنفيذ نظام الأمن الجماعي، هي التنظيم الدولي. فكانت عصبه الأمم المتحدة أول محاولة عالمية لتطبيق فكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية من خلال وضع قواعد قانونية تلتزم بها الدول. إلا أنها لم تستطع إحداث التغيير في تنظيم القوة في المجتمع الدولي بسبب إحجام الدول الأعضاء عن القيام بالتزاماتهم، مما ترتب عليه عدم قدرة العصبة على انزال أية جزاءات بالدول الأعضاء سوى بعض الجزاءات الإقتصادية الطفيفة في مواجهة إيطاليا سنة 1935.

ولهذا، لم تتوافر الإمكانيات الدولية للتطبيق الفعلي لهذا النظام، مادفع بالمجتمع الدولي إلى خوض غمار حرب عالمية ثانية. وأسندت إلى مجلس الأمن المسؤولية في تقرير طبيعة الإجراءات الدولية الجماعية لمواجهة أي عدوان يهدد السلم والأمن الدوليين. وكانت نجاحات مجلس الأمن محدودة في هذا المجال، فالولايات المتحدة تحاول فرض نموذج خاص دون الانقلاب على النسق القائم، فهي ما زالت متمسكة بضرورة وجود منظمة الأمم المتحدة وتفعيل دورها، وتحافظ على حضور جلسات مجلس الأمن من خلال مقعدها الدائم في المجلس، وتشارك مع دول المنظمة في الأعمال الجماعية الردعية بموجب تفويض دولي وفي إطار الشرعية الدولية، كما حدث في الكويت، والصومال، وهاييتي، ويوغسلافيا السابقة. كما أن الولايات المتحدة تسعى إلى إشراك الدول الأخرى فيما تقوم به من أعمال عسكرية ولو كان ذلك خارج أروقة الأمم المتحدة، مثلما حدث أخيراً في أفغانستان والعراق. ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو دون حق، ولكنه في كلتا الحالتين سوف يمسّ الإستقلال السياسي أو السيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعتدى عليها<sup>(1)</sup>.

---

(1) Oppenheim. op. cit. p. 305.



إنَّ غياب السلطة الدوليَّة الرادعة، ومصالح الدَّول الكبرى المتزايدة، سوف يستمران في التأثير في حركة تطوير آليات نظام الأمن الجماعي، ولكنه سيبقى مهدداً بغضِّ النظر عن مفاهيمه النظرية التي حرصت هيئة الأمم المتَّحدة على تبنيه من خلال ميثاقها بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ولذا، فإنَّ الوصول إلى نظام أمن جماعي، بواقع أفضل، لا يُمكن أن يكون باعتماد كُلي على الأمم المتَّحدة، مع أنها هي الاداة التي يتطلع اليها المهتمون بالعلاقات الدوليَّة للوصول إلى عالم الأمن والسلم، وما زال آخرون يتبنون نظريات مساندة، إنَّ لم تكن بديلة من المنظمة العالمية، تتمثل بكل من النظرية الوظيفية، ونظرية التنظيم الدولي الإقليمي<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني: الدفاع الجماعي عن النفس

يشكِّل الدفاع الجماعي عن النفس إحدى الإستثناءات من منع استعمال القوة. ويتمَّ اللجوء إليه لصدِّ العدوان. والمادة (51) من ميثاق الأمم المتَّحدة تنصُّ على الحقِّ الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع المشروع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة، وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

فمن بين الحقوق التي كرسها المشرع الوطني، وجعل ممارستها بمنأى عن التجريم، حق الدفاع المشروع عن النفس. وجميع الانظمة القانونية في العالم تحتضن هذا الحق وتنص، عادة، عليه في قوانينها الجزائية، فعندما يتعرض مواطن، أو تتعرض أملاكه للخطر، يحقُّ له أن يلجأ لاستعمال القوة للدفاع عن نفسه وعن أملاكه. وفي هذه الحالة لايعتبر اللجوء الى القوة عملاً مخالفاً للقوانين يستحق العقاب.

وهذا المفهوم يطبق ايضاً في العلاقات الدولية. فقد لاحظ الفيلسوف مونتسكيو التشابه القائم من ناحية الدفاع المشروع، بين القانون الوطني

---

(1) إسماعيل مقلد. المرجع السابق، ص308.

والقانوني الدولي، فكتب في مؤلفه (روح الشرائع) "إنَّ حياة الدول شبيهة بحياة الأشخاص، فلأشخاص حق القتل في حالة الدفاع الطبيعي، وللدول حق خوض الحرب من أجل الحفاظ على نفسها".

والدفاع المشروع حق مؤقت يهدف الى تلافي تقصير المجتمع في القيام بواجباته. غير ان هذا الحق لا يمكن أن يقبل إلا اذا أخضع، بالنسبة الى تطبيقه ومداه، لحدود دقيقة.

وقبل نجاح محاولات التنظيم الدولي كان حق البقاء هو الحق الاول والاساسي للدولة، منه تنبثق مختلف الحقوق الاخرى. وقبل القرن العشرين كانت الدولة لا تملك في الواقع الا الحرب وسيلة وحيدة لتأمين حقها في الحياة والوجود. وكان حق الحرب أساس العلاقات الدولية، فالمنازعات الدولية كانت تسوى بالحرب، لا بالوسائل السلمية. وتلقيح القانون الدولي الوضعي، في القرن العشرين، بفكرة تحريم كل لجوء الى القوة كان عملاً عظيماً أدى الى تطور القانون الدولي المعاصر.

إن حق الدفاع المشروع مرتبط، الى حد كبير، بخطر اللجوء الى القوة في أي مجتمع من المجتمعات. إنه لا يستطيع أن يتعايش مع حق الاقتصاص الذاتي. والمحاولات التي بذلت واستهدفت حظر اللجوء الى استعمال القوة من أجل تسوية المنازعات الدولية هي التي ساعدت حق الدفاع المشروع على احتلال مركزه الحالي في القانون الدولي. وقد تجلّى ذلك في المادة (51) من ميثاق الامم المتحدة.

### أولاً: مضمون المادة (51) من الميثاق الأممي

تتحدث هذه المادة عن العدوان المسلح، لأن اللجوء الى حق الدفاع المشروع يجب أن يرتبط بحدوث اعتداءٍ ما. والعدوان الذي يبرر استعمال حق الدفاع هو الهجوم المسلح الذي يكون على جانب من الخطورة وسابقاً لرد الضحية<sup>(1)</sup>. ويرى البعض أن العدوان المسلح يستبعد جميع الأشكال

---

(1) راجع الفصل الخاص بسميزات الهجوم المسلح في كتاب الدكتور حسن الشلبي: مبادئ الامم المتحدة وخصائصها التنظيمية. منشورات قسم الدراسات القانونية في معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1970.

العدوانية الاخرى المتعلقة بالعدوان الاقتصادي أو العدوان العقائدي (الايدولوجي) التي تكاثرت مظاهرها وتنوعت وسائلها بعد الحرب العالمية الثانية.

واذا اعتبرنا - وهذا هو رأي الكثير من الفقهاء - إن المادة ( 51 ) يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً، فلا يعود لحق الدفاع المشروع الوقائي مكان فيها. إن القبول بمبدأ الدفاع الوقائي امر خطر لا يمكن الركون اليه.

وأراد الميثاق الاممي أن يحصر حق الدفاع المشروع في حدود ضيقة بالنسبة الى مدة العمل به، فجعله حقاً مؤقتاً. وهذا الحق الذي تمارسه الدولة في ظروف معينة لا يمكن، بأي حال من الاحوال، أن يعتبر بديلاً من العمل الجماعي الذي نص عليه الميثاق، الذي يبقى القاعدة العامة. وحق الدولة في ممارسته يتوقف عند تدخل مجلس الامن واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين.

واذا استمرت الدولة في ممارسة حق الدفاع بعد تدخل مجلس الامن وقيامه بواجبه انتفت صفة الحق الطبيعي عن عملها واتهمت هي بالاخلال بالسلم أو بارتكاب أعمال عدوانية. إلا أنه يحق لها الاستمرار في دفاعها المشروع اذا لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار في القضية. فصدور قرار إيجابي من المجلس هو وحده الذي يوقف مفعول حقها في الدفاع عن النفس.

ويوصف حق الدفاع المشروع بأنه حق فرعي أو احتياطي أو حق بديل. وهذه الصفة لانعثر عليها في المادة ( 51 )، بل نستنتجها من الفقرة الأولى من المادة ( 24 ) التي تعهد الى مجلس الأمن بالتبعية الرئيسية في حفظ الامن والسلم في العالم، كما نستقيها كذلك من أحكام الفصل السابع التي تعترف للمجلس بالتفرد بالصلاحيات في مجال التدابير القسرية. وورود تعبير "التدابير الضرورية لحفظ الأمن والسلم" في المادة ( 51 )، يعني أن تدخل مجلس الأمن يجب أن يكون حاسماً وفعالاً. واذا تطلب ذلك استعمال القوة المسلحة ضد المعتدين، فمن واجب المجلس أن يلجأ اليها، فقد زوده الميثاق، لتحقيق هذا الغرض، بوسائل قانونية

كافية لتنظيم قوة عالمية تعمل بتوجيهه<sup>(1)</sup>.

وإخضاع ممارسة حق الدفاع المشروع لمراقبة مجلس الأمن يهدف الى تجنب التجاوزات. وإبلاغ المجلس بالأمر يجب ان يتم فوراً ليتمكن من إتخاذ التدابير الضرورية. ومن واجبه، في هذه الحالة، أن يراقب الكيفية التي مارست بها الدولة حقها في الدفاع، ويحقق في الظروف والوقائع التي تدلي بها. وقد وضع الميثاق تحت تصرف المجلس كل الوسائل الممكنة لممارسة صلاحيات التقدير والتحقيق والمراقبة<sup>(2)</sup>.

ونشير باختصار الى أنه، عند اللجوء الى حق الدفاع المشروع للرد على تدخل غير مشروع، يجب احترام مبدأ التناسب أو التوازن بين حجم الجرم المرتكب وحجم الرد عليه. ولو كان هناك جهاز دولي قادر على حماية السلام والأمن لما حدث تدخل، ولما اضطرت الدول الى استعمال حقها في الدفاع المشروع.

### ثانياً: رقابة مجلس الأمن الدولي

تلتزم الدول بإخطار مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها للدفاع عن نفسها. وعليها أن تخضع لتوجيهاته في هذا الشأن، وذلك طبقاً للمادة (51) من الميثاق. ويقوم المجلس، بناءً على المادة (40) بتقديم توصياته للدول واتخاذ التدابير اللازمة. وإذا كان مبدأ عدم التدخل يعني الدول في المقام الأول فإنه يعني كذلك المنظمات الدولية<sup>(3)</sup>.

وقد بيّن الميثاق الأممي في المادة (51) أن للدولة الحق في الدفاع عن نفسها، وأن للدول المعتدى عليها أن تطلب معونة من الدول الأخرى لصد العدوان. وهنا أثير خلاف حول حق الدولة في طلب المساعدة من دول أخرى دون أن يكون بينها معاهدة تتعلق بهذا الموضوع. غير أن غالبية

---

(1) راجع نص المادة (43) من الميثاق.

(2) راجع مثلاً: نص المادة (34) التي تمنح مجلس الأمن صلاحية التحقيق المباشر، ونص المادة (29) التي تخول المجلس صلاحية إنشاء هيئات فرعية لأداء وظائفه.

(3) أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2010، ص361.



الفقهاء تستبعد فكرة حق الدول في مساعدة بعضها البعض دون الرجوع الى مجلس الأمن، لان ذلك يجعل المجلس في المرتبة الثانية من ناحية المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ويتخذ المجلس مجموعة من الإجراءات بشكل عقوبات أو أعمال قسرية، فالدول، وفقاً لأحكام الميثاق الأممي (المادة 24/1) قد فوضت مجلس الأمن بالنيابة عنها وعهدت اليه بالنظر فيما يكفل المتطلبات الأساسية لحسن الجوار، ومنع العدوان من اجل الحفاظ على السلم والامن في العالم.

### ثالثاً: الشروط المتعلقة بالدفاع الجماعي عن النفس

من المعلوم أن استخدام القوة لأغراض الدفاع عن النفس الجماعي ليس أمراً شائعاً في الحياة الدولية، فالدول تتأى بنفسها عادة عن المشاركة في نزاعات مسلحة ليست طرفاً فيها. وبالرغم من أن الحياة الدولية المعاصرة شهدت إبرام عدد كبير من معاهدات الدفاع المشترك أو الأحلاف العسكرية، فإن ممارسات الدول لا تتم عن الرغبة في استخدام القوة ضمن إطار الدفاع الجماعي عن النفس، فحالات كهذه كانت محدودة نسبياً. ويستفاد من استقراء أغلب حالات الدفاع الجماعي عن النفس أن هذه الصورة من صور الدفاع كانت وسيلة للحؤول دون وقوع هجوم مسلح، أو كانت من باب الاحتياط.

ويعتبر استخدام القوة العسكرية من الحالات الاستثنائية في حقل الدفاع الجماعي عن النفس. ويحاط ذلك بعدد من الصعوبات المعقدة، فاذا كان من اليسر التمييز نظرياً بين الدفاع عن النفس الجماعي وبين المساعدة العسكرية التي تقدمها دولة الى دولة اخرى نتيجة طلب من هذه الاخيرة للرد على تدخل خارجي تعرضت له، فإنه من الصعب، من الناحية العملية، الفصل أو التمييز بينهما.

وفي هذه الحالات أثرت تساؤلات كثيرة حول توافر شرط الهجوم المسلح، وحول توافر طلب مساعدة، فعلي أو حقيقي، من جانب الدولة الضحية، وحول جدية نظرية الدفاع الجماعي عن النفس، وحول تحديد طبيعة هذا الحق.

إن ممارسة الدفاع الجماعي مروهونة بتوافر الشروط والمنظمات ذاتها التي يجب توافرها في الدفاع الفردي عن النفس، ولكنها تتطلب، إضافة الى هذه الشروط، عدداً من الشروط الاخرى، مثل ضرورة إعلان من الدولة الضحية بتعرضها لهجوم مسلح وطلب المساعدة، وشرط المصلحة أو وجود اتفاق للدفاع المشترك بين الدولة الضحية والدول الثالثة.

### المبحث الثالث: التدخل بناءً على دعوة

قد يكون التدخل بدعوة موجهة من قبل دولة ما الى دولة ثانية، أو الى منظمة دولية، لمساعدتها في التغلب على مشكلة داخلية تتعلق بتمرد، أو عصيان، أو اعتداء خارجي من دولة أجنبية. وهكذا، فإن التدخل بناءً على دعوة، هو موقف أو حل مؤقت تقوم بواسطته دولة، أو منظمة دولية، أو مجموعة من الدول للتدخل بناءً على دعوة من طرف آخر. ففي هذه الحالة لاوجود لفرض إرادة من جانب آخر. وبذلك تخرج هذه الحالة من مفهوم التدخل، وتصبح مساعدة، أو تعاوناً، أو تنفيذ معاهدة، أو بناءً على التزام، بموجب تحالف أو ما شاكل ذلك.

فالتدخل بناءً على دعوة صريحة من الحكومة الشرعية في دولة ما، كتدخل الولايات المتحدة في لبنان العام 1958، وتدخل بريطانيا في الأردن لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة العام 1958، وتدخل بريطانيا في تنزانيا العام 1964. وتبرير التدخل على أساس أنه دعوة من حكومة الدولة لا يمكن أن يكون شرعياً، فقد تكون الحكومة قد فقدت ثقة الشعب، وعندها تكون المساعدة لحكومة غير مرغوب فيها<sup>(1)</sup>.

إن فهم التدخل على هذا الشكل يؤدي إلى توسيع مفهوم التدخل، بحيث يشمل صوراً كثيرة على صعيد العلاقات بين الدول، ولكن يميل إلى إعطائه مفهوماً أضيق؛ ينطبق على العلاقات بين الدول فقط، وليس على الأفراد والأحزاب، والجماعات السياسية. وقد يحدث التدخل من

---

(1) د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية. الجزء الاول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص198.

قَبْلَ مجموعات لا علاقة لها بالدّول المتهمة بالتدخّل. ويتمثّل ذلك في أعمال التسلّل، أو أعمال التخريب، أو حركات العصابات، فمن الضروري التعرّف الى تصرفات الدّول الأجنبية قبل وصف التصرف بأنّه تدخّل.

وقد تبنّى القانون الدّولي التقليدي قاعدة عرفية تسمح بالتدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول بدعوى حماية حقوق الإنسان. وبغضّ النظر عن مدى صحّة هذا التدخّل بناءً على دعوة، أي هل هناك حالة حقيقية من انتهاكات حقوق الإنسان تستوجب التدخّل فعلاً؟ وهل التدخّل أدّى إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في الدّول التي جرى التدخّل في شؤونها؟..... بغضّ النظر عن كل ذلك فإنّ أوضاع حقوق الإنسان هي المبرر للتدخّل من قبل الغير. فالمجتمع الدّولي كان مجتمعاً ضيقاً في السابق يقتصر على عددٍ قليلٍ من الدّول المستقلة، وهي حصراً الدّول الأوروبيّة. وكانت العلاقات الدوليّة محصورة بين هذه الدّول التي أنشأت أعرافاً تتلاءم مع مصالحها، ورغباتها، وطبيعة العلاقات الدوليّة، التي كانت سائدة في تلك الفترة؛ فالقانون الدّولي كان قانوناً إقليمياً، نشأ في نطاق القارة الأوروبيّة، وفي أحضان الدول المسيحية.

غير أنّ ذلك لا يعني أنّ التدخّل الإنساني بالصيغة التي عرفها القانون الدّولي التقليدي يجب أن يستمر في مشروعيته في ظلّ القانون الدّولي المعاصر بسبب وجود العديد من القواعد القانونية التي تحظر التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول، واستخدام القوّة في العلاقات الدوليّة، وتدعو إلى حلّ المنازعات الدوليّة بالطرق السلميّة، فضلاً عن تبنّي آليات مختلفة لحماية حقوق الإنسان تعتبر أكثر فعالية من تلك التي عرفها القانون الدّولي التقليدي، وتضمن في الوقت ذاته سيادة الدّول، واحترام سلامتها الإقليميّة، واستقلالها السياسي. ولذلك رفضت محكمة العدل الدوليّة فكرة «الحق في التدخّل» التي كانت سائدة في القانون الدّولي التقليدي بعدما نظرت في قضية مضيق كورفو سنة 1947.

ويمكن القول، من الناحية القانونيّة. إنّ التدخّل الإنساني، بناءً على دعوة، يقع برمّته في نطاق النظرية السياسيّة. لم يكن، بأيّ حال، محلاً للاعتراف في العمل الدّولي، ليس في ظلّ القانون الدّولي العرفي

فقط، بل أيضاً في ظلّ التنظيم الدولي المعاصر، فاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها يعد اليوم أمراً محظوراً في العلاقات الدوليّة، وهو ما يُستخلص من نصّ المادّة ( 4 / 2 ) من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ظلّ التنظيم الدولي المعاصر، أخذ التدخّل، بناءً على دعوة، بُعداً ومفهوماً جديداً مختلفاً عمّا كان عليه في السابق، بحيث أصبح يشمل جميع الآليات والوسائل المشروعة التي تهدف إلى تطبيق القانون الدولي المعاصر.

## المبحث الرابع: الحماية والصاية

الدولة ذات السيادة التامة هي التي لاتخضع في شؤونها الداخلية والخارجية لسيادة دولة أخرى. إنها مستقلة في الداخل والخارج، ولايحدّ من سلطتها قيد سوى قواعد القانون الدولي.

أما الدولة ذات السيادة المقيدة فهي التي لاتتمتع بكامل حريتها في التصّرف بسبب خضوعها لدولة أخرى وارتباطها بها. إنها تتمتع بمركز قانوني، ولكنها كالقاصر لاتستطيع إدارة شؤونها بنفسها، فيوكل أمر ممارسة سيادتها الى دولة اجنبية أو هيئة دولية.

وأشهر انواع الدول ذات السيادة المقيدة هي الدولة المحمية والدول المشمولة بالصاية.

### أولاً: الدولة المحمية

الدولة المحميّة هي تلك التي تضع نفسها بمحض إرادتها، أو رغم إرادتها، تحت حماية دولة أخرى أقوى منها. والحماية أنواع، الا أن وجه الشبه بينها يكمن في أنّ الدول المحمية تحرم عادةً من ممارسة سيادتها الخارجية وتحتفظ بحرية التصّرف، الكاملة أو الناقصة، في شؤونها الداخلية. والحماية تقوم بصورة عامة على الخصائص الآتية:

1- إستناد نظام الحماية عادةً إلى معاهدة تُبرم بين الدولة الحامية والدولة المحميّة.

2- إحتفاظ الدولة المحمية بشخصيتها القانونية الدولية، فهي



لا تلتزم بتطبيق المعاهدات التي تبرمها الدولة الحامية، ولا تعتبر طرفاً في الحروب التي تعلنها هذه الأخيرة. ويحتفظ رعاياها بجنسية مستقلة. ومن نتائج احتفاظها بشخصيتها الدولية ابضاً أن المعاهدات التي سبق لها أن أبرمتها مع الدول الأجنبية قبل الحماية تستمر قائمة ونافذة المفعول. وهذا ما حدث للمعاهدات التجارية التي وقعتها كل من المغرب وتونس مع الدول الأخرى قبل فرض الحماية الفرنسية عليهما.

3- تولي الدولة الحامية الشؤون الخارجية للدولة المحمية، فهي التي تمثلها، وتحمي رعاياها في الخارج، وتوقع المعاهدات باسمها، وتتحمل كل مسؤولية دولية تنجم عن أي اتفاق يقع فوق أرضها. وقد تتساهل الدولة الحامية أحياناً فتسمح لها بالتمثيل الدبلوماسي السلبي.

4- قيام الدولة المحمية مبدئياً بتصرف شؤونها الداخلية بحرية، غير أن الدولة الحامية تشرف غالباً على الشؤون المهمة كالجيش والادارة والمالية.

5- إقرار معاهدة الحماية للدولة الحامية بحق مساعدة الدولة المحمية في حقل الإصلاح، وذلك لأن فرض الحماية أو طلبها يحدث غالباً في وقت تكون فيه الأوضاع الداخلية في الدولة المحمية قد بلغت الحد الأقصى من الفوضى والفساد. ومصلحة هذه الدولة تقضي بأن تتكفل الدولة الحامية بتنظيم أمورها في حقل الادارة والعدل والمرافقة العامة.

6- اعتبار العلاقات بين الدولتين علاقات دولية من الناحية النظرية. ولكن الواقع يخالف ذلك، فالعلاقات بينهما تشبه غالباً علاقات الدولة التابعة بالدولة المتبوعة.

والحماية الدولية نوعان: اختيارية واستعمارية.

1 - الحماية الاختيارية: هي التي تنشأ بين دولة ضعيفة ودولة أقوى منها، تتعهد الأولى فيها بوضع نفسها تحت حماية الثانية لكي تتولى الدفاع

عنها ورعاية مصالحها وتمثيلها في الخارج. ومن الأمثلة على هذا النوع من الحماية: إمارة موناكو التي كانت خاضعة للحماية الفرنسية، وجمهورية أندورا التي كانت خاضعة للحماية المشتركة الفرنسية - الإسبانية، وإمارة لختنشتاين التي كانت خاضعة للحماية السويسرية، وجمهورية سان مارينو التي كانت خاضعة للحماية الإيطالية. وجميع الكيانات نالت استقلالها في التسعينات من القرن الماضي وأنضمت إلى عضوية الأمم المتحدة.

2 - الحماية الاستعمارية: هي التي تفرض على الدولة المحمية الضعيفة فرضاً، بالقوة أو الإكراه. والفرض من هذه الحماية يكون عادةً الرغبة في استعمار هذه الدولة والتمهيد لضمها إلى أراضي الدولة الحامية إن تيسر ذلك. وإذا كان الاستعمار هو الهدف، فلماذا تفضل الدول الاستعمارية اللجوء إلى طريقة الحماية أولاً؟ أي لماذا لا تقدم مباشرةً على ضم الدولة الضعيفة التي تريد استعمارها دون المرور بمرحلة الحماية؟ إن ذلك أسباباً، أهمها:

أ - خوفها من استفزاز شعب الدولة الضعيفة لدى وقوفه على رغبتها في ضم أرضه وإلغاء وجوده.

ب - أو خشيتها من إثارة الدول الأجنبية الحاقدة أو المنافسة أو المناوئة.

ج - أو كون الحماية أوفق لها وأحسن من الضم المباشر، فالدولة المحمية تحتفظ بالإدارة المحلية وتتكدّد هي النفقات وتحمل وزر الأخطاء، بينما تتصرف الدولة الحامية إلى الاستغلال والتمتع بالامتيازات الاقتصادية.

وبما أن فرض الحماية من طرف واحد عمل لا يقوم على أساس قانوني فإن الدولة الحامية تعتمد غالباً إلى انتزاع معاهدة أو اتفاق من الدولة المحمية لتبرير وجودها وأعمالها، وإضفاء صيغة الشرعية على علاقاتها الخارجية، وتعزيز مكانتها لدى الدول الأجنبية والحصول منها على إقرار بالوضع الراهن.

وهنا، يجب التفريق بين الحماية والاستعمار، فالاستعمار هو

الاستيلاء على إقليم أو بلد وضمه الى الدولة المغتصبة واعتباره جزءاً منه لا يتمتع بأية سيادة. أمّا الأقطار المحمية فإنّها تحتفظ بشخصيتها الدولية وتتسق علاقاتها بالدولة الحامية على أساس معاهدة أو إتفاق. وقد تتحول الحماية الاستعمارية إلى مجرد استعمار عندما يتم إلغاء معاهدات الحماية وضم المحميات الى أراضي الدولة الحامية. ومن الأمثلة على ذلك مدغشقر التي كانت محمية فرنسية في العام 1885، ثم تحولت إلى مستعمرة في العام 1896، ونالت استقلالها في العام 1960.

ومعظم شعوب المحميات ثارت في القرن العشرين واعتبرت الحماية استعماراً مقنعاً يحط من قدرها، وطالبت بالانفصال عن الدول الحامية واستعادة حريتها. وهذا ما حدث في الوطن العربي لمصر وتونس والمغرب والكويت ودول الخليج العربي.

ومن المؤكد أنّ الدول الاستعمارية في الغرب اتّخذت الحماية اسلوباً لغرض سيطرتها على الدول المتخلفة في قارتي آسيا وأفريقيا والاستفادة من خبراتها، فكانت الحماية في الواقع شكلاً من أشكال الاستعمار. واتّبعَت الولايات المتحدة الامريكية مع دول أمريكا اللاتينية سياسة حماية مستمرة فرضتها عن طريق قروضها وشركاتها الضخمة.

### ثانياً: الدّول المشمولة بالوصاية

في نهاية الحرب العالمية الثانية فكّر الحلفاء المنتصرون في استبدال الانتداب الذي كان مرتبطاً بوجود عصبة الأمم المتحدة بنظام آخر يتلاءم والمبادئ التحريرية التي نادت بها الأمم المتحدة. وأطلق على النظام الجدي اسم: الوصاية الدولية. وكرّس الميثاق الأممي لها فصلين (13 و12)، خصص الأول للكلام على هذا النظام، وعالج في الثاني أحكام مجلس الوصاية، واعتبر هذا المجلس جهازاً من الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

والأهداف الأساسية لنظام الوصاية الدولية، كما حددتها المادة (76) من الميثاق الأممي، هي:

أ - توطيد السلم والامن الدوليين.

ب - تعزيز تقدم شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، وتعزيز تطورها المطرد نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال.

ج - تشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة، وتشجيع الشعور بالترابط بين شعوب العالم.

د - كفالة المساواة في المعاملة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء الأمم المتحدة ولشعوبهم، وكفالة المساواة في المعاملة بين هذه الشعوب في الادارة والقضاء.

ونصت المادة ( 77 ) من الميثاق على أنّ نظام الوصاية يمكن أن يطبق على ثلاث فئات من الأقاليم:

الأقاليم الخاضعة للانتداب، والأقاليم التي قد تقتطع من دول الأعداء، نتيجة الحرب العالمية الثانية، والأقاليم التي تضعها دول مسؤولة عن إدارتها تحت نظام الوصاية بمحض اختيارها.

وجميع الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب ثم للوصاية قد نالت استقلالها وانضمت الى عضوية الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

## المبحث الخامس: التدخل لحماية حقوق رعايا الدولة المتدخلة

يعتبر التدخل لحماية حقوق رعايا الدولة المتدخلة من أبرز التبريرات التي استُخدمت من قِبَل الدول الأعضاء لإضفاء الطابع الإنساني على تدخلها، على اعتبار أنّ لكل دولة الحق في حماية رعاياها في أي وقت وأينما كانوا. وتبعاً لذلك، فمن حقّها التدخل في أيّة دولة للدفاع عن

---

(1) للمزيد من المعلومات حول نظام الانتداب ونظام الوصاية، راجع ما ورد في كتابين للدكتور محمد المجذوب: القانون الدولي العام، والتنظيم الدولي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.



رعاياها إذا ما عجزت قوانين تلك الدولة عن توفير الحماية الكافية لهم ولممتلكاتهم، أو إذا تعرضوا لمعاملة غير إنسانية أو لأيّ اعتداء غير مشروع ولم تحمهم السلطات المحليّة أو ينصفهم القضاء في البلد الأجنبي.

ولاقت فكرة التدخّل الإنساني لحماية رعايا الدولة المتدخلة رواجاً وقبولاً في أوروبا. ومن مؤيديها "ماكنير" (McNair) الرئيس السابق لمحكمة العدل الدوليّة، فقد اعتبر أن للدولة حقاً مشروعاً في التدخّل بالقوّة لحماية مواطنيها وممتلكاتهم من الأخطار أو من أعمال العنف الموجهة ضدهم في بلد أجنبي، إذا لم تقم السلطات المحليّة بذلك، أو كانت عاجزة عن ذلك<sup>(1)</sup>.

والمؤسف أن الدول استخدمت هذه الذريعة بشكل واسع لتبرير تدخّلها في الشؤون الداخليّة لدول أخرى. والمثال على ذلك التدخّل البلجيكي في الكونغو سنة 1964، والتدخّل الأمريكي في جمهورية الدومنيكان سنة 1980، وفي جزيرة غرينادا سنة 1984، والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، والتدخّل الفرنسي البلجيكي في زائير سنة 1991.

وقد وضع الفقه شروطاً لصحّة ممارسة هذا النوع من التدخّل مثل:

1- وجود خطر فعلي يهدّد المواطنين في الدولة الأجنبية.

2- فشل الحكومة المحليّة في حماية المواطنين الأجانب.

وهناك من يعتبر أن رعايا الدولة الموجودين في الخارج يشكلون امتداداً للدولة ذاتها وجزءاً حيوياً من إقليمها. ومن ناحية أخرى، فإنّ الخطر المحدق برعايا الدولة في الخارج قد يشكّل تهديداً لأمن تلك الدولة الخارجية. وهذا يعني أنّ التدخّل لحماية رعايا الدولة في الخارج عمل غير مشروع، ليس لاقتقاره إلى أيّ أساس قانوني فحسب، بل أيضاً لتعارضه مع مبادئ مهمّة في القانون الدولي، خاصّة فيما يتعلق بمبدأ تحريم استخدام القوّة في العلاقات الدوليّة (المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق

---

(1) علاء الدين حسين مكي، استخدام القوّة في القانون الدولي. الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، بغداد، 1981، ص134.

الأمم المتحدة)، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (المادة 2 الفقرة 7 من الميثاق).

ومن جانب آخر، فإن مثل هذا النوع من التدخل غالباً ما يؤدي إلى نتائج عكسية من حيث تعرّض الأجانب الموجودين في الدولة المتدخل في شؤونها إلى الخطر، ذلك أنّ تلك الدولة سوف تنظر إليهم على أنهم دخلاء أو أعداء، وبالتالي قد تسيء معاملتهم.

غير أنّ هذا لا يعني أن الدولة لا تستطيع حماية رعاياها في الخارج خشية انتهاك سيادة الدول الأخرى، وتقيداً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهذه المبادئ والقواعد القانونية لا تهدر حق الدولة في حماية رعاياها الموجودين في دولة أخرى إذا ما أصيبوا بأضرار، وهو ما يمكن أن يتمّ باللجوء إلى قاعدة أساسية في القانون الدولي، وهي قاعدة الحماية الدبلوماسية. وتتمّ هذه الحماية باتّصال الدولة التي ألحق رعاياها الموجودون في دولة أخرى أضراراً بتلك الدولة بغية الحصول على تعويض مناسب، ويتمّ هذا الإتصال عادةً بالطرق الدبلوماسية. وقد أكّدت محكمة العدل الدولية الدائمة قاعدة الحماية الدبلوماسية في الحكم الذي أصدرته في 30 آب/أغسطس<sup>(1)</sup> 1924.

ويشترط لممارسة الحماية الدبلوماسية توفر عدد من الشروط أهمها:

1- وجود رابطة قانونية بين الفرد والدولة الممارسة للحماية الدبلوماسية، وتتمثّل هذه الرابطة بالجنسية.

2- استنفاد الفرد للوسائل القضائية الداخلية للدول الأجنبية المسؤولة.

---

(1) جاء في حكم المحكمة «أن من قواعد القانون أن لكل دولة الحق في أن تحمي رعاياها إذا لحقهم ضرر نتج من أعمال مخالفة للقانون الدولي صدر عن دولة أخرى، وذلك في حالة عدم استطاعة الرعايا الحصول على حقوقهم بالوسائل القضائية، وأن الدولة حينما تتبنى دعاوى رعاياها بالطرق الدبلوماسية أو أمام القضاء الدولي تؤكد حقها في أن يعامل رعاياها وفقاً لقواعد القانون الدولي العام».

3- أن يكون تصرف الفرد سليماً.

غير أن الدول الأوروبية أساءت استخدام قاعدة الحماية الدبلوماسية، وأفرطت في اللجوء إليها، إلى الحد الذي أدى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وخاصة دول أمريكا اللاتينية.





## الفصل الثاني

### التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان أو الشعوب

إنَّ التدخل لأغراض "حماية حقوق الإنسان" يجب أن يُنظر إليه على أنَّه حالة خاصَّة واستثنائية لمواجهة ضرر إنساني لا يُمكن إصلاحه وأصبح وشيك الحدوث، أيَّ أنَّ التدخل يجب ألاَّ يحدث إلاَّ كخيار اضطراري أخير.

وإذا كان التدخل باسم حماية حقوق الإنسان ليس جديداً في الممارسات الدوليَّة المعاصرة، فإنَّ الجديد في هذا الشأن هو كثافة اللجوء الى هذه التدخلات بشكل غير مسبوق، وانتقاله من مجرد تقديم المساعدات بناءً على اتفاقات مُسبقة إلى التدخل بصفة مباشرة تنفيذاً لقرارات أمميَّة أو إقليميَّة، ممَّا يخلف العديد من الإنحرافات أو الانتهاكات.

وهذا يتطلَّب تقييم إجراءات التدخل في هذا الشأن، ومحاولة تكييفها قانوناً للوقوف على الوسائل المتَّخذة، والدوافع الحقيقيَّة للتدخل، وكذلك الجهة القائمة بها.

إنَّ الدَّول التي تُقدِّم على التدخل إلى حدِّ استعمال القوَّة في سبيل ذلك، تبرِّر مواقفها بالإستناد إلى القانون الدولي انطلاقاً من تكييف بنوده، كالتوسُّع في تفسير مبدأ عدم التدخل، أو منع استخدام القوَّة، أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدوليَّة، والإستثناءات الواردة عليها.

ومن المعروف أنَّ خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته، كانت تدرج في السابق ضمن الإختصاص الداخلي للدَّول، غير أنَّه مع مرور

الوقت، وتنامي الإهتمامات الدوليّة بحقوق الإنسان، وتطور القانون الدولي، أصبح للفرد أهميّة كبرى ضمن اهتمامات القانون الدولي.

وهكذا، برزت مفاهيم واصطلاحات تتعلّق بـ "واجب التدخل"، و "ضرورة التدخل"، و "حق التدخل"، لمساعدة الشعوب على نيل استقلالها، أو بطلب من حكومة شرعية، أو التدخل لحماية شعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية الدامية كتلك التي عرفتتها أوروبا الشرقية.

إنّ هناك خلافاً كبيراً في مجال تعريف التدخل الإنساني، فقد عرّف التدخل الإنساني تعريفاً واسعاً يشمل "مختلف أشكال النشاط الدبلوماسي والمساعدة الإنسانية جنباً إلى جنب مختلف أشكال النشاط العسكري سواء في صورة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أم القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق نيابة عن جميع السكان أم مجموعة متميزة منه"<sup>(1)</sup>.

وإذا نظرنا الى التدخل في العراق، مثلاً، نجد أن "الممرات الإنسانية" التي تمّ إيجادها "لصالح" أكراد العراق أدت إلى استثنائهم من السيادة العراقية، لحمايتهم من سطوة النظام العراقي السابق، باسم الإنسانية، غير أنّ الشعب الكردي في المنطقة التركية يُقتل رسمياً داخل تلك المنطقة التي تحظى بحماية الدول الغربية دون أن ترى تلك الدول في ذلك مساساً بـ "الإنسانية".

وسواء أكان ذلك التدخل أمميّاً، أم إقليميّاً، بتفويض أو بدون تفويض، فإنّ الرأيّ الفقهيّ الغالب هو أنّه لا يوجد حقّ مقرر للتدخل الإنساني. فليس من حقّ دولة أو مجموعة من الدّول أن تخرق السيادة الوطنية أو الإستقلال السياسي لدولةٍ أخرى بحجّة مساعدة شعب تلك الدّولة، لما قد يكتنف ذلك من دوافع سياسية في الواقع الدولي. ولهذا فإن البعض يستخلص من الميثاق حكماً يمكنه من ذلك التدخل بحجة

---

(1) Terry D. Gill. Humanitarian Intervention: Legality, Justice and Legitimacy, in: Tarcisio Gazzini and Nicholas Tsagourias. the use of force in international law. Ashgate, England, 2012, p. 547.

الدفاع الجماعي المشروع، أو الدفاع المشروع عن النفس. كما أن هناك رأياً آخر يستند الى الفصل السابع من الميثاق، وخاصة المادة ( 39 ) المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، باعتبار أن إهدار حقوق الإنسان يهدد السلم والأمن الدوليين.

فإذا كانت الأوضاع الإنسانية مُنطلقاً للتدخل الإنساني، فإنّ الأوضاع الإنسانية في حدّ ذاتها يمكن تسييسها، فالأزمات الإنسانية تُعالج عادة بواسطة عمليات الإغاثة، وتُعالج عمليات حفظ السلام الأوضاع المضطربة. وعندما تظطرب الأوضاع الإنسانية كنتيجة لوجود أزمة إنسانية، يفتح الباب عندئذٍ أمام التدخل السياسي والتدّرع بحجة التدخل لحماية المدنيين. ومن جهة أخرى، فقد أصبحت الأمم المتحدة، وبخاصّة مجلس الأمن، المنبر للكثير من تدخلات القوى الدوليّة الكبرى ولبسط هيمنتها وفق هذه التبريرات، وتكريس سياساتها دولياً ضدّ الدول، كما حدث في أزمة «لوكربي»<sup>(1)</sup> وأزمته العراق وأفغانستان<sup>(2)</sup>.

## المبحث الأول: التدخل لحماية حقوق الإنسان

يستند التدخل الإنساني إلى افتراض وجود خطر يهدّد حقوق الإنسان في دولة ما، ممّا يتطلب القيام بعمل مناسب من خارج الحدود الإقليمية لتلك الدولة لفرض وقف أو تخفيف حدّة ذلك الخطر. وهذا يعني تجاوز الحدود التي يرسمها مبدأ السيادة، باعتباره مبدأً أساسياً في القانون الدولي. ولذلك يطرح موضوع مشروعية التدخل للدفاع عن حقوق الإنسان

---

(1) أزمة لوكربي بينت أن الولايات المتحدة الأمريكيّة تمكنت من التحكم في القضية، وذلك بعد تحويلها من طابع قانوني صرف إلى طابع سياسي. وقد تطلب تدخل مجلس الامن وفرض عقوبات زجرية على ليبيا سنوات عدة.

(2) التدخل الأمريكي في أفغانستان تمّ بموجب قرار صدر عن مجلس الامن تحت رقم (1368) بتاريخ 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2001 اعتبر أن «العمليات الإرهابية التي تمت بتاريخ 11 ايلول/سبتمبر هي عملية ارهاب دولي =وتهديد للسلم والأمن الدوليين»، وبالتالي منحها الحقّ في الدفاع الشرعي والجماعي، بناءً على الفصل (51) من الميثاق.

باعتبار أن موضوع حقوق الإنسان هو من المسائل الخلافية فيما يتعلق بتحديد موقعها بين الإختصاصات الداخلية والدولية<sup>(1)</sup>.

إنَّ هناك من يقصر التدخل الانساني على حالة العلاقات بين الدول المتحضرة وغير المتحضرة، إذ يرى (De Martens) أنَّ التدخل من قِبَل القوى المتحضرة في العالم يُعدُّ، مبدئياً، مشروعاً، ففي حالة تعرض السكان المسيحيين في تلك الدول غير المتحضرة إلى انتهاك ومجازر، فإنَّ التدخل يُعدُّ مبرراً بفكرة المصالح الدينية المشتركة والاعتبارات الإنسانية، وهما ما لا يمكن تطبيقه في حالة الأمم المتحضرة<sup>(2)</sup>.

وقد ساهمت المصادر العالمية لحقوق الإنسان في توسيع الإشكالية المتعلقة بهذه الحقوق، فميثاق الأمم المتحدة، وهو من أهم مصادر حقوق الإنسان، لم يكن حاسماً في مسألة تحديد تلك الحقوق، وطبيعة الإلتزامات المترتبة على الدول بخصوصها<sup>(3)</sup>.

ويرجع سبب ذلك إلى الغموض وعدم الدقة والتحديد التي تتسم بها الفقرة (7) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المصدر الرئيس لمبدأ عدم التدخل. وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى التمسك بحقها المطلق في حرية معاملة رعاياها.

وهناك معايير يُمكن الاستعانة بها لتحديد المجال المخصَّص للدول، وهي:

1- معيار الإلتزام الدولي: وبموجبه يكون للدولة مُطلق الحرية في

---

(1) د. محمد المجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، عام 1983، ص52.

(2) Jaen - Pierre Fonteyne, the customary international law doctrine of humanitarian intervention its current validity under the UN charter. in: Tarcisio Gazzini and Nicholas Tsagourias, the use of force in international law. Ashgate, England. 2012, p. 493.

(3) راجع دراسة د. جعفر عبدالسلام، تطور النظام القانوني لحقوق الإنسان. في المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد 43، عام 1987، ص43.



التصرف في المسائل التي لا تكون موضوعاً لإتفاقية دولية.

2- معيار الإهتمام الدولي: يمنح هذا المعيار للأمم المتحدة حقّ التدخل في المسائل التي تثير اهتماماً دولياً، وهو ما يتجسّد في صورة التهديد المحتمل للسلام.

3- معيار الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها: يميّز هذا المعيار بين نوعين من حقوق الإنسان: الحقوق الأساسية، والحقوق غير الأساسية<sup>(1)</sup>.

ويبدو أنّ الأمم المتحدة حاولت تلافي ما شاب ميثاقها من نقص بتبنيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، الذي يُعتبر خطوة مهمّة في مجال تحديد ماهية الحقوق والحريات التي شملها الميثاق برعايته. ومع ذلك، فقد تعرّض هذا الإعلان إلى ما تعرّض له الميثاق من جدل ونقاش بسبب صدوره من خلال قرار للجمعية العامة. فالإعلان لا يمثل اتّفاقاً، أو معاهدة دولية، ولا يُعدّ مكمّلاً للميثاق، لانه لم تتّبع في إصداره الإجراءات اللازمة لتعديل الميثاق، ولم يتضمن ضمانات للأفراد وجزاءات ضدّ الدّول، وهذا ما دفع البعض إلى تجريده من الصّفة الإلزامية، وإعتباره مجرد مسعى للتبشير بفكرة، أيّ أنّه يدخل في نطاق ما يجب أن يكون وليس ما هو قائم<sup>(2)</sup>.

ويبدو بوضوح أنّ حقوق الإنسان تتمتّع بأهمية لا يُخفى أثرها على المستوى الدولي. وهذا يرتبط بصورة أساسية بتحديد مشروعية التدخل للدفاع عن حقوق الإنسان، فهذه الحقوق لم تعد حكراً على دولة واحدة، بل أصبحت شراكة بين الدّولة، والمجتمع الدولي، ومنظّماته الدولية. وهذا يعني أنّ من حقّ وواجب أجهزة الأمم المتحدة التدخل في شؤون

---

(1) وتشمل الحقوق الأساسية تلك التي وردت في المادّة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والمادّة (2) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، والمادّة (4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

(2) د. مصطفى سلامة حسين، المنظّمات الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص206.

آلية دولة تنتهك حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>.

ولم يعد بإمكان الدول الاعتراض على مثل هذا التدخل بالاستناد إلى مبدأ عدم التدخل، الذي ضاقت حدوده بشكل كبير عما كان عليه في السابق، بفعل تطوّر وتشعب العلاقات الدولية التي جعلت من العالم "قرية عالمية". وأصبح التمييز بين ما هو داخلي ودولي أمراً صعباً<sup>(2)</sup>.

ويستند التدخل الإنساني للدفاع عن حقوق الإنسان إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وبالأخص إلى المادة (56)<sup>(3)</sup>.

وتتحدّد آلية التدخل لحماية حقوق الإنسان، بصورة عامة، وفقاً لعددٍ من الوسائل، أهمّها:

1- اللجان التعاهدية: فأغلب الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تنص على إنشاء لجان تتولّى مهمة مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها المقرّرة في الإتفاقية. ومن هذه الإتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2- نظام التقارير: يبدو أنّ الإتّجاه الدولي قد استقرّ على تضمين الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان نصوصاً قانونية تُلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية عما اتّخذته، أو تنوي اتّخاذها، من تدابير لها تأثير في حقوق الإنسان المُعترف بها.

3- نظام الشكاوى: تتضمّن أغلب الإتفاقيات الدولية المتعلقة

---

(1) محمد ميكو، المنتظم الدولي وحقوق الانسان: المنتظم الدولي والتدخل. الطبعة الاولى، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص106.

(2) د. صالح جواد كاظم، مباحث في القانون الدولي. الطبعة الأولى، مطبعة الأمل للنشر والتوزيع، بغداد، 1991، ص330.

(3) المادة (56) من الميثاق تنص على أن «يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (55).

بحقوق الإنسان نصوصاً قانونية تجيز للدول والأفراد تقديم شكاوى ضد إحدى الدول الأطراف في الإتفاقية تتعلق بوضع حقوق الإنسان في تلك الدولة، ومن هذه الاتفاقيات العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

4- المقررون الخاصون والفرق العاملة: شهدت برامج الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان تزايداً نوعياً من خلال اعتماد آليات جديدة لحماية حقوق الإنسان خارج نطاق المعاهدات، تتمثل بالمقررين الخاصين، والفرق العاملة. ويمثل هذا الأسلوب طريقاً أكثر مرونة للتعامل مع الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان. ويخضع تشكيل المقررين الخاصين، وفرق العمل، إلى أسلوبين رئيسيين: إما تعيين مقرر خاص، وإما تعيين فريق عمل لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في بلد معين<sup>(1)</sup>.

5- مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: بموجب قرارها المرقم (141/48) 1993. أنشأت الجمعية العامة هذا المنصب ليكون الجهة المسؤولة عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وتتحدد مسؤوليات المفوض السامي بالأمور الآتية:

أ - تمتع الناس جميعاً تمتعاً فعلياً بجميع الحقوق المدنية، والثقافية، والإقتصادية، والسياسية.

ب - تنفيذ المهام التي توكلها إليه الهيئات المختصة في الأمم المتحدة في حقل حقوق الإنسان.

ج - تعزيز وحماية الحق في التنمية.

د - توفير الخدمات الاستثنائية والمساعدة التقنية والمالية.

هـ - تنسيق برامج الأمم المتحدة الإعلامية ذات الصلة بميدان حقوق الإنسان.

---

(1) مثال ذلك المقرر الخاص في تشيلي لعام 1979، وفريق العمل المعني بدراسة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة 1968.

و - أداء دور نشط في إزالة التحديات والعقبات التي تحول دون التعرض لحقوق الإنسان، والحوّل دون استمرار انتهاكات هذه الحقوق.

ز - زيادة التعاون الدولي من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وتنسيق الأنشطة الرامية إلى ترشيد أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتكييفها وتقويتها وتبسيطها بهدف تحسين كفاءتها وفعاليتها<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني: التدخل لحماية الجماعات الإنسانية

يُعتبر التدخل الإنساني من الوسائل المهمة لحماية الجماعات الإنسانية عند تعرض حقوقها للانتهاك بسبب الطبيعة المتميزة للجماعة، كالأقليات، أو بسبب طبيعة الأعمال المرتكبة ضدها، كالإبادة الجماعية.

لقد تساءل فقه القانون الدولي القديم حول مشروعية التدخل الإنساني في القانون الدولي، فالفقيه الإيطالي (Carnazza - Amari) لخص موقف المدرسة الإيطالية بهذا الصدد، بالقول: "إنّه لا يمكن لأحد أن يبرر التدخل في حالة ما إذا كانت الحكومة المحلية لا تحترم أغلب القوانين الأساسية للعدالة والإنسانية"<sup>(2)</sup>.

ولقد وُفّر مبدأ حماية الجماعات الإنسانية وحقوق الإنسان والأقليات، البيئة الملائمة للتدخل الخارجي، فقد أصبحت الدول تتخذ منه ذريعة للتدخل في الدول الأخرى على، غرار التدخل الروسي في أبخازيا وأوسيتا الجنوبية، والتدخل الصربي الكرواتي في كوسوفو، والتدخل التركي والإيراني في إقليم ناكارنو - كاراباخ، والتدخل الأمريكي في العراق وكوسوفو، والتدخل البريطاني في سيراليون وغيرها، وكذلك

---

(1) United Nations The High Commissioner for Human Rights HR/PUB/HCHR/ 96/ 1 Ptinted at united Nations. Geneva. 1996. pp. 6 - 11

(2) Tarcisio Gazzini and Nicholas Tsagourias. the use of force in international law. Ashgate . England. 2012. pp. 489 - 490.



التدخل الأمريكي في الصومال والذي أعقبه صدور قرار مجلس الامن المرقم 794<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى، فقد ساهم العديد من المواثيق والاتفاقات في إقرار هذا المبدأ، على غرار إعلان حق تقرير المصير الذي ورد في بيان الحركة الاشتراكية العام 1918، وكذلك في اتفاقيات مؤتمر السلام في فرساي (1919 - 1920)، وصولاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948 الذي منع التمييز على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، أو الاتجاه السياسي.

وأكد المبدأ كذلك إعلان الأمم المتحدة المرقم 135/47 الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1992، والخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية مختلفة، رغم أنه لم يعترف بالجماعة العرقية كشخص من أشخاص القانون الدولي، بل كأفراد ينتمون إلى ثقافة أو سلالة معينة.

فالتدخل لحماية الأقليات وحقوق الإنسان عموماً يمثل تحدياً أساسياً لمبدأ عدم التدخل. وقد استغلت دول عديدة انتشار جماعاتها العرقية في دول أخرى كذريعة لتدخلها، سواء أكان ذلك مباشرة باحتلال الإقليم الذي تقطنه الأقلية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال دعمها للحركة الانفصالية للضغط على النظام السياسي القائم في الدولة المستهدفة. وجدت الدول الكبرى في مبدأ حماية حقوق الإنسان. والأقليات ذريعة قوية لتبرير تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول أخرى، مما ساهم في تقوية الحركات الانفصالية، وتحريك العديد من النزاعات العرقية التي

---

(1) قرار المجلس رقم 794، بتاريخ 1993/2/3، بشأن الأزمة الصومالية الذي اعتبر «أن حجم المأساة الإنسانية الناتجة من النزاع في الصومال... يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ولاحظ هذا القرار أن المجلس، ولأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة سنة 1945 يعطي تفويضاً رسمياً لقوات من الدول الأعضاء في المنظمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، للتدخل عسكرياً في دولة أخرى لم تطلب هذا التدخل، وذلك لإنقاذ مواطنيها من الموت جوعاً، ودعا إلى استخدام كل الوسائل لإيجاد بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية.

عرفت انتشاراً واسعاً في النظام الدولي المعاصر<sup>(1)</sup>.

لقد أثبتت حالة كوسوفو صعوبة تجسيد مثل هذا التصور الذي يلتزم بالمرجعية الأممية، فقد واجهت أمريكا وحلفاؤها الفيتو الصيني - الروسي في صيف وخريف العام 1998، الذي حال دون تدخلها لصالح الأقلية الألبانية، فلبأت دول حلف الأطلسي إلى شن حملة قصف جويّ لمدة (78) يوماً ضدّ بلغراد لإرغامها على وقف التجاوزات الصربية ضد ألبان كوسوفو.

ولكن التدخل بهذا الشكل يمكن أن يجد سنداً له في تصور جديد للميثاق الأممي (وفق الفصلين الخامس والسادس من الميثاق) يقوم على إجازة التدخل لأغراض إنسانية دون الحاجة إلى الحصول على موافقة حكومة الدولة المعنية. ويبرّر ذلك بمحاولة تفادي تكرار كارثة رواندا. ولا شك أنّ مثل هذا التصور يجد سنداً له في إعلان فيينا لحقوق الإنسان لعام 1993، فالفقرة (27) من الإعلان تنصّ على أنّ كلّ الدول ملزمة

---

(1) في العام 2001 صدر تقرير عن اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول بعنوان (مسؤولية الحماية) وحمل التقرير ردّاً على الأمين العام السابق (كوفي عنان) والذي تحدث في المجتمع الدولي للتخطيط لمسار عمل أكثر استقراراً وانتظاماً عند الاستجابة للآزمات الإنسانية خاصة عندما تكون المعتقدات والمبادئ الإنسانية لدولة ذات سيادة في نزاع وشقاق. وأصدرت اللجنة المذكورة تقريراً بتاريخ 18 كانون الأوّل/ديسمبر 2001، أكدت فيه على ثلاث مبادئ أساسية "الأول: هو استخدام مفهوم "المسؤولية الدولية للحماية" بدلاً من التدخل الإنساني "لتجنب ما قد يثيره التعبير الأخير من مخاوف السيطرة والهيمنة، والثاني: يتعلق بوضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية، وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن، أما المبدأ الثالث: فيركز على أن عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية، وبناءً على سلطة مباشرة مسؤولية. كما أكد التقرير على أن مسؤولية حماية أرواح ورفاهية المواطنين تقع أولاً وأخيراً على عاتق الدولة ذات السيادة. وإذا اتضح، رغم ذلك أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها، أو إنها هي نفسها الجاني والمتسبب فيما يتعرض له المواطنون من عنف وأضرار، ففي هذه الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة بمجلس الأمن.

بإيجاد آليات لمعالجة خروقات حقوق الإنسان. وبما أن (171) دولة قد صدقت على هذا الإعلان، فإن ذلك يجعل منها طرفاً ثالثاً ملزماً بالتدخل. على أن هذا الاتجاه لا يدعو إلى التمرد على الشرعية الأهمية، بل يدعو إلى التفكير في آليات بديلة عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بسبب استعمال حق النقض.

### المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات

يُعتبر التدخل لحماية الأقليات من أبرز حالات التدخل الإنساني، سواء أكان ذلك في القانون الدولي التقليدي أم المعاصر. ولهذا تشكل حماية الأقليات محوراً مهماً. فعلى صعيد الدول، شكّلت حماية الأقليات ذريعة مستمرة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساس بسيادتها وسلامتها الإقليمية، وهي لذلك لم تعد من بين آليات حماية الأقليات لكونها تدخل في إطار التدخل غير المشروع، في حين اعتبرت النشأة الحقيقية لنظام حماية الأقليات التي تجسّدت بتضمين المعاهدات والاتفاقيات الدولية نصوصاً قانونية خاصة بحماية الأقليات، وهو ما تمّ في ظل عصبة الأمم<sup>(1)</sup>، ومن ثمّ في ظلّ هيئة الأمم المتحدة مع الاختلاف في طبيعة الحماية في كل من المنظمتين.

إنّ التداخل والترابط بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، يكمن في إطار جرائم الحرب بوصفها مبرراً لاستخدام القوة، إلّا أنّ الأسس القانونية التي تُساق لتبرير التدخل الإنساني تعتمد على تطوّر تاريخي طويل مقارنة بالمسؤولية عن الحماية<sup>(2)</sup>.

ومن الملاحظ أنّه بالرغم من ورود مصطلح "الأقلية" في العديد

---

(1) عبدالسلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص86.

(2) Helen Durham and Phoebe Wynn -Pope. The relationship between international humanitarian law and responsibility to protect from Solferino to Srebrenica. in: Norms of Protection. edited by Angus Francis and Vesselin Popovski. UN University. 2012. pp. 192 - 193.

من المعاهدات الدوليّة الجماعيّة والثنائيّة، إلّا أنّه لم يتمّ التوصل إلى تعريف قانوني مقبول لمفهوم ”الأقليّة“، فكان هذا المصطلح مثار إختلاف فقهيّ، تجسّد بطرح عددٍ من المعايير المتعلّقة بتحديد هذا المفهوم.

ويُمكن تعريف الأقليّة بأنّها ”مجموعة من السكّان أقلّ عدداً من بقيّة سكّان الدّولة، يتمتّع أعضاؤها الذين يكونون المواطنين في الدّولة، بصفات إثنيّة، أولغويّة، معيّنة، تختلف عن تلك التي يتمتّع بها سائر السكّان، ويربطهم شعور بالتضامن للمحافظة على ثقافتهم، وعاداتهم، ودينهم، ولغتهم.

إنّ الولادة الحقيقيّة لنظام حماية الأقليات كانت في ظلّ عهد عصبة الأمم الذي يجد أساسه الموضوعي في المادتين (86 و93) من معاهدة فرساي، اللّتين تتصان على مبدأ حماية الأقليات. واعترفت بعصبة الأمم كضامن لتنفيذ هذه النصوص. وقد عكست تلك الإتّفاقيات صورة التدخّل الإنساني خاصّة فيما يتعلّق ببعض النصوص القانونيّة لتلك المعاهدات، واللّتي اعتُبرت جزءاً من الإلتزامات الدوليّة عند تعرّضها للانتهاك.

أنّ نظام حماية الأقليات فشل لعدة أسباب في تحقيق أهدافه، بلّ إنّهُ شكّل ذريعة التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول، فكان لتلك التدخّلات اللّتي حدثت بصورة مباشرة من قبل الدّول، أم بصورة غير مباشرة عن طريق المنظّمة الدوليّة، آثار عكسية نتج منها إضطهاد الأقليات في بعض الدّول، إضافة إلى أنّها كانت سبباً في خلق جوٍّ من التوتر، والقلق، وتهديد السلام في كثيرٍ من الأحيان.

ولكنّ هناك من حاول إضفاء مسحة من النجاح على هذا النظام، باعتبار أنّه أقرّ حقوقاً للأفراد، ممّا يعني أنّه أنشأ قانوناً حقيقيّاً لحقوق الإنسان قيّد من سيادة الدّولة لصالح الأفراد، وإنّ كان قد اتّسم بالإقليميّة<sup>(1)</sup>.

---

(1) أدهم علي إبراهيم، حماية الأقليات في العالم. الطبعة الأولى، مطبعة المعرفة للكتاب، دمشق، 2003، ص76.



يُثار التساؤل حول تكييف مسؤولية الحماية، فهل هي عبارة عن مفهوم أم قاعدة أم مجرد مبدأ (un principe)، الواقع أن بعض المنظمات الدولية والدول تذهب إلى القول بأن هذه المسؤولية ربما تُعدُّ مبدأ ذو قيمة عالمية لصيقة لوجود أي مجتمع بشري، وهي تُعدُّ جزءاً من التزام كل دولة بضمان شروط المساواة والعدالة التي تسمح للسكان بأن يتمتعوا بشكل كامل بحقوقهم الأساسية.

ويعتبر العهد الدولي للحقوق المدنية، والسياسية، الوثيقة الدولية الأولى في ظل هيئة الأمم المتحدة التي تتضمن مادة خاصة بحقوق الأقليات. وهي المادة (27) التي تُعتبر المادة المركزية والأكثر أهمية في مجال حقوق الأقليات.

وهناك نصوص أخرى أشارت إلى حقوق الأقليات، وإن كانت قد وردت ضمن إتفاقيات دولية تتعلق بموضوع معين، كالمادة (2) والمادة (5/1) من الإتفاقية الدولية للقضاء على التمييز في مجال التعليم، التي اعتمدها منظمة اليونسكو سنة 1960، والمادة (2/2) من الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965، والمادة (30) من إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989.

وبناءً على ذلك، تتحدّد مشروعية التدخل الإنساني لحماية الأقليات بالإستناد إلى الوثائق الدولية التي وردت فيها الإشارة إلى حقوق الأقليات. ويتم ذلك في إطار الحماية العامة لحقوق الإنسان؛ وبالتالي، فإن أي تدخل يتعارض مع هذه الحقيقة يكون تدخلاً غير مشروع.

يلاحظ إن حقوق الأقليات لا تشمل حق تقرير المصير، فهذا الحق يقتصر على الشعوب التي تعيش في ظل الإستعمار، أو الإحتلال الأجنبي. ولأغراض هذا الحق لا ينصرف مفهوم (الشعب) الذي تبنته الأمم المتحدة إلى "الأقلية".

غير أن مشكلة الأقليات، غالباً ما تظهر من خلال اللجوء إلى العنف الذي ترى فيه الأقليات الأسلوب المناسب لتحقيق مطالبها. وتتردّد تلك المطالب بين الرغبة في الحكم الذاتي، والإنفصال عن الدولة الأم وتكوين

دولة مستقلة، متذرعة بالرغبة في وقف الإضطهاد، والمعاملة السيئة التي تعاني منها الأقليات.

وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون التعامل مع مشكلة الأقليات في إطار المحافظة على سيادة الدولة، ووحدتها الإقليمية، ودون التسبب في تفككها. هذا ما تأكد في مناسبات ووثائق عديدة، منها (خطة السلام) التي وضعها الأمين العام السابق للأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

ومشكلة الأقليات التي برزت في يوغسلافيا السابقة سنة 1991، هي من أوضح النماذج على حالة التدخل الدولي لحماية الأقليات<sup>(2)</sup>. فقد أدى الصراع المسلح الذي اندلع في هذه الدولة، وما رافقه من أعمال إبادة، وتطهير عرقي، إلى تدخل مجلس الأمن من خلال فرض حظر على توريد الأسلحة<sup>(3)</sup>.

ومن جانب آخر، فأن هناك من يوجّه اللوم والانتقاد الى الأمم المتحدة لتباطؤها في اتخاذ موقف حاسم لوقف عمليات الإبادة والتطهير العرقي ضدّ شعب جمهورية البوسنة والهرسك، مقارنةً ذلك بالتدخل السريع في العراق والصومال، ومعللاً كل هذا بالإعتبارات السياسية والحسابات الخاصة لبعض الدول ذات النفوذ الكبير في مجلس الأمن التي توجّه سياسات التدخل الإنساني حيثما تقتضي مصالحها.

وهناك كثيرون يؤكدون أن الأمم المتحدة أخطأت في التعامل مع الصراع الذي دار في يوغسلافيا السابقة، وخاصة فيما يتعلق بفرض حظر عام، وكامل على مبيعات الأسلحة والمعدات الحربية إلى يوغسلافيا،

---

(1) أشار بطرس بطرس غالي في خطته للسلام الى «إن الأمم المتحدة لم تغلق بابها، ولكن إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية بدولتها الخاصة، فلن يكون للتجزئة حدود وسيصبح السلم والأمن والرفاهية أبعد منالاً».

(2) بدأت هذه المشكلة بإعلان عدد من جمهوريات الإتحاد اليوغسلافي السابق استقلالها عن هذه الدولة فوقفت الأخيرة ضدّ هذا الإستقلال بقوة وارتكبت أبشع جرائم الإبادة والتطهير العرقي.

(3) قرار مجلس الأمن (713)، 1991.

في الوقت الذي تُعلن فيه الأمم المتحدة أنّ المسلمين غير مسلّحين أساساً، ويبدو أن هذا قد سهّل عملية التطهير العرقيّ ضدّ مسلمي البوسنة، وهو ما أكّده المقرّر الخاصّ للجنة حقوق الإنسان عندما أشار إلى أنّ عدم التوازن الواضح في الأسلحة بين الصرب والمسلمين في البوسنة والهرسك، كان أحد العوامل الأساسيّة التي سهّلت التطهير العرقي.





## الفصل الثالث

### التدخل لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي تطوراً كبيراً في النشاطات الإجرامية، وتزايداً كبيراً في عدد المجموعات الإجرامية، التي أصبحت تهدد الاستقرار داخل الدولة وأمن الأفراد، وتؤثر في جهود التنمية الإقتصادية. وقد تجاوزت الأعمال الإجرامية المنظمة حدود الإقليم الواحد، وتجاوزت آثارها وأضرارها الحدود الإقليمية إلى الحدود الدولية، وهذا ما جعلها جريمة دولية خطيرة ضد الأمن الإنساني والنظام الدولي، وتمس حقوق وحريات الأفراد الأساسية.

لقد سعت المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية إلى تطوير قواعد القانون الجنائي الدولي من خلال تفعيل آليات ومؤسسات قانونية وإجرائية تقليدية تتعلق بمختلف الجرائم الدولية، وجرائم الحق العام المعهودة في القوانين الجنائية الوطنية، مثل قواعد وإجراءات تسليم المجرمين بين الدول، وقواعد تحديد الاختصاص القضائي الدولي.

إن الجريمة المنظمة ظاهرة معقدة تكتنفها أبعاد متعددة نظراً لكونها جريمة عابرة للحدود، تمس الاستقرار السياسي، والإقتصادي، والإجتماعي للدولة، وتكمن خطورة هذه الجريمة في خصائصها، فهي ترتكب عن طريق عصابات منظمة متخصصة متدرجة التنظيم، تمارس أنشطتها بسرية تامة وبثبات واستمرارية، وتظهر خطورتها باستعمالها للترويع، والإرهاب، والعنف، والرشوة، لتحقيق الربح والمزج بين الأنشطة

المشروعة والغير مشروعة بهدف الحد من تطبيق قانون العقوبات.

إنَّ دول العالم مدعوَّة إلى وضع سياسة موحَّدة لمكافحة الجرائم المنظَّمة، بمختلف أشكالها، وعلى وجه الخصوص، ذلك الإجرام الذي يتسلل عبر الحدود إلى دول مجاورة. وتقضي مكافحة بوضع قواعد جديدة للإختصاص خارج الحدود، وقواعد جديدة للتعاون الدولي على المستويين القضائي والأمني.

### المبحث الأول: جرائم الإبادة الجماعية

شكَّلت جريمة الإبادة الجماعية، على مرَّ العصور التاريخية، مصدر خطر على الإنسانية، فتسببت في قتل وتشريد آلاف الأبرياء من أوطانهم. وكانت لجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، آثار مدمِّرة على المجتمع الدولي. ولذا عملت الدول على إيجاد الوسائل الكفيلة لمنع تكرار مثل تلك الجرائم<sup>(1)</sup>. وهو ما تمَّ تبنيه في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام 1948<sup>(2)</sup>، والتي جعلت الإبادة الجماعية جريمة دولية تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها. وقد عرِّفت المادة (2) من هذه الاتفاقية جريمة الإبادة الجماعية بأنها "أي من الأفعال التالية، إذا ارتكبت بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنية، أو عنصرية، أو دينية بصفاتها هذه:

أ - قتل أعضاء من الجماعة.

ب - إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج - إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يُراد بها تدميرهم المادي، كلياً أو جزئياً.

---

(1) د. منى محمود مصطفى، الجريمة الدولية. الطبعة الأولى، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1989، ص49.

(2) قرار الجمعية العامة المرقم 260 والمؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948.

د - فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ - نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

وهناك وسائل لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أهمها:

1 - التزام الدول الأطراف بإصدار التشريعات اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاقية، وخاصة النص على العقوبات الجنائية الكفيلة بمعاقبة كل من يرتكب جريمة الإبادة الجماعية، أو أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة (3) من الاتفاقية.

2 - محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وهو ما يمكن أن يتم، وفقاً للمادة (6) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، أمام محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على إقليمها، أو أمام محكمة دولية جنائية<sup>(1)</sup>.

ولا شك في أن في ذلك تأكيداً على فكرة المسؤولية الدولية الجنائية، وعلى أن الدولة ليست محلاً لهذه المسؤولية، فمثل هذه المسؤولية مع فرض العقوبات لا يمكن أن تصدر إلا في حق الأشخاص الطبيعيين<sup>(2)</sup>. لأن فرض العقوبات على الدولة يعني بدهة إنزال العقاب بشعب بأكمله، فضلاً عن أن هذا العمل يتعارض مع فكرة السيادة التي تتمتع بها الدولة في ظل القانون الدولي.

إن اتفاقية الإبادة الجماعية بُنيت على فرضية وجود حقوق دولية للإنسان، لا يمكن انتهاكها بذريعة السيادة الوطنية. وهذه الاتفاقية تعتبر من الخطوات الأولى والمهمة على الصعيد الدولي في مجال تدويل حقوق الإنسان على حساب سيادة الدول، وجعلها تقع ضمن سلطة

---

(1) د. محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية. الطبعة الأولى، دار بورسعيد للطباعة، الإسكندرية، 1984، ص 244 و 245.

(2) أسامة ثابت الألوسي، المسؤولية الدولية عن الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها. أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1996، ص 102 - 104.

القانون الدولي بعد أن كانت تخضع للإختصاص الداخلي للدولة وبناءً على ذلك، يمكن أن تتحدّد مسؤولية الدولة عن هذه الجريمة وفقاً للمادة (9) من الإتفاقية التي أشارت إلى الإحتكام إلى محكمة العدل الدولية بشأن الخلافات التي تثار بين الدول والمتعلقة بتفسير، أو تطبيق، أو تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الخلافات التي تتعلّق بمسؤولية الدولة عن أعمال الإبادة الجماعية، أو ما يتّصل بها من أعمال. وتتولّى المحكمة بتّ هذه المسائل بناءً على طلب أيّ من الأطراف المتنازعة.

وتتم محاكمة الأشخاص أمام محاكم الدولة التي ارتكبت الجريمة على أقليمها، أو أمام محكمة دولية جنائية. وبالفعل، فإنّ المسؤولية الجنائية اكتسبت اطاراً جديداً، خاصّة عندما أقرّ مجلس الأمن، بموجب القرار (808) للعام 1993، إنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي اقترفت في يوغسلافيا عام 1991، ثم عندما وافق بالقرار (827) للعام 1993 على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة، الذي منح المحكمة بصيغته المعدّلة في العام 1998 سلطة المقاضاة على الخروقات الخطيرة لاتفاقيات جنيف لسنة 1949، وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب والأبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية<sup>(1)</sup>.

وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليو 1998. وشمل اختصاصها جريمة الإبادة الجماعية، وتمّ التصديق على النظام الأساسي للمحكمة من قبل العديد من الدول، وبدأ نفاذها الفعلي في تموز 2002.

3 - اللجوء إلى أجهزة الأمم المتحدة وفقاً للمادة (8) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وقد اعتُبرت هذه المادّة من النصوص التي تُجيز التدخّل الإنساني بصورة خاصّة، فهي تسمح للدول الأطراف باللجوء إلى أجهزة الأمم

---

(1) د. نوار دهام مطر، الجرائم الدولية: دراسة في القانون الدولي الجنائي. مجلة معا، بغداد: مركز العراق للابحاث، العدد الرابع، 2006، ص160.



المتحدة بُغية التدخّل لمنع جريمة الإبادة الجماعية وقمعها، وإن كانت لم تحدّد أيّاً من الأجهزة التي يتمّ اللجوء إليها. وهنا، نوّد الإشارة إلى أنّ تأسيس المحكمة الجنائية الدولية قد أسهم في نهاية الثقافة العالمية حول الحصانة، أو الإفلات من العقاب، وأسهم أيضاً في الحؤول دون تمكين شخص واحد من قتل أكثر من 100 ألف شخص<sup>(1)</sup>. وبمعنى آخر، أسهم في التأسيس لاستثناء جديد لمبدأ عدم التدخّل.

ومنع جريمة الإبادة لا يقتصر على مجلس الأمن، فلجمعية العامة دور مهم في ذلك وإن كانت قراراتها لا تتمتع بقوة الإلزام، إلّا أنّها مع ذلك تحمل قيمة قانونية كبيرة كونها تعكس وجهة نظر المجتمع الدوليّ. ويتعين التذكير بأنّ اتفاقية الإبادة الجماعية لسنة 1948 قد توصل إليها المجتمع الدولي من خلال قرار للجمعية العامة، والتي تعد من أهمّ الوسائل للحدّ من هذه الجريمة.<sup>(2)</sup>

خلاصة القول ان الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقبة عليها هي تشريع دولي صيغ على شكل اتفاقية دولية تتمتع قواعدها بالعموميّة والتجريد، وبإمكان أيّة دولة رفع طلب إلى الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حال ارتكاب تلك الجريمة<sup>(3)</sup>.

## المبحث الثاني: الجرائم ضد الإنسانية

تعرف الجرائم ضد الإنسانية بأنها أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين. وفي بداية التسعينات

---

(1) Kofei A. Annan, partnerships for global community. Annual report on the work of the organization. New York. UN. 1998, p63.

(2) تنص المادة (8) من الاتفاقية على أنّ «لأي طرف من الأطراف المتعاقدة أن يطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة أن تتخذ، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ما تراه مناسباً من التدابير لمنع وقوع أفعال الإبادة الجماعية، أو أي من الأفعال المذكورة في المادة الثالثة».

(3) محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي. مصدر سبق ذكره، ص 592 - 593.

من القرن الماضي أبدى المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً بالقضاء على المآسي الإنسانية التي تخلفها انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من بؤر التوتر في العالم. ونتيجةً لهذا الإهتمام المتزايد الذي تحكمه إعتبارات سياسية واستراتيجية، منحت الدول القوية نفسها حقّ أو واجب التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة تقديم المساعدة الإنسانية.

بما أنّ المجتمع الدولي قد فشل في إيقاف الحروب وما يترتب عليها من آثار سلبية، فإن ذلك أدى إلى ظهور القانون الدولي الإنساني لمعالجة العديد من الأفعال التي تشكّل جريمة ضد الإنسانية، وتُرتكب ضد أيّ مجموعة من السكّان المدنيين.

ومن الأمثلة على الأفعال التي تشكّل جريمة ضد الإنسانية:

- 1- القتل العمد.
- 2- الإبادة.
- 3- الإسترقاق.
- 4- إبعاد السكان، أو النقل القسري للسكان.
- 5- السجن، أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية، بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.
- 6- التعذيب.
- 7- الإغتصاب، أو الإستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أيّ شكلٍ آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.
- 8- الاختفاء القسري للأشخاص.
- 9- جريمة الفصل العنصري.
- 10- الأفعال اللا إنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في الحاق أيّ أذى خطير بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.
- 11- اضطهاد أيّة جماعة محدّدة أو مجموع محدّد من السكان،

لأسباب سياسية، أو عرقية، أو قومية، أو إثنية، أو ثقافية،  
أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس، أو لأسباب أخرى.

### فما هو دور الحروب في انتشار الجريمة؟

حدّد المفكر «لينش والتر» (Walter Lynch) ثلاثة أسباب للحرب،  
أنها، أولاً، تكمن في عقول الناس، وثانياً، في طبيعة الدولة، وثالثاً، في  
توازن القوى بين الأمم. ومن خلال اطلاعه على كتابات عدد من الفلاسفة،  
عمل على تحديد الكيفية التي ترتبط فيها تلك التصوّرات السببية الثلاث  
بظهور الحرب. فالتصوّر الأوّل يرى أنّ العقل الإنساني هو المصدر الرئيس  
للحرب. وقد عبّرت عنه العبارة الشهيرة التي تضمّنها ميثاق اليونسكو،  
وهي "أنّ الحرب تبدأ في عقول الناس". أمّا التصوّر الثاني، فيرى أنّ  
الدولة هي آلة ذات أهداف شريرة. ويرى التصوّر الثالث أنّ السبب  
الرئيس لاندلاع الحرب هو تنظيم القوة الدوليّة. ووفقاً لهذا التصوّر،  
فإنّ العلاقات الدوليّة تبقى غير مستقرّة بطبيعتها، وتميل إلى الحرب<sup>(1)</sup>.

تُعتبر الحرب، إذن، واحدة من أقدم الوسائل والطُرُق في المنازعات  
التي تنشأ بين مختلف الجماعات البشريّة، وإحدى سُبُل السيطرة والحصول  
على الغنائم، دون أن يكون هناك أيّ قيد أو رادع يحول دون اللجوء  
إليها. وبذلك كانت، وما زالت الحرب، تشكّل المصدر الرئيس للمعاناة  
الإنسانيّة وما ينتج منها من قتل جماعيّ، وأضرار ماديّة، وحرمان من  
التمتّع بالحقوق الإنسانيّة، وانتشار الأوبئة والمجاعة<sup>(2)</sup>.

ونتيجة لذلك، لم يكن بالإمكان السكوت عن مثل هذه الآثار  
الدمّرة، فالحرب، باعتبارها أسوأ عدوّ لحقوق الإنسان، أبرزت، لدى

---

(1) راجع دراسة نا كاشا نوكوשא، التسوية السلمية للصراع. دراسة في دور الأمم المتّحدة،  
ترجمة: د. سعد علي حسين ود. باسم علي خريسان، في مجلة تراجم سياسية، (كلية  
العلوم السياسية - جامعة بغداد)، العدد الاول، حزيران/يونيو 2001، ص34.

(2) راجع دراسة أوميش بالفانكر، التدابير التي يجوز للدول أن تتخذها للوفاء بالتزاماتها  
بضمان احترام القانون الدولي الإنساني. في المجلة الدوليّة للصليب الأحمر، العدد 35،  
1994، ص22.

المجتمع الدولي، الرغبة في الكفاح من أجل عالم يعمه السلام والأمن. ولهذا، لجأت دول العالم للتخفيف من هذه الآثار المدمرة للحرب، وذلك بإضفاء الطابع الإنساني على نيرانها من خلال حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة، وهو ما أخذه القانون الدولي الإنساني على عاتقه.

واعتُبر التدخل الإنساني، وسيلة من الوسائل التي يسمح بها القانون الدولي الإنساني لضمان احترام المبادئ والقواعد، التي يتضمنها هذا القانون بالاستناد إلى المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949<sup>(1)</sup>.

فهذه المادة تُلزم الدول بضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وتمنحها حق مراقبة ما يجري في الدول الأخرى لضمان تنفيذ هذا الالتزام. وكذلك تُعتبر المادة (89) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف من المواد التي تُجيز التدخل الإنساني كونها تفرض على الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف التعاون مع الأمم المتحدة في حالات الخرق الجسيم لقواعد القانون الدولي الإنساني.

فتدخل الأمم المتحدة، أو تدخل الدول بتفويض الأمم المتحدة، يُعتبر تدخلاً إنسانياً، خاصة عندما يصل الأمر إلى استخدام التدابير القسرية من قبل مجلس الأمن في حالة اعتبار أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وبالنظر إلى اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكول الأول الذي يُضفي الشرعية للتدخل الإنساني، فإن استخدام القوة لا يمكن أن يكون الطريق المناسب لمراقبة وضمان احترام حقوق الإنسان.

وحتى في حالة اللجوء إلى استخدام القوة من قبل مجلس الأمن، بُغية ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، فإن ذلك يتم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويكون لتحقيق الهدف الأساس والمسموح به وفقاً للفصل

---

(1) المادة الأولى من اتفاقيات جنيف تنص على «أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال».



السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو إحلال السلم والأمن الدوليين أو الحفاظ عليهما.

ويمكن إيجاد صورة للتدخل الإنساني في ظل القانون الدولي الإنساني، خارج استخدام القوة، وهو ما يمكن أن يتحدد في ظل الهدفين الأساسيين لهذا القانون، والمتمثلين بحماية ومساعدة ضحايا جرائم الحرب، فضلاً عن التدابير التي ينص عليها هذا القانون لفرض احترام القواعد والمبادئ التي يتضمنها.

فالقانون الدولي يسعى إلى توفير الحماية القانونية لضحايا الجرائم الإنسانية، والحد من حرية الدول في استخدام وسائل وطرق الحرب. وتتصرف هذه الحماية إلى كل فرد، أو مجموعة من الأفراد غير القادرين على المشاركة في العمليات العسكرية. أمّا المساعدة الإنسانية، وهي الصورة البارزة للتدخل الإنساني، فتعتبر إتفاقيات جنيف المصدر الإتفاقي الوحيد لهذا الموضوع على المستوى الدولي<sup>(1)</sup>.

أمّا فيما يتعلق بسكان الأراضي المحتلة، فتفرض المادة (55) من إتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على دولة الاحتلال تزويدهم بالمؤن الغذائية، والإمدادات الطبية؛ كما يجب على دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة التي تقوم بها الدول الأخرى، أو الهيئات الإنسانية غير المتحيزة<sup>(2)</sup>. ووفقاً لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الملحق بها، لا تُعدّ عمليات الإغاثة المقدمة إلى ضحايا النزاعات المسلحة تدخلاً في النزاع المسلح أو عملاً غير ودي.

وفي مجال التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، أنشأ البروتوكول الأول "لجنة دولية لتقصي الحقائق" مهمتها التحقيق في

---

(1) ينص القانون الدولي الإنساني «على حق السكان بالحصول على المواد التي لا غنى عنها للبقاء في أثناء النزاعات المسلحة، ويوجب على أطراف النزاع السماح لأية مبادرة دولية تستهدف توفير هذه المواد في أراضي الطرف الخصم التي يحتلها أو في أراضيه إذا لم يكن بوسعها أن يقدمها بنفسه».

(2) المادة (70) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف.

أيّ ادّعاء خاص بارتكاب إنتهاكات جسيمة لاتّفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأوّل الملحق بها.

ووفقاً لاتّفاقيات جنيف، تُثار مسؤولية الأشخاص المتّهمين بارتكاب جرائم إنتهاك جسيمة للقانون الدولي الإنساني أمام المحاكم الوطنية أو محكمة دولية جنائية، لأن الدّول مُلزمة، بحكم انضمامها إلى اتّفاقيات جنيف، باتّخاذ الإجراءات التشريعيّة الضروريّة لمحاكمة ومعاينة مثل هؤلاء الأشخاص، أو تسليمهم إلى قضاء دولة أخرى<sup>(1)</sup>.

وعلى المستوى الدولي، تختص المحكمة الجنائية الدوليّة، بمحاكمة الأشخاص المذكورين وفقاً للمادة (5)، من النظام الأساسي للمحكمة التي تشمل اختصاصها "جرائم الحرب أيضاً. وقد حدّدت المادة (8) من النظام المذكور هذه الجرائم بأنّها الإنتهاكات الجسيمة لاتّفاقيات جنيف لعام 1949.

ويمكن القول إنّ القانون الدولي الإنساني العرفي والاتّفاقي، قد فشل في تحقيق أهدافه، وخاصّة تلك المتعلّقة بحماية المدنيين خلال فترة وقوع حرب الخليج الثانية، بسبب استخدام الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها مجموعة متنوّعة من الأسلحة الأكثر دماراً، والمحرّمة دولياً، مثل قذائف اليورانيوم المنضب (التي تسببت في موت أكثر من 50 ألف طفل عراقي)، علاوة على قتابل النابالم، والقنابل العنقودية، وغيرها من الأسلحة الفتاكة<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثالث: جرائم العدوان

أسهب واضعو ميثاق الأمم المتّحدة، في تحديد أحكام الفصلين السادس والسابع اللذين خوّلا صلاحيات واسعة لمجلس الأمن لمواجهة جميع المنازعات التي تحصل في العالم. إلّا أنّ الفصل السابع الخاص

---

(1) المادة (90) من البروتوكول الأوّل الملحق باتّفاقيات جنيف.

(2) د. محمد الفاضل، محاضرات في الجرائم ضد الإنسانية. الطبعة الثانية، مطبعة دمشق،

1983، ص115.

بمنح مجلس الأمن سلطة اتخاذ تدابير المنع أو القمع في مواجهة حالة العدوان، قد خلا تماماً من تحديد مفهوم (للعنوان)، فهذا المصطلح يحتاج إلى مزيد من التحقيق والتفسير، لكي يأتي التعريف غير متسم بالعمومية، وأكثر دقة وإحكاماً. وربما يرجع ذلك إلى أن واضعي الميثاق لم يحاطوا علماً بجميع صور العدوان، وهي صور تتكشف من خلال التطبيقات العملية أكثر من إثباتها بواسطة الفروض النظرية.

ورغم هذا، فإن الجمعية العامة قد أولت هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، وشكّلت العديد من اللجان لوضع تعريف محدّد لمصطلح العدوان في ضوء تقاريرها المختلفة التي تمخّضت عن إصدار القرار المرقم (3314) في 14 كانون الأول/ديسمبر 1974، بشأن تعريف العدوان الذي جاء فيه «أنّ العدوان، يعني استخدام القوة المسلّحة من جانب دولة ضدّ سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية أو الإستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأية طريقة لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة».

وقد عدّ القرار المذكور مجموعة من الأعمال عملاً عدوانياً، وهي:

أ - قيام القوّات المسلّحة لدولة ما بغزو أو شن هجوم على أراضي دولة أخرى، أو أيّ احتلال عسكريّ، مهما يكن مؤقتاً، ينجم عن هذا الغزو، أو الهجوم، أو أيّ ضمّ عن طريق استخدام القوة لأراضي دولة أخرى أو جزء منها.

ب - قيام القوّات المسلّحة لدولة ما بقصف أراضي دولة أخرى، أو استخدام دولة ما لأية أسلحة ضدّ أراضي دولة أخرى.

ج - محاصرة موانئ أو سواحل دولة ما، عن طريق استخدام القوّات المسلّحة لدولة أخرى.

د - قيام القوات المسلّحة لدولة ما بشنّ هجوم على القوّات البريّة، أو البحريّة، أو الجويّة، أو الأساطيل البحريّة، أو الجويّة لدولة أخرى.

هـ - استخدام القوات المسلّحة لدولة ما، والتي تكون موجودة

داخل أراضي دولة أخرى، بموجب موافقة من الدولة المستقلة، استخداماً يُعدُّ انتهاكاً للشروط المنصوص عليها في الاتفاق بين الدولتين، أو لأي مدة لوجود هذه القوات في تلك الأراضي بعد انتهاء هذا الاتفاق.

و - وضع دولة ما أراضيها تحت تصرف دولة أخرى، وقيام هذه الدولة الأخيرة بارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.

ز - قيام دولة ما بإرسال أو إيفاد جماعات مسلحة، أو جند غير نظاميين، أو مرتزقة، لارتكاب أعمال بالقوة المسلحة ضد دولة أخرى، أو مشاركة الدولة الفعلية في هذه الأعمال.

وعلى الرغم من هذا التعريف، إلا أنَّ الخلافات استمرت حول التحديد النهائي لمضمون وأركان جريمة العدوان. وكان من المفترض أن تناقش الدورة التحضيرية الثامنة التي عقدت في أيلول من العام 2001 جريمة العدوان، بعد أن تمَّ تشكيل لجنة لهذا الغرض، ولكن أحداث 11 أيلول/يوليو 2001 في الولايات المتحدة أفضت الى تأجيل حسم مسألة موضوع العدوان.

وكان هناك العديد من الإقتراحات، منها تخويل محكمة العدل الدولية تحديد مفهوم العدوان من خلال قيام مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مفهوم العدوان. ولكن المناقشات انتهت بعدم تحديد قاطع لجريمة العدوان.

وتجدر الإشارة الى أنَّ الدَّول العربية وأغلب دول العالم الثالث اعتبرت من أهم المدافعين عن ضرورة وجود تحديد قاطع لجريمة العدوان. وكان من أبرز النقاط التي اقترحت الدَّول العربية إدخالها، جريمة الإستيطان بوصفها أحد أشكال العدوان، وليس الغزو المسلح فقط. ووجدت دول كبرى (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) في هذا التعريف القاطع خطورة على رجالها العسكريين الذين ينتهكون قوانين الحرب، وفق ما تعارفت عليه الأمم المتحدة في حروبها، بالإضافة الى الجرائم الأخرى التي تقتربها بشكل مستمر سلطات العدو الاسرائيلي



## ضد المدنيين في المناطق المحتلة<sup>(1)</sup>.

وهناك لائحة طويلة تشمل جميع ما يمكن القيام به من أعمال تخالف قوانين الحرب وأعرافها، ومنها على وجه الخصوص ما نصت عليه إتفاقيات لاهاي وجنيف<sup>(2)</sup>.

وقد أثار المبدأ القائل بأن (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، والمطبّق في القوانين الداخليّة، جدلاً كبيراً بين أنصار المحكمة الدولية وخصومها، لأنه يسمح للمنتصر، في أيّ حرب مقبلة، بأنّ يشكّل محكمة، ويضع قوانين يطبّقها بمفعولٍ رجعيّ على خصمه المهزوم.

وكان رأي المحكمة في تبرير (مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، أن هذا المبدأ لم يستقر في القوانين الداخليّة، إلاّ بعد أجيال طويلة؛ وأنّ المحكمة كانت دائماً أسبق الى الظهور من القانون، وأنّ الأمر لا يختلف في القانون الدولي، وإن كان من الخير للسلام العالمي أن يُسارع المجتمع الدولي إلى تقنين جرائم القانون الدولي<sup>(3)</sup>. ونشير الى أن موضوع العدوان لا يزال موضع اهتمام لجنة القانون الدولي في الأمم المتّحدة، واهتمام كثير من السياسيين وفقهاء القانون الدولي بهذا الموضوع المهم والحيوي<sup>(4)</sup>.

وممّا يُلاحظ من خلال الممارسة العمليّة لمجلس الأمن، أنّ المجلس لا يستخدم مصطلح العدوان بصورة صريحة إلاّ في حالات محدودة، وعلى سبيل الحصر، منها عدوان روديسيا على موزمبيق، والأعمال

---

(1) راجع كتاب: الجرائم الإسرائيلية في لبنان (إرهاب الدولة مسؤولية المجتمع الدولي) لمجموعة باحثين. منشورات مجلس النواب اللبناني، بيروت، 1998.

(2) د. هيثم موسى حسن، التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدوليّة. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، عين شمس، القاهرة، 1999.

(3) هميسي وحنا، المسؤولية الدوليّة. دار القافلة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 1999، ص63 و64.

(4) ناعوم تشومسكي، الإرهاب الدولي، الأسطورة والواقع. ترجمة: لبنى صبري. دار سينا للنشر، القاهرة، 1990، ص74.

العدوانية لجنوب إفريقيا ضد أنجولا، والأعمال العدوانية للجماعات المرتزقة ضد جمهورية بنين.

## المبحث الرابع: جرائم الإرهاب الدولي

ما هو مفهوم الإرهاب؟ وما هي شروط المسؤولية إزاء جرائم الإرهاب؟ وما هو موقف مجلس الأمن الدولي من جرائم الإرهاب؟ هذا ما سنبحثه في البنود الآتية:

### أولاً: مفهوم الإرهاب

تتعدد أصناف الإرهاب وتتنوع بتعدد وتنوع المدى، والنطاق، والأطراف، والفاعلين، والطبيعة، والأهداف المرتبطة بهذه الظاهرة. ويمكن القول بدايةً بأن محاولة الإحاطة بكل صور الإرهاب ومظاهره تعد صعبة للغاية بالنسبة إلى أي باحث<sup>(1)</sup>. لذلك، يفتقد مفهوم "الإرهاب" إلى الكثير من التنظيم والتأطير القانونيين، فقد ثبت ضعف وعجز التنظيم القانوني الدولي عموماً، والقانون الجنائي الدولي بصفة خاصة، عن الإحاطة بالظاهرة وتعريفها وتأطيرها، وذلك لعدم توفر الإرادة الجادة لدى الدول للإلتزام والتطبيق، فضلاً عن تقهقر الدور الفاعل والمنظم لمنظمة الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وفي مقابل ذلك هيمنت بعض الدول القوية في مجال الإرهاب، وذلك عبر سعيها لتسويق تصوراتها ومفاهيمها الخاصة بالإرهاب، مع سعيها لفرض سياساتها الرّدعية في هذه مكافحة هذه الظاهرة التي لم يحدّد مفهومها حتى الوقت الحاضر.

إنّ جرائم الإرهاب الدولي تتميز من الإرهاب المحلي أو الداخلي بعددٍ من الاستنتاجات، منها:

---

(1) راجع دراسة أدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية. في مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 281، حزيران/ يونيو 2002، ص41.

1- إنَّ الإرهاب المحلي هو من الجرائم العادية تحكمها وتُعاقب عليها القوانين المحليّة للدولة ضمن قوانينها الوطنية التي تختلف حول توصيف العمل الإرهابي وعقوبته، بينما الإرهاب الدولي يتمحور حول أحكام القانون الدولي<sup>(1)</sup>.

2- إنَّ جرائم الإرهاب الداخلي أو المحلي، باعتبارها جريمة محليّة، تستفيد من تقادم مرور الزمن، أي بعد مرور عشر سنوات يمكن أن لا يعاقب القانون مرتكب جريمة ما، بينما جرائم الإرهاب الدولي تعتبر جريمة دولية إسوة بالجرائم الدولية الأخرى، لا يستفيد مرتكبها من تقادم مرور الزمن، عملاً باتفاقية عدم مرور الزمن على الجرائم الدولية.

ويعاقب القانون المحلي أو الوطني مرتكب جرائم الإرهاب المحلي بعقوبة الإعدام، بينما القانون الدولي لم يقر عقوبة الإعدام بشأن جرائم الارهاب الدولي. ولم يصدر لغاية اللحظة أي تعريف شامل لجرائم الإرهاب الدولي، وذلك بسبب ما يلي:

1- إنَّ وضع أيّ تعريف ثابت لجرائم الإرهاب الدولي قد لا يمكنه أن يحيط بكلّ التغيّرات في المجتمع بسبب التكنولوجيا، أو لأسبابٍ أخرى يحصل معها أعمال إرهابية ذات مواصفات جديدة، فأول عمل إرهابي كان القرصنة، وآخر عمل إرهابي هو اليوم الإرهاب النووي. ولذا، فإنَّ التعريف الجامد للإرهاب لا يمكنه أن يواكب التطوّرات، لاسيّما في حقل التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال جرائم إرهاب الإنترنت.

2- إنَّ جرائم الإرهاب متعدّدة الوجوه والحالات والأساليب، ولا نستطيع أن نوّكد شمولية النصّ لملاحقة كل مرتكب للإرهاب، لا سيّما أن بعض أنواع الإرهاب لا تتماشى مع التعريف

---

(1) د. سامي جاد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي. الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص126.

## الكلاسيكي للإرهاب<sup>(1)</sup>.

3- تختلف الدول بشأن تعريف الإرهاب، فبعض الدول النامية، أو ما يسمّى بالعالم الثالث، تصرّ على أن يشمل التعريف إرهاب الدولة، بينما ترفض المنظومة الغربية والأمريكية هذا التعريف، وتصرّ على حصر الإرهاب في الأفراد. وقد شهدت الجمعية العامة الكثير من النقاشات حول هذا الموضوع.

4- لم يشر مجلس الأمن إلى أية محاولة لتعريف الإرهاب الدولي، علماً بأنّ قرارات مجلس الأمن ملزمة، بينما الجمعية العامة تصرّ في جميع اجتماعاتها على محاربة الإرهاب في جميع المناسبات (راجع مثلاً قرارات الجمعية العامة في الأعوام 1960 و1970 و1994). وعلى الرغم من هذه المحاولات، فإنّ قراراتها غير ملزمة. إنها، وفقاً للمادة (10) من ميثاق الأمم المتحدة، تعتبر بمثابة توصيات.

وفي العام 1972، أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصّة لوضع تعريف لمصطلح الإرهاب، فتّمت مناقشة إمكانية وجود تعريف للإرهاب، وكانت هناك وجهتا نظر متعارضتان، الأولى ترى وجوب حصول اتفاق على وضع تعريف لمصطلح الإرهاب، والثانية ترى أنّ الاتفاق حول التعريف محكوم بالفشل. وبسبب هذه المواقف المتعارضة، لم يتضمّن التقرير الذي أرسلته اللجنة إلى الجمعية العامة في العام 1979 أي محاولة لوضع تعريف محدّد للإرهاب<sup>(2)</sup>.

وهناك محاولات عديدة لتعريف جرائم الإرهاب الدولي، منها تعريفه بأنه كلّ عنف غير قانوني يستهدف مدنيين لأغراض سياسية

---

(1) د. عبدالفتاح مراد، موسوعة شرح الإرهاب. شركة البهاء للبرمجيات والكومبيوتر والنشر الإلكتروني، الإسكندرية، 2003، ص213.

(2) راجع دراسة الكس ديوتي، تعريف الارهاب الدولي. في مجلة العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد 27، كانون الثاني/يناير 2003، ص164.



البواعث والأهداف<sup>(1)</sup>.

ولا بدّ هنا من التمييز بين الإرهاب والمقاومة، فالمقاومة تكون أحياناً عملاً عنيفاً، ولكن لا يجوز إدراجها ضمن الإرهاب؛ فالإرهاب محظور في حين أن المقاومة مشروعة، خاصة إذا كانت من أجل حق تقرير المصير أو طرد الاحتلال، وفقاً لمعاهدة جنيف الرابعة<sup>(2)</sup>.

لقد بدأت جرائم الإرهاب الدولي بعد أحداث سبتمبر 2001. وما تبعها يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وخاصة بعد صدور القرار رقم (1363). وبعد العام 2002 ومباشرة المحكمة الجنائية الدولية عملها، أصبحت المرجعية القضائية الدولية التي تنظر في الجرائم الدولية وفقاً لاتفاقية روما لعام 1988. ويوصف العمل الإرهابي، من قبل مجلس الأمن، أو المحكمة ذاتها، بأنه في عداد الجرائم ضد الإنسانية.

### ثانياً: جرائم الارهاب وشروط المسؤولية الدولية

يتمّ التدخل الدولي بشأن جرائم الإرهاب الدولي، وتشكل المسؤولية الدولية عن جرائم الإرهاب الدولي، وفقاً للشروط الآتية:

1- وقوع عمل غير مشروع دولياً، أي مخالفاً للاتفاقات الدولية السارية أو لقواعد القانون الدولي العام، على أساس التزام كلّ دولة، قانوناً، بعدم اللجوء إلى أعمال الإرهاب الموجه ضد أمن الدولة واستقرارها واستقلال الدول الأخرى، وكذلك التزامها بعدم مساعدة، أو تشجيع، أو تحريض الجماعات الإرهابية، على ارتكاب مثل هذه الأعمال، أو السماح باستخدام إقليمها للإعداد للعمليات الإرهابية، وذلك عملاً بالإعلان المتعلق

---

(1) د. تامر إبراهيم الجعفري، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي. دار حوران، دمشق، 2003، ص 67 - 68.

(2) معاهدة جنيف الرابعة «إن الاحتلال يقتضي أن يراعى كلّ أحكام اتفاقية جنيف ومنها انتظام إجلاؤه وإذا لم يراع على المدنيين أن يقوموا بتسعيد»، والجمعية العامة العام 1974 اتخذت قراراً جزئياً أنه يحق للمقاومة من أجل دفع الاحتلال أو من أجل تحقيق تقرير المصير الاستعانة بالدفاع المسلح.

بمبادئ القانون الدولي التي تمسّ العلاقات الودية، والتعاون الدولي بين الدول.

2- أن يكون هذا العمل منسوباً لإحدى الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي.

3- أن يترتب على هذا العمل ضرر يقع على دولة أخرى.

إنّ أكبر صورة لجرائم الإرهاب هو ما ينطبق على فلسطين المحتلة. فالجيش الإسرائيلي يمارس الارهاب والعنف ضدّ الشعب الفلسطيني، فيقوم بقتل الأطفال، واعتقال عشرات الآلاف من المدنيين وتعذيبهم، وإبعاد الكثيرين منهم، ونسف منازل أهالي المقاومين ومصادرة ممتلكاتهم، كما يقوم أيضاً بقطع الطرق وعزل المدن عن بعضها البعض، وفرض الحصار على المناطق الفلسطينية، وارتكاب المجازر بحقّ الشعب الأعزل.

### ثالثاً: مجلس الأمن وجرائم الارهاب

يلعب مجلس الأمن الدولي دوراً كبيراً في مكافحة "الإرهاب" لكونه من الهيئات، أو من الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، فهو يمثل الأداة التنفيذية لها، ويملك حقّ إصدار القرارات الملزمة تجاه جميع الدول، سواء كانت أعضاء في الأمم المتحدة أو لم تكن، وذلك بصفة خاصّة في حالة وقوع عدوان على إحدى الدول، أو أعمال تهديد السلم والأمن الدوليين.

ولم يتدخل المجلس في موضوع ردع "الإرهاب" إلّا من خلال بعض الإشارات العابرة في قرارات سابقة يستنكر فيها، ويندّد ببعض مظاهر العنف الخطير على المستوى الدولي، ومن بينها ممارسات "الإرهاب الدولي". وقد تدخل مجلس الأمن عبر إصدار قرارات تدين لجوء بعض الدول إلى القوّة العسكرية بصفة غير مشروعة.

أمّا النوع الجديد من القرارات التي بدأ المجلس باتّخاذها، ولأوّل مرّة في أوائل التسعينات من القرن العشرين، والتي كانت محل نقد ورفض من الدول وفقهاء القانون الدولي، بسبب تجاوز مجلس الأمن صلاحياته ودوره المنوط به، فيتجلّى في قضية (لوكربي) التي أصدر

المجلس بشأنها عدّة قرارات ضدّ ليبيا لصالح ثلاثة دول نافذة تتمتع بالعضوية الدائمة في هذا المجلس، وهي: فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكيّة.

فقد اتخذ مجلس الأمن الدّولي، بموجب الفصل السابع من الميثاق، قراراتين دانا ليبيا وطالبها بالتخلي عن دعم الإرهاب. ففي قراره المرقم (731) للعام 1991، طلب المجلس من ليبيا الإمتثال لطلبات الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا بتسليمهما المواطنين الليبيين المتّهمين بارتكاب أعمال إرهابية ضدّ مواطنين مدنيين تابعين لهما. وأمر القرار (731) ليبيا بالإمتثال لطلبات الدولتين، وذلك عن طريق الإلتزام بالتعاون القضائي وتسليم المطلوبين من رعاياها. ودعم هذا الموقف القرار الثاني المرقم (748) في 31 آذار/مارس 1992، الصادر وفقاً للفصل السابع للميثاق، وأقرّ بأنّه يوجد حالة تهديد للسلم والأمن الدّوليين، بسبب رفض ليبيا أو امتناعها عن الإستجابة إلى طلبات القرار السابق. فأصدر مجلس الأمن لهذين القرارين (731) و (748) شكّل، حسب بعض الفقهاء، عدّة مخالفات قانونيّة وتجاوزاً من مجلس الأمن لصلاحياته، وانحيازاً صارخاً لطرف أو مجموعة من الأطراف الدوليّة على حساب أطراف أخرى.

إلا أنّ هذا التوجّه الجديد لمجلس الأمن، وتجاوز الصلاحيات والسلطات القانونيّة المخوّلة له، قد ازداد بروزاً في مواقف وقرارات مجلس الأمن المتعلّقة بمكافحة الإرهاب مع القرار المرقم (1373)، الصادر في 28 أيلول/سبتمبر 2001، على إثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فقد تجاوز مضمون ما وُقّع من معاهدات دوليّة بشأن الإرهاب حتى تاريخه، إذ إنّ ركّز في الجزء الأوّل منه القرار على ضرورة التركيز على واجب الدّول في منع تمويل الأعمال الإرهابية، بينما أسهب الجزء الثاني في تحديد واجب الدّول في عدم المساعدة على أعمال إرهابية بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي اتّخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تمنع الأشخاص أو الهيئات التي تقوم بأعمال إرهابية من اللّجوء إلى أراضيها. وطالب القرار، في الجزء

الثالث منه، الدّول بمضاعفة جهودها في تبادل المعلومات، خصوصاً فيما يتعلّق بأعمال وتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية، والانضمام إلى المعاهدات والاتّفاقيات ذات الصّلة بالإرهاب الدّولي، وتنفيذ هذه المعاهدات والاتّفاقيات، وتعديل قوانينها الجنائية الوطنية، بما يضمن الانخراط، والإلتزام، والتعاون في مكافحة الإرهاب.

ويمثّل القرار ( 1373 ) تجديداً في القانون الدّولي، إلا أنه جاء بمثابة تشريع عام في مجال الإرهاب، واضعاً التزامات هامّة على عاتق الدّول واجبارها على التنفيذ دون قيود، بحكم صدورها عن مجلس الأمن.



## الخاتمة

من خلال دراسة الحالات، والتطورات في الساحة الدولية، تبين لنا أن هناك تطوراً هاماً طرأ فعلاً على مفاهيم مبدأ عدم التدخل واستثناءاته في القانون الدولي المعاصر، وعلى مفهوم السيادة والتدخل، ولكن هذا التطور لم يرق إلى مستوى القول إنَّ التدخل بات مبدأ مشروعاً وبإمكانه الحل محل السيادة.

ودراسة الحالات العملية، ونتائج التدخلات التي تمت في العالم خلال العقدين الأخيرين، يتبين لنا ما يلي:

1- لقد حظي مبدأ عدم التدخل بأهمية بالغة في الوقت الراهن بسبب تزايد حالات التدخل، سواء المباشر أو غير المباشر، في النظام الدولي المعاصر.

2- إنَّ التدخل، هو كل عمل على درجة من الخطورة يباشره شخص قانوني دولي بغية حرمان الدولة من التمتع بسيادتها أو استقلالها. وهو يتمثل في صور تدخل عسكري، أو تدخل غير عسكري. ومن المتفق عليه أنَّ التدخلات تمثل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

3- إن نظرية عدم التدخل تتضمن استثناءات أهمها:

أ - التدخل لرد العدوان.

ب - التدخل للدفاع عن قضايا إنسانية.

4- إنَّ مشروعية عدم التدخّل، تبدأ من المعاهدات الدوليّة، وأهمّها معاهدات مجموعة الدّول الأمريكيّة، فقد عقدت هذه الدّول مؤتمرات لإبرام معاهدات عدم التدخّل منذ العام 1926 إلى أن تمّ وضع إطار عام لنظرية عدم التدخّل في ظل ميثاق منظمّة الدّول الأمريكيّة، الّذي حظّر كلّ صور التدخّل سواء أكان بالصفة العسكريّة أم بغيرها.

5- إن عدم مشروعية التدخّل من جانب الأمم المتّحدة نجده في الفقرة (7) من المادّة (2) من ميثاق الأمم المتّحدة، الّتي تنصّ على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتّحدة أن تتدخّل في الشّؤون الّتي تكون من صميم السلطان الداخليّ لدولةٍ ما. وليس فيه ما يلزم الأعضاء بإخضاع مثل هذه المسائل لأصول تسوية طبقاً لأحكام هذا الميثاق. ومع ذلك فإنّ هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة".

6- تقضي سيادة الدّولة بعدم التدخّل في شؤونها، لاسيّما وأنّ مبدأ السيادة لازال حجر الزاوية في القانون الدّولي.

7- عدم التدخّل يسير جنباً إلى جنب مع مبدأ التعايش السلمي، ودعم حروب التحرير الوطنيّة. ولذلك تمسّكت روسيا ببعض المعاهدات الّتي أبرمتها منذ العام 1970 كسند شرعي لتبرير تدخلها في الشّؤون الداخليّة لبعض الدّول، كتدخلها في أفغانستان في كانون الأوّل / ديسمبر 1979، ومساعدتها لأثيوبيا ضدّ ثوار أرتيريا ابتداءً من العام 1977.

أمّا الولايات المتّحدة، فإنّ حماية مصالحها يشكّل التفسير الواضح لمبدأ التدخّل، مع محاولة إيجاد سند قانوني يتمثّل في قبول سلطات الدّولة المعنيّة بالتدخّل. ومن الأمثلة القريبة تدخّل الولايات المتّحدة في شؤون دّول عديدة، كالعراق، وأفغانستان، وكوبا، وذلك بدافع حماية مصالحها.

8- إنّ التدخّل يكون أيضاً لحماية رعايا الدولة في الخارج، ويسمح

لهذه الدولة المتضررة، بعد إستفاد كل الوسائل الدبلوماسية، بإتخاذ تدابير أخرى لحماية رعاياها، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، أو استعراض القوة، أو اللجوء إلى الضغط، وحتى استخدام القوة، والمعاملة بالمثل. وقد يصل الأمر إلى درجة لإعلان الحرب.

9- يعتبر التدخل بموجب قواعد القانون الدولي في منح الحق لكل دولة في التدخل لمساعدة حركات التحرير الوطنية، استثناءً من القاعدة العامة بعدم التدخل.

ولا يسعنا هنا إلا أن نؤكد أن التعسف الذي مارسه الدول المتدخلة، والذرائع المختلفة التي تسّرت بها، والمقاومة التي أبدتها الشعوب ضد التدخلات الخارجية في شؤونها، بالإضافة إلى المصالح المتباينة للدول الكبرى، كلها أثبتت أن مبدأ عدم التدخل، بالرغم من تبدل مضامينه، ما زال فاعلاً وقوياً في القانون الدولي.

ومن ذلك، يُمكن الوصول إلى نتائج ملموسة وعملية حول الواقع الدولي لمجلس الأمن. وكلّ تلك النتائج تؤكد عدم الوضوح في تفسير مبدأ عدم التدخل.

وبذلك يمكن القول إن هناك دولاً يُمكن التدخل في شؤونها، لأنها دول ضعيفة، أو عاجزة، أو محدودة القدرات، وهناك دول لا تسمح بالتدخل في شؤونها، وهي الدول التي تمتلك القدرة العسكرية، والإقتصادية، والتكنولوجية. وبمعنى آخر، هناك دولة تستطيع التدخل في شؤون الغير وتسمح لها قوتها بذلك، ودولة لا تستطيع ولا تملك الإمكانيات والقدرات على التدخل في شؤون الدول الأخرى. وهناك دول لا يمكن التدخل في شؤونها لأنها جزء من منظومة عالمية مرهوبة الجانب.

نستطيع إذن، أن نشير إلى أن مفهوم عدم التدخل بات من الماضي، وأن التدخل الدولي تطوّرت سماته ومضامينه، وبات يشكل أمراً مشروعاً ومقبولاً، لا يثير اعتراضاً، ولا يلقي انتقاداً من قبل الدول أو الرأي العام العالمي. وما زالت الدول تحاول تبرير تدخلها بذرائع عدّة، أهمّها ذريعة

الدِّفاع عن النِّفس، كونها الإستثناء الأهمّ التي أتى به القانون الدولي  
لحظر استخدام القوّة، وحظر التدخّل في الشؤون الداخليّة للدّول الأخرى.



## المراجع

### أولاً: الكتب العربية:

- 1 - إبراهيم، أدهم علي، حماية الأقليات في العالم. الطبعة الأولى، مطبعة المعرفة للكتاب، دمشق، 2003.
- 2 - إبراهيم، علي، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- 3 - أبو العلا، أحمد عبدالله، تطوّر دور مجلس الأمن في حفظ السّلم والأمن الدّوليين. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 4 - أبو الوفا، أحمد، الوسيط في القانون الدولي العام. الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- 5 - أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام. الطبعة التاسعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.
- 6 - أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981.
- 7 - إدريس، بوكرا، مبدأ عدم التدخّل في القانون الدولي المعاصر. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 8 - أمين، خالد، المواثيق الدولية وتعديلها. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

- 9 - انجك، فائز، محاضرات في المجتمع الدولي المعاصر. منشورات جامعة القاهرة، 1999.
- 10 - بن غربي، ميلود، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظلّ العولمة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 11 - الجهاني، تامر إبراهيم، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي. دراسة قانونية، دار حوران، دمشق، 2003.
- 12 - حسن، جوهر، حرب العراق. الطبعة الأولى، مطبعة بغداد الحديثة، بغداد، 2008.
- 13 - الحسون، ماهر، اتفاقيات السلام العالمي. الطبعة الأولى، مطبعة الثورة العربية، دمشق، 2002.
- 14 - حسين، مصطفى سلامة، المنظّمات الدوليّة. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
- 15 - الحلبي، عصام أسامة، التدخّل الإنساني وفق قرارات الأمم المتحدة. الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، دمشق، 2006.
- 16 - الحلو، رضا محمد، التعايش السلمي لشعوب العالم. الطبعة الثانية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1998.
- 17 - الحويش، ياسر، مبدأ عدم التدخّل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- 18 - خلف، محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972.
- 19 - خوجلي، إبراهيم، القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- 20 - دبابو، منذر محمد، الوسيط في قانون المنظّمات الدوليّة. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

- 21 - درباش، مفتاح عمر، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، المركز العالمي لدراسات والابحاث. بنغازي، ليبيا، 2007.
- 22 - دسوقي، محمد عبد الرحمن، مدى التزام الدولة بغير إرادتها في القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
- 23 - الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة. الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- 24 - الرحباني، ليلي نقولا، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
- 25 - رضوان، فتحي، مع الإنسان في الحرب والسلم. دار المعارف، القاهرة، 1964.
- 26 - ريشة، حسان، القانون الدولي الإنساني وامتداده. الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2000.
- 27 - زكريا، جاسم محمد، مفهوم العالمية في التنظيم الدول المعاصر. الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 28 - زيات، كوثر، القواعد الآمرة في القانون الدولي. الطبعة الأولى، مطبعة الحكمة، دمشق، 2003.
- 29 - شكري، محمد عزيز، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع. دار الفكر، دمشق، 1973.
- 30 - شكري، محمد عزيز، مبادئ القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2003 - 2004.
- 31 - شكري، محمد عزيز، مدخل إلى القانون الدولي العام. الطبعة الرابعة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1990 - 1991.

- 32 - شناوي، أحمد، الأمن الجماعي في القانون الدولي المعاصر. الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995.
- 33 - الصاوي، محمد منصور، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية دار بورسعيد للطباعة. الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1984.
- 34 - صبري، إسماعيل مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية. الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.
- 35 - صعب، حسن، الوحدة العربية بين التنظيم والتخطيط، في كتاب دراسات في القومية العربية والوحدة. الطبعة الثانية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- 36 - الطرابلسي، خليل، القواعد الآمرة. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2006.
- 37 - طه، حاتم محمد، مبدأ عدم التدخل والقواعد الآمرة. الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع الجماهيرية، طرابلس، 1973.
- 38 - الطيف، سامر، القانون الدولي العام. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
- 39 - عامر، صلاح الدين، قانون التنظيم الدولي. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 40 - عبد الحميد، سليمان، النظرية العامة للقواعد الآمرة في النظام القانوني الدولي. دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
- 41 - عبد الرحمن، مصطفى سيد، الجوانب القانونية لتسوية التدخل الإنساني. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 42 - عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر، قانون المنظّمات الدولية، النظرية العامة، الأمم المتحدة، والمنظّمات المتخصصة. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.



- 43 - عبد الجبار، إحسان، ميثاق الأمم المتحدة وتطوراتها. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 44 - عرفة، عبد السلام صالح، المنظّمات الدّولية والإقليميّة. الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1999.
- 45 - العطية، عصام، القانون الدّولي العام. الطبعة الرابعة، الشركة العراقية للطباعة المحدودة، بغداد، 1987.
- 46 - علي الحارثي، إسلام، التصرفات القانونية لميثاق الأمم المتحدة. الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- 47 - علي، علي عبد القادر، التدخّل الإنساني في القانون الدّولي. الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، دمشق 1999.
- 48 - عمر، حسين حنفي، التدخّل في شؤون الدّول بذريعة حماية حقوق الإنسان. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 49 - العيساوي، محمد علي، المنظّمات الدّولية وميثاق الأمم المتحدة. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2004.
- 50 - غالي، بطرس، التنظيم الدّولي، المدخل لدراسة التنظيم الدّولي. القاهرة، المطبعة العربية، 1959.
- 51 - غيث، يونس، إتحاد الدّول الإفريقية. الطبعة الثانية، دار الجماهيرية للنشر، 2006.
- 52 - الفار، عبد الواحد محمد، المنظّمات الدّولية. مطبعة عالم الكتب، القاهرة، 1979.
- 53 - فاروق، عبد الخالق؛ والسلام، أوهام، رؤية استراتيجية. مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر، القاهرة، 1994.
- 54 - الفاضل، محمد، محاضرات في الجرائم ضد الإنسانية. الطبعة الثانية، مطبعة دمشق، 1983.

- 55 - الفتلاوي، سهيل حسين، المنظّمات الدّولية. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2004.
- 56 - الفقيه، منصور، التدخّل الإنساني، الطبعة الثانية. دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 57 - فؤاد، مصطفى أحمد، النظرية العامّة للتصرفات الدّولية. الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 58 - القيسي، رياض، مؤتمر بغداد، العدوان والحصار على العراق قضية عربية دولية، الجوانب القانونية لقرارات مجلس الأمن. دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1999.
- 59 - كاظم، صالح جواد، مباحث في القانون الدّولي. الطبعة الأولى، مطبعة الأمل للنشر والتوزيع بغداد، 1991.
- 60 - الكيلاني، سالم علي، اتفاقيات مبدأ عدم التدخّل. المؤسسة الوطنية للكتاب، طرابلس، 1976.
- 61 - المجذوب، محمد، التنظيم الدّولي. الطبعة الثامنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 62 - المجذوب، محمد، القانون الدّولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- 63 - المجذوب، محمد، محاضرات في المنظّمات الدّولية والإقليمية. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- 64 - مراد، عبدالفتاح، موسوعة شرح الإرهاب. شركة البهاء للبرمجيات والكومبيوتر والنشر الالكتروني، الإسكندرية 2003.
- 65 - مصطفى، إخلاص، بحث في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2004.
- 66 - مصطفى، منى محمود، الجريمة الدّولية. الطبعة الأولى، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1989.

- 67 - مقلد، إسماعيل، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.
- 68 - مكى، علاء الدين حسين، استخدام القوة في القانون الدولي. الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، بغداد، 1981.
- 69 - ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
- 70 - ميكو، محمد، المنتظم الدولي وحقوق الإنسان: المنتظم الدولي والتدخل. الطبعة الأولى، مطبعة الدار الجامعية، بيروت، 1996.
- 71 - نافعة، حسن، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- 72 - نعمة، كاظم هاشم، العلاقات الدولية. الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979.
- 73 - هنداي، صدام أحمد محمد، التدخل الدولي الإنساني. الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- 74 - هندي، إحسان، مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب. الطبعة الأولى، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، 1984.
- 75 - واصل، سامي جاد الرحمن، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي. دراسة قانونية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 76 - وحناء، هميسي، المسؤولية الدولية. الطبعة الأولى، دار القافلة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 1999.
- 77 - أبو الوفا، أحمد، الوسيط في القانون الدولي العام. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004.
- 78 - يونس، محمد مصطفى، العدالة في الحرب وفقاً لمبدأ التدخل. الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990.

79 - يونس، محمد مصطفى، قانون التنظيم الدولي. دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 - 2002.

### ثانياً: الكتب المترجمة:

- 1 - تشومسكي، ناعوم، الإرهاب الدولي، الأسطورة والواقع. الطبعة الأولى، ترجمة: لبنى صبري، دار سينا للنشر، القاهرة، 1990.
- 2 - جيدتز، أنطوني، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية. ترجمة: مالك أبو شهيرة ومحمد خلق، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 1999.
- 3 - كالدور، ماري، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية. ترجمة: حسني زنبه، مركز دراسات عراقية، بيروت، 2009.

### ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

- 1 - الألوسي، أسامة ثابت، المسؤولية الدولية عن الجرائم المخلّة بسلم الإنسانية وأمنها. أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1996.
- 2 - باسردة، محمد صالح عبدالله، مبدأ السيادة والتدخل الدولي. رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2003.
- 3 - البغدادي، عبدالسلام، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.
- 4 - حسن، هيثم موسى، التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، عين شمس، 1999.



- 5 - خماس، علاء الدين مكي، استخدام القوة في القانون الدولي. رسالة الماجستير، كلية القانون والسياسة، بغداد، 1982.
- 6 - الشكرجي، محمد سعيد، التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان. رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في كوبنهاغن، الدانمارك، 2007.

#### رابعاً: الدوريات:

- 1 - أبو جودة، الياس، التدخل الدولي الانساني واشكالية السيادة، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، في 1/7/2013.
- 2 - أبو حجارة، أشرف عرفات، التدخل الإنساني في إطار القواعد القانونية، في المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 53، العام 2004.
- 3 - بالفانكر، أوميش، التدابير التي يجوز للدول أن تتخذها للوفاء بالتزاماتها بضمن احترام القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 35، العام 1994.
- 4 - الجومرد، عامر، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، في مجلة الرافدين للحقوق (تصدر عن كلية القانون - جامعة الموصل) العدد 3، العام 1997.
- 5 - الحديثي، خليل اسماعيل، في مجلة العلوم القانونية والسياسية، التي تصدرها كلية القانون والسياسة، في جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 3، 1981.
- 6 - ديوتي، الكس، تعريف الارهاب الدولي، ترجمة: د. سعد علي حسين ود. باسم علي خريسان، في مجلة العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد 27، كانون الثاني/يناير 2003.
- 7 - الرحباني، ليلي نيقولا، مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير ومدى انطباقه على المبعوثين، في مجلة الدراسات الدبلوماسية، الرياض، العدد 10، العام 1997.

- 8 - الرشيدى، أحمد، الإتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام، في المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (25)، العام 1999.
- 9 - سليم، رجاء إبراهيم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على إفريقيا، في مجلة السياسة الدولية، العدد 107، العام 1992.
- 10 - عبد الحميد، محمد سامي، القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولي العام، في المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 24، عام 1968.
- 11 - عبدالسلام، جعفر، تطور النظام القانوني لحقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي عدد 43، العام 1987.
- 12 - العربي، نبيل، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 114، العام 1993.
- 13 - غالي، بطرس، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 111، العام 1993.
- 14 - فودة، عز الدين، الضمانات الدولية لحقوق الإنسان، في المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد 20، العام 1964.
- 15 - اللاوندي، سعيد، العولمة والعولمة المضادة وإفريقيا الجديدة، في مجلة السياسة الدولية، العدد 147، العام 2001.
- 16 - لكريني، إدريس، مكافحة الارهاب الدولي بيت تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، في مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الدولية، العدد 281، حزيران/ يونيو 2002.
- 17 - مطر، نوار دهام، الجرائم الدولية: دراسة في القانون الدولي الجنائي، في مجلة معا (بغداد: مركز العراق للابحاث) العدد الرابع، 2006.
- 18 - المؤمن، جعفر خزعل جاسم، طبيعة سلطات مجلس الأمن، طبقا للفصل السابع من الميثاق، ومدى تطبيقها على حالة العراق، مجلة القضاء والتشريع، العدد الأول، 2011.

19 - نوكوشا، ناكاشا، التسوية السلمية للصراع، دراسة في دور الأمم المتحدة، ترجمة: سعد علي حسين وباسم علي خريسان، في مجلة تراجم سياسية، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، العدد الأول، حزيران/يونيو 2001.

20 - العوضي، بدرية عبدالله، الحالة في ليبيا، في جريدة القبس الكويتية، العدد 13599، في 9 نيسان/أبريل 2011.

### خامساً: المراجع الأجنبية:

- 1 - Annan. Kofei A. . partnerships for global community. Annual report on the work of the organization. New York. UN. 1998.
- 2 - Axworthy. Liyod. "Human Security changing world" . Canada. 9 April 1999. p. 4.
- 3 - Cassese. Antonio. International Law .Oxford University Press. Second Edition . 2005
- 4 - Chinkin. Christine. Third Parties in Intenationa Law . op.cit. p 1 - 7. 1
- 5 - D. Gill. Terry. Humanitarian Intervention: Legality. Justice and Legitimacy. in: TarcisioGazzini and Nicholas Tsagourias. the use of force in international law. Ashgate . England. 2012.
- 6 - Durham. Helen and Wynn -Pope. Phoebe. The relationship between international humanitarian law and responsibility to protect: from Solferino to Srebrenica. in: Norms of Protection. edited by: Angus Francis and VesselinPopovski. UN University. 2012.
- 7 - Fontexyne. The Customary International Law Doctrine of Humanitarian Intervention. 4 california Western International Law. Journal. 1974.

- 8 - Fonteyne. Jaen - Pierre. the customary international law doctrine of humanitarian intervention: its current validity under the UN charter. in: Tarcisio Gazzini and Nicholas Tsagourias. the use of force in international law. Ashgate. England. 2012.
- 9 - Forsythe. David. Democracy. War. and Covert Action. 29. J. P. Research. 1992.
- 10 - Gazzini. Tarcisio and Tsagourias. Nicholas. the use of force in international law. Ashgate . England. 2012.
- 11 - Gulick. Edward. «Europe's Classical Balance of Power». Cornel University Press. Ithaca. 1955.
- 12 - Oppenheim. International law a treatise. vol. I – peace. eighth edition. edited by H. Lauter Pacht. Longman. London. 1958.
- 13 - Quincy. Wright. “The Study of International Relations” . Appleton Century Crofts. New York. 1965.
- 14 - Roth. Brad. Governmental illegitimacy in International Law. oxford: Clarenon press. 1999.
- 15 - Stark. J. G. . Introduction to International Law. Butterworths. London. 1972.
- 16 - United Nations. The High Commissioner for Human Rights HR/PUB/ HCHR/ 96/ 1 Ptinted at united Nations. Geneva. 1996.
- 17 - Wainhouese. David. International paese observation. London. 1969.
- 18 - Zorgbibe. G. . Les relations Internationales. P. u. F. Paris. 1975.



## سادساً: المواقع الالكترونية:

- 1 - المصري، شفيق، دستورية المحكمة الخاصة بلبنان، موقع الهيئة العلمية لنشر الثقافة القانونية في العالم العربي الالكتروني:  
18/7/2011 legalarabforum. com/ar/node/230.
- 2 - بيضون، أحلام، مقارنة بين الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، على الموقع الإلكتروني:  
www. dascsyriapress. net/ar/modules/news/article. php?storyid=30923
- 3 - مسكاف، محمد وليد، حق استخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية في 3 شباط/فبراير 2009، على الموقع الإلكتروني:  
www. achr. eu/art575. ht
- 4 - حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة، الحلقة 11 على الموقع  
gilgamish. org/printarticle. php?id=8422
- 5 - إدريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير في 3/7/2006 على موقع الحوار المتمدن:  
www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=69057

## سابعاً: المواثيق والداستير الدولية:

- 1 - اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.
- 2 - اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.
- 3 - اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، عام 1948.
- 4 - إعلان الجمعية العامة في 25/10/1970، الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية.
- 5 - البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 .
- 6 - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية لدورات 1967، 1972، 1983.

- 7 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- 8 - معاهدة الدفاع العربي المشترك.
- 9 - معاهدة حلف وارسو.
- 10 - ميثاق الاتحاد الأفريقي.
- 11 - ميثاق الاتحاد الأوروبي.
- 12 - ميثاق الأمم المتحدة.
- 13 - ميثاق جامعة الدول العربية.
- 14 - ميثاق منظمة الدول الأمريكية.
- 15 - نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية.

# الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	5
مقدمة	7
فصل تمهيدي	13
أولاً: حقوق الدولة	13
ثانياً: واجبات الدولة	22
ثالثاً: دور المنظمات الدولية في تنظيم العلاقات بين الدول	25
رابعاً: إيجاد وسائل سلمية لحلّ المنازعات الدولية	28
خامساً: منع الدول من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى	31
الباب الأول: مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير	35
الفصل الأول: نشأة مبدأ عدم التدخل وأشهر أشكاله	43
المبحث الأول: القواعد الآمرة	47

الموضوع	الصفحة
أولاً: معارضو القواعد الآمرة ومؤيدوها .....	48
ثانياً: أهداف القواعد الآمرة الملزمة للدول .....	50
ثالثاً: مبدأ عدم التدخل والقواعد الآمرة .....	51
رابعاً: إلزامية القواعد الآمرة .....	55
المبحث الثاني: التدخل الدولي الإنساني .....	57
أولاً: استخدام القوة أو الوسائل السلمية في التدخل الإنساني .....	58
ثانياً: الآراء المؤيدة والمعارضة للتدخل الإنساني .....	60
ثالثاً: أشهر حالات التدخل الإنساني .....	64
الفصل الثاني: موقف ميثاق الأمم المتحدة من هذا المبدأ .....	69
المبحث الأول: الموقف وفق الفصل السادس من الميثاق .....	74
المبحث الثاني: الموقف وفق الفصل السابع من الميثاق .....	79
أولاً: مجلس الأمن ومبدأ عدم التدخل .....	81
ثانياً: طبيعة سلطات واختصاصات مجلس الأمن .....	83
ثالثاً: الفصل السابع ودول العالم الثالث .....	84
الفصل الثالث: موقف مواثيق المنظمات الإقليمية من مبدأ عدم التدخل .....	87
المبحث الأول: ميثاق جامعة الدول العربية ومبدأ عدم التدخل .....	90
أولاً: نشأة الجامعة العربية .....	90
ثانياً: مبادئ جامعة الدول العربية .....	91



الموضوع	الصفحة
ثالثاً: موقف ميثاق الجامعة العربية من مبدأ عدم التدخّل .....	92
رابعاً: ما هي أهم التدخّلات التي قامت بها جامعة الدّول العربية؟ ....	94
المبحث الثاني: ميثاق دول الإتحاد الإفريقي .....	96
أولاً: تأسيس الإتحاد .....	96
ثانياً: التدخّل الخارجي في القارة الإفريقية .....	98
ثالثاً: دور الإتحاد الإفريقي في الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا .....	100
المبحث الثالث: ميثاق دول الإتحاد الأوروبي .....	102
أولاً: تأسيس الإتحاد الأوروبي .....	102
ثانياً: تصريح مونرو حول التدخّل الاوروبي في القارة الأمريكيّة .....	103
ثالثاً: ما هي أهم التدخّلات التي مارستها دول الإتحاد الأوروبي؟ ....	106
المبحث الرابع: ميثاق منظمة الدّول الأمريكيّة .....	109
أولاً: تأسيس الإتحاد .....	109
ثانياً: الأغراض والأهداف الأساسيّة التي تقوم عليها منظمة الدّول الأمريكية .....	111
ثالثاً: دول الإتحاد الأمريكي ومبدأ عدم التدخّل .....	112
رابعاً: أمريكا وتدخلاتها في شؤون الدّول الأمريكيّة .....	113
<b>الباب الثاني: الإستثناءات من مبدأ عدم التدخّل .....</b>	<b>119</b>
<b>الفصل الأول: حدود التدخّل وأنواعه في القانون الدّولي العام .....</b>	<b>121</b>

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: الأمن الجماعي	126
المبحث الثاني: الدفاع الجماعي عن النفس	133
أولاً: مضمون المادة (51) من الميثاق الأممي	134
ثانياً: رقابة مجلس الأمن الدولي	136
ثالثاً: الشروط المتعلقة بالدفاع الجماعي عن النفس	137
المبحث الثالث: التدخل بناءً على دعوة	138
المبحث الرابع: الحماية والوصاية	140
أولاً: الدولة المحمية	140
ثانياً: الدول المشمولة بالوصاية	143
المبحث الخامس: التدخل لحماية حقوق رعايا الدولة المتدخلة	144
الفصل الثاني: التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان أو الشعوب	149
المبحث الأول: التدخل لحماية حقوق الإنسان	151
المبحث الثاني: التدخل لحماية الجماعات الإنسانية	156
المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات	159
الفصل الثالث: التدخل لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة	165
المبحث الأول: جرائم الإبادة الجماعية	166
المبحث الثاني: الجرائم ضد الإنسانية	169
المبحث الثالث: جرائم العدوان	174

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: جرائم الإرهاب الدولي.....	178
أولاً: مفهوم الإرهاب.....	178
ثانياً: جرائم الارهاب وشروط المسؤولية الدولية .....	181
ثالثاً: مجلس الأمن وجرائم الارهاب .....	182
<b>الخاتمة</b> .....	185
<b>المراجع</b> .....	189
<b>الفهرس</b> .....	203









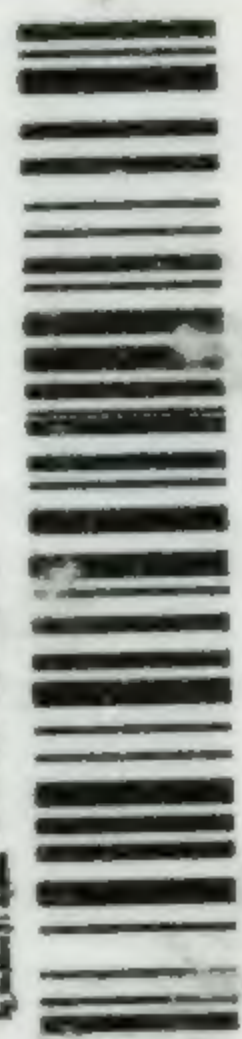




كان مبدأ عدم التدخل في عرف القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة يتمتع الى وقت قريب بقدسية في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ولذلك نصت عليه المادة (2) فقرة (4) من ميثاق الأمم المتحدة، كما قضت محكمة العدل الدولية بأن مبدأ عدم التدخل من القواعد الآمرة (cognes ius) في عرف القانون الدولي، ولا يجوز خرقها إلا في حالات نص عليها ميثاق الأمم المتحدة كالمادة (51) حالة الدفاع الشرعي والمادة (42) استناداً الى الفصل السابع في حالة تهديد الأمن والسلم العالميين. إلا أن التطورات الأخيرة في العالم ومصالح الدول العظمى أدى الى ظهور مفهوم ما يسمى "بالتدخل الإنساني" للنيل من هذا المبدأ وإفراغه من محتواه، وبالتالي انتهاك سيادة الدول بدعوى حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، كما حصل في العراق عام 1991 والصومال عام 1993 ويوغسلافيا عام 1993 وكوسوفو 1999.

ألفت هذه الدراسة الضوء على هذه الإشكالية الخطيرة، والآثار التي تترتب عليها في العلاقات الدولية وسبل معالجتها.

Bibliotheca Alexandrina



1503979

ISBN 978-614-401-802-6



9

786144 018026

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - شارع القنطاري - قرب تلفزيون إخبارية المستقبل  
هاتف: 364561 (1-961) - هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961)  
فرع ثان: سوديكو سكوير - هاتف: 612632 (1-961)  
فاكس: 612633 (1-961) - ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان  
E-mail: elhalabi@terra.net.lb - www.halabi-lp.com

